المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

قسم الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

السّياسة الخارجية التركية اتجاه إسرائيل في ظلّ حكم حزب العدالة والتنميّة

مذكّرة تخرّج ضمن متطلّبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيّة

تخصّص: دراسات استراتيجية ودوّلية

إعداد الطّالب:

بن شايطة مصعب

إشراف الأستاذ:

أ.د مكّي محمد السّعيد

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللّقب	الصّفة	الجامعة
د.تاحي طارق	رئيسا	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة
أ.د مكي محمد السّعيد	مشرفا ومقرّرا	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة
د.بن سليمان عمر	عضوا مناقشا	المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السياسيّة

السّنة الجامعيّة: 2015-2016

إهداء

يقول تعالى: " ضرب الله مثلاً كلمةً طيبةً أصلها ثابتٌ وفرعها في السماء "

إلى نبع الحنان.. التي غادرت الوجود ... أمي رحمها الله

إلى من تولاني بالرعاية والتوجيه في رحاب الإيمان والعلم ... أبي العزيز

إلى رمز الأخوة والعطاء ... أختي هناء وزوجها أحمد

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل زملاء وأصدقاء الدفعة السادسة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

وإلى كل الذين أحبوني وأحببتهم

مساحتكم في القلب لا في السطور....

باسم الله الرحمن الرحيم

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

الآية 19 سورة النمل

أما بعد فالشكر أولا لله تعالى على فضله و امتنانه بأن أتاح لنا إكمال البحث وإنجاز هذه المذكرة، فله الحمد أولا و آخرا

و لأن الذي لا يشكر الناس لا يشكر الله ، فالشكر موصول مع أسمى آيات الامتنان و التقدير إلى كل الذين مهدوا لنا طريق هذا البحث و ساهموا في إنجاحه، وفي مقدمتهم، الأستاذ المشرف مكي محمد السعيد الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة.

و الشكر موصول أيضا إلى كل أساتذة وموظفي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بدءا بمدير الدراسات السيد "**مغراوي لقمان**،" وإلى كل عمال الإدارة والمكتبة، وكل الأساتذة الكرام في قسم الدراسات الاستراتيجية و العسكرية .

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

الملخص:

عرفت السياسة الخارجية التركة تحولا أساسيا عقب وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة سنة 2002م بتركيا، من خلال ما عرف بسياسة "العمق الاستراتيجي" التي وضع معالمها البروفيسور "أحمد داود أوغلو"، تتمحور حول سياسة خارجية متعددة الأبعاد، تصفير المشكلات مع دول الجوار، تطور دبلوماسي معتبر، والعديد من المبادئ الأخرى التي تهدف إلى إعادة صياغة دور تركيا في المنطقة، باعتبارها دولة محورية مركزية فاعلة إقليميا ودوليا، انطلاقا مما تملكه من مصادر للقوة الصلبة واللينة.

الهدف المركزي لهذه الدراسة هو محاولة فهم مدى التأثير الذي أحدثه وصول حزب العدالة والتنمية للحكم على مسار السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، وقد استعرضت الدراسة التحول الذي أدخله حزب العدالة والتنمية على السياسة الخارجية التركية بصفة عامة و الذي أشرنا إليه أعلاه، ومن ثم الجذور التاريخية لنشأة وتطور العلاقات التركية–الإسرائيلية (الإطار التاريخي) التي تمتد إلى ما أيام الخلافة العثمانية وعلاقتها مع اليهود الفارين من أوربا، كما تم تسليط الضوء على البيئة الداخلية و الخارجية المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، بالإضافة إلى محاولة تقييم أداء السياسة الخارجية التركية من باب تعديد المكاسب و الخسائر التي عادت على تركيا من علاقتها مع إسرائيل، بالإضافة إلى أهم التحديات التي تواجه استمرار وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية، وانتهت الدراسة بمحاولة تحديد الاحتمالات والآفاق المستقبلية المتوقعة لتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية– تركيا –اسرائيل – حزب العدالة والتنمية – الشرق الأوسط.

Résumé :

Cette étude a abordé les mutations de la politique étrangère turque depuis l'arrivée du parti islamique (la justice et le développement) en 2002, une politique active et multidimensionnelle fondée sur « le zéro problème avec les voisins », la doctrine qu'a été élaborée par « ahmet davutoglu » dans son ouvrage intitulé : « profondeur stratégique » publié en 2001, où il établit le cadre théorique qui permettra à la Turquie d'accéder au rang des grandes puissances.

Notre objectif à partir de cette étude est de montrer l'impact du l' AKP sur le comportement étrangère de la Turquie vis à vis l' Israël, ainsi que les racines historiques de la genèse et l'émergence des relations turco-israélienne depuis l'empire Ottoman et les juifs fuient de l'Europe, et aussi l'environnement interne et externe affectant à l'orientation de la politique étrangère turque vers Israël et d'évaluer la performance de la politique étrangère turque et les défis qui peuvent entraver sa continuité.

Enfin l'étude se conclure par les perspectives d'avenir attendu de la politique extérieure turque à l'égard d'Israël.

Mot clés : politique étrangère- Turquie- Israël- parti de justice et le développement-Moyen-Orient.

Abstract :

The Turkish Foreign policy witnessed fundamental shift after the arrival of the justice and development party to power in 2002, Turkey, through what is known as a policy of "strategic depth" which was established by Professor Ahmet Daoud Ouglou, centered on a multi-dimensional foreign policy, reset problems with neighboring countries, the development of a considerable diplomatic, and many other principles that aim to reformulate the role of Turkey in the region, as a central pivotal state in the regional and international levels, on the basis of which this country owned in terms of sources of hard power and soft.

The central objective of this study is to try to understand the extent of the impact caused by the arrival of the Justice and Development Party to power in Turkish in relation to the foreign policy toward Israel. The study has reviewed the shift introduced by the Justice and Development party in Turkish foreign policy in general, which we have referred to above, and then the historical roots and the evolution of Turkish-Israeli relations (historical context), which extends to the days of the Ottoman Empire and its relationship with the Jews fleeing from Europe. In addition, the study sheds more ight on the internal environment and the external influence which shape the macro orientation of Turkish foreign policy toward Israel, in addition, it tries to evaluate the Turkish foreign policy performance from the gate of enumerating gains and losses that have returned to Turkey from its relationship with Israel, in addition to the most important challenges facing the continuation and development of Turkish-Israeli relations.

The study ended with an attempt to determine the possibilities and prospects for the expected trends of Turkish foreign policy toward Israel.

Key word :

Foreign policy- Turkey- Israel- The justice and development party- Middle East.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	الإهداء	
02	الشكر	
03	الملخص باللغة العربية	III
04	الملخص باللغة الفرنسية	IV
05	الملخص باللغة الإنجليزية	V
06	فهرس المحتويات	VI
07	فهرس الأشكال	IX
08	مقدمة	X
09	الفصل الأول: السياسة الخارجية التركية الجديدة	01
10	المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة	03
11	المطلب الأول: المبادئ المنهجية في السياسة الخارجية التركية الجديدة	03
12	المطلب الثاني: المبادئ العملية في السياسة الخارجية التركية الجديدة	04
13	المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة الخاصة بالشرق الأوسط	11
14	المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة	13
15	المطلب الأول: الخصائص الجيوسياسية والجيواستراتيجية لتركيا	13
16	المطلب الثاني: العوامل الدستورية	21

17	المطلب الثالث: المتغيرات السياسية الداخلية والخارجية	25
18	المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة	30
19	المطلب الأول: الأمن القومي والتكامل الداخلي	30
20	المطلب الثاني: التنمية والرخاء الاقتصادي	33
21	المطلب الثالث: المكانة والدور الاقليمي الجديد	35
22	المطلب الرابع: الانضمام للاتحاد الأوربي والتكامل مع العالمين العربي والاسلامي	36
23	الفصل الثاني: إسرائيل في السياسة الخارجية التركية	39
24	المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية-الإسرائيلية	43
25	المطلب الأول: العلاقة مع اليهود إبان الخلافة العثمانية والتجربة الكمالية	43
26	المطلب الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة الحرب الباردة	44
27	المطلب الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية بعد نهاية الحرب الباردة(فترة التسعينات)	47
28	المبحث الثاني: تأثير و صول حزب العدالة والتنمية للحكم على العلاقات التركية-الإسرائيلية	50
29	المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية ووصوله للسلطة	50
30	المطلب الثاني: العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية الإسرائيلية	52
31	المطلب الثالث: العلاقات العسكرية الأمنية التركية-الإسرائيلية	57
32	المطلب الرابع: العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية.	49
33	المبحث الثالث: تأثير العوامل الداخلية والخارجية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل	62
34	المطلب الأول: تأثير العوامل الداخلية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل	62
35	المطلب الثاني: تأثير العوامل الإقليمية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل	65

36	المطلب الثالث: تأثير العوامل الدولية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل	68
37	الفصل الثالث: تقييم سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل	71
38	المبحث الأول: مكامن النجاح والفشل في السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل	72
39	المطلب الأول: المصالح المتوخاة من السياسة التركية تجاه إسرائيل	72
40	المطلب الثاني: مكامن الربح في السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل	75
41	المطلب الثالث: مكامن الخسارة في السياسة التركية تجاه إسرائيل	78
42	المبحث الثاني: التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية	80
43	المطلب الأول: مشكل القضية الفلسطينية	80
44	المطلب الثاني: التدخل الإسرائيلي في كردستان العراق	82
45	المطلب الثالث: التطلعات التركية لدور قيادي في المنطقة	85
46	المبحث الثالث: مستقبل العلاقات التركية الإسرائيل	88
47	المطلب الأول: سيناريو تطور العلاقات التركية-الإسرائيلية	88
48	المطلب الثاني: سيناريو التصعيد والتحول نحو التنافس والتباعد	92
40	المطلب الثالث: سيناريو الحفاض على الوضع الراهن	95
50	خاتمة	98
51	المصادر والمراجع	102

فهرس الأشكال والخرائط

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	خريطة توضح الموقع الجغرافي لتركيا	16
02	مخطط بالأعمدة يوضح النمو السكاني في تركيا 2006-2015	15
03	مخطط بالأعمدة يبين نمو الناتج الإجمال الحلي في تركيا 2002-2010	19
04	خريطة توضح امتداد إقليم كردستان في الشرق الأوسط	83

مقدمة

منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923م، ظهرت توجهاتها الغربية جلية للعيان من خلال السياسات التي اتبعها مصطفى كمال أتاتورك، لذا فلم يكن من المفاجئ أن حسمت تركيا موقفا منذ بداية الحرب الباردة لصالح الغرب من دون تردد، وعززت هذا التوجه من خلال عدم تفويتها لفرصة الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي سنة 1952م، ومنذ ذلك الحين أصبحت تركيا تحتل مكانة هامة من الناحيتين الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية في ما يتعلق بالمصالح الغربية عموما والمصالح الأمريكية على وجه الخصوص، وهو ما زاد من قوة ارتباط تركيا بالمنظومة الغربية.

حسمت تركيا خيارها باكرا بشأن الانتماء إلى المنظومة الغربية، لذا فقد أدركت منذ البداية الأبعاد الاستراتيجية لارتباطها مع إسرائيل، فكانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل سنة 1949م وعملت على التقرب منها حتى تكون بوابة لها إلى العالم الغربي، وقد شجعت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عملية التقارب بين البلدين، نظرا للأهمية التي يلعبها كل منهما في استراتيجيتها تجاه المنطقة.

هذا التوجه خلق هوة بين تركيا وبين خلفياتها الحضارية التاريخية وعمقها الاستراتيجي، كما خلق فجوة واسعة بينها وبين محيطها العربي والإسلامي الذي اتسمت علاقاتها معه بنوع من التصدع والجفاء، وطبعتها العديد من المشاكل والأزمات التي كانت انعكاسا مباشرا لحالة الشك والتخوف ونظرة العداء المتبادل بين الطرفين.

عُرفت السياسة الخارجية التركية طيلة فترة الحرب الباردة بموقفها الواضح و توجهها المعلن نحو الغرب وتعاونها مع إسرائيل، وبعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي فإن الموقف التركي لم يتغير، بل زاد التقارب التركي الاسرائيلي حيث شهدت فترة التسعينات تعاون غير مسبوق بين تركيا وإسرائيل، توج بوقيع اتفاقيات شراكة وتعاون استراتيجي بين الطرفين.

في سنة 2002م وصل حزب العدالة والتنمية ذو الخلفيات الإسلامية إلى السلطة في تركيا، وقد حمل معه رؤية جديدة للسياسة الخارجية التركية، هذه الرؤية تقوم على العمق الاستراتيجي للدولة التركية، وتعتمد على توسيع وتنويع علاقاتها الخارجية وإعادة الانفتاح على العالمين العربي والإسلامي بالموازات مع علاقاتها مع الغرب، وبالنسبة للعلاقات مع إسرائيل فسرعان ما طفت إلى السطح توترات سياسية حادة بدأت مع انتقاد تركيا للسياسات القمعية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وتطورت على إثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وبلغة أوجها بعد حادث سفينة مرمرة التي قتل فيها تسعة مواطنين أتراك على يد القوات الإسرائيلية.

وتتمحور إشكالية الدراسة حول سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه إسرائيل، ففي حين نجد أن التوتر والخلاف السياسي والدبلوماسي قد بلغ أوجه بين البلدين، فإننا نجد في الجهة المقابلة علاقات اقتصادية وأمنية وعسكرية تسير في حالة شبه طبيعية أو على الأقل لم تتأثر بتردي العلاقات السياسية والدبلوماسية بشكل كبير، فقادة حزب العدالة والتنمية ذو الخلفية الإسلامية يوجهون لإسرائيل انتقادات لاذعة على سياستها تجاه الفلسطينيين، ولكنهم يتعاملون معها اقتصاديا وأمنيا وعسكريا بشكل طبيعي، وهو الأمر الذي يطرح العديد من علامات الاستفهام حول حقيقة السياسة التي تنتهجها تركيا في تعاملها مع إسرائيل، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا البحث الوصول إلى إجابة للإشكال التالي : **ماهي حقيقة توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه اسرائيل منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة؟**

وانطلاقا من هذا الإشكال تتفرع التساؤلات التالية:

- ماهي مكانة وموقع اسرائيل في السياسة الخارجية التركية الجديدة ؟
- ماهي العوامل المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل؟
- كيف يمكن تقييم أداء السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه إسرائيل؟

وعلى ضوء التساؤل الرئيسي للبحث نقدم الفرضيات التالية:

فرضية رئيسية؛ مفادها أن سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل هي سياسة براغماتية، تنطلق من دوافع مصلحية محضة ولا تعتمد على خلفيات دينية أو عقائدية، وهذه البراغماتية تدفعها إلى الفصل بين المجال السياسي وباقي المجالات الأخرى كالمجال الاقتصادي والعسكري في إدارة علاقاتها مع إسرائيل.

إضافة إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- تحتل إسرائيل مكانة وأهمية بالغة في خطط وبرامج السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية خاصة ما تعلق منها بمنطقة الشرق الأوسط.
- تتأثر سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية التي من أبرزها المؤسسة العسكرية التركية داخليا والاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي خارجيا وأغلبها عوامل تدفع نحو توطيد العلاقات مع إسرائيل.
- حققت تركيا العديد من المكاسب والمصالح من خلال السياسة التي اتبعتها في علاقاتها مع إسرائيل.

أهمية الدراسة:

تتجلى الأهمية العلمية لهذا الموضوع من خلال الحساسية والدقة وحتى الغموض الذي يكتنفه، خصوصا وأن الحالة التركية بالذات تعتبر حالة مميزة حينما يكون الموضوع هو العلاقة مع إسرائيل، فهذا الموضوع تحكمه العديد من المتغيرات الجديدة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002م، إضافة إلى أن أهمية هذا الموضوع ترجع إلى كونه يعالج فترة زمنية معاصرة لم تخضع للدراسة إلا من خلال عدد محدد من الدراسات ، لهذا فمن الممكن أن تساهم هذه الدراسة في الإثراء المعرفي والأكاديمي في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى التحول الذي طرأ على السياسية الخارجية التركية تجاه إسرائيل، بعد وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى السلطة، ومعرفة المكانة الحقيقية لإسرائيل في السياسة الخارجية التركية، إضافة إلى تحديد النوايا الحقيقية للحكومة التركية والنظام السياسي التركي عموما تجاه إسرائيل، ومعرفة العوامل الحاسمة في مواقف تركيا وردود أفعالها على المستوى الخارجي من بعض السلوكات الإسرائيلية في المنطقة، وإلى أي مدى تلعب المصلحة دور العامل الرئيسي في تعاملها مع إسرائيل.

أسباب اختيار الموضوع :

هنالك أسباب ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع

أ- الأسباب الذاتية:

- الاهتمام بدراسة قضايا دول الشرق الأوسط وخاصة تركيا ، التي لفتت الأنظار من خلال القفزة النوعية التي حققتها على مختلف المستويات منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في 2002.
- يندرج الموضوع في إطار التخصص العلمي للطالب والمتمثل في الدراسات الاستراتيجية والدولية.
- اختيار الموضوع نابع من الاحساس بضرورة فهم الطريقة التي تتعامل بها حكومة حزب العدالة والتنمية كحزب ذو خلفية إسلامية مع إسرائيل، ومعرفة الدوافع الرئيسية التي تحدد سلوكها تجاه هذه الأخيرة.

ب- الأسباب الموضوعية: وهي نابعة من أهمية الموضوع في حد ذاته

- موضوع السياسة الخارجية التركية أصبح يطرح نفسه بقوة على كل مهتم بشؤون العلاقات الدولية والشرق الأوسط بالخصوص، بعد نجاح حزب العدالة والتنمية في إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية بطريقة وجهت نحوها الأنظار من طرف الباحثين والمهتمين.
- تم طرح موضوع السياسة الخارجية التركية بقوة منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة نظرا للتحول الكبير الذي أحدثه، خاصة في سياسة تركيا مع إسرائيل بسبب الجدل الذي حصل على إثر مجموعة من الأحداث على غرار حادث سفينة مرمرة وبعض الأحداث الأخرى.
- ضرورة إبراز درجة التحول في السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة ودراستها بطريقة علمية.

حدود الدراسة:

المجال المكاني: تناولت المذكرة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، من خلال التركيز على العوامل التي تدفع سلوكها وتوجه مواقفها وردود أفعالها، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاعلات التي تحدث داخل الإقليم الجغرافي المشترك الذي تعيش فيه الدولتين، والذي يتمتع بأهمية جيواستراتيجية بالغة، فكلتا الدولتين معنيتين داخليا وإقليميا ودوليا بالمعطيات القائمة والمستقبلية في منطقة الشرق الأوسط.

المجال الزمني: كان التركيز على فترة حكم حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002، لكن تحديد فترة الدراسة لا يمنع من العودة إلى الخلفية التاريخية للعلاقات التركية-الإسرائيلية قبل هذه الفترة ومحاولة التنبؤ بالتطور الذي يمكن أن يحدث مستقبلا.

مناهج الدراسة:

أ- **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من خلال وصف السياسة الخارجية التركية الجديدة، محدداتها، مبادئها وأهدافها، إضافة إلى وصف العلاقات التركية-الإسرائيلية واستعراضها بشكل واضح وملموس، ثم عرض خصائص وأبعاد السياسة التركية تجاه إسرائيل والعوامل المؤثرة في توجهاتها، من خلال التحليل للوصول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها.[1]

ب- **المنهج التاريخي:** يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الماضي والتنبؤ بالمستقبل، ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية.[2]

المنهج الاستقرائي التحليلي: فهو يمكن من دراسة الدوافع والأهداف والأدوات التي توظفها الدول في ممارسة سلوكها الخارجي، كما يساعد على التوقع بمستقبل مختلف ظواهر العلاقات الدولية انطلاقا من الماضي والمستقبل.[3]

النظريات المستخدمة:

النظرية البنائية؛ تم الاستفادة من النظرية البنائية في هذه الدراسة من خلال الاعتماد عليها في فهم وتفسير كيفية إدراك تركيا لمصالحها من خلال استراتيجيتها الجديدة، وذلك انطلقا من المتغير المركزي الذي تركز عليه هذه النظرية في عالم ما بعد الحرب الباردة

---

[1] علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الإجتماعية، الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات**،(ليبيا، منشورات جامعة 7أكتوبر،ط1، 2008)، 287.

[2] ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق**، (الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000)، ص، 37.

[3] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات**، (الأردن، دار وائل للنشر، 1999)، ص.46.

وهو "الهوية"، وذلك بالبحث عما إذا كان لهذا الأخير تأثير فعلي على تغيير توجهات السياسة الخارجية التركية، التي يقول أصحابها بأنها تعتمد على العمق الاستراتيجي والبعد الحضاري الهوياتي للشعب والجمهورية التركية، إضافة إلى محاولة فهم مدى تأثير قضية الأكراد التي تعتبر وفقا للنظرية البنائية من ضمن قضايا الأقليات التي انتشرت خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وكيف تؤثر هذه القضية في السياسة والعلاقات الخارجية لتركيا وبالتحديد سياستها تجاه إسرائيل.[1]

النظرية الواقعية؛ استفادة الدراسة كثيرا من أدبيات النظرية الواقعية التي تفسر العلاقات الدولية والسلوكات الخارجية للدول على أساس مفاهيم المصلحة والقوة وتوازن القوى، وهو ما يساعد على فهم التوجهات البراغماتية في سياسية تركيا الخارجية تجاه إسرائيل، ويساهم في تفسير العلاقات التركية–الإسرائيلية تفسيرا منطقيا.[2]

نظرية اللعبة: عند استخدام نظرية اللعبة في تحليل العلاقات الدولية، تظهر لنا مجموعة من الأسئلة التي تقتضي إيجاد إجابات لها: من هم المشتركون في اللعبة؟ ماهي قوانين اللعبة؟ الخيارات المتاحة؟ وفائدة مردودية اللعبة؟.[3] لهذا فإن هذه النظرية تفيدنا بشكل كبير في دراسة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، فإذا اعتبرنا بأن تركيا هي اللاعب الأساسي رفقة إسرائيل، فيجب علينا إيجاد الأطر التي تحكم العلاقة بينهما، وبحثُنا عن المحددات التي تؤثر على طبيعة السياسة التركية تجاه إسرائيل هو بمثابة عملية تحديد الخيارات المتاحة وفقا لهذه النظرية، وفي الأخير فإن الدراسة تخلص إلى تقييم مدى الفائدة التي عادت بها السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل.

---

[1] أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقضية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، (العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008)، ص.ص. 445.430.

[2] المرجع نفسه، ص.ص. 255.217.

[3] **موسوعة علم السياسة**، ناظم عبد الواحد الجاسور، (عمان، دار مجدلاوي، 2009)، "مادة نظرية اللعبة". ص.374.

أدبيات الدراسة :

مذكرة ماجستير من إعداد "سمية حوادسي" بعنوان: (العلاقات التركية–الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية)، تمت مناقشتها بجامعة الحاج لخضر في باتنة سنة 2014. تناولت الموضوع من خلال أربعة فصول، يعالج الفصل الأول تاريخ العلاقات التركية–الإسرائيلية منذ اعتراف تركيا بإسرائيل، في حين تم تخصيص الفصل الثاني لدراسة متغيرات البيئية الداخلية للسياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات التركية–الإسرائيلية، وتم التطرق في الفصل الثالث للفواعل الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها على العلاقات التركية–الإسرائيلية، أما الفصل الرابع فقد كان استشرافيا لمستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل، وقد ركزت هذه الدراسة في مجملها على العلاقات بين تركيا وإسرائيل مسلمةً بأن الخلفيات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية قد دفعت نحو توتر العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية، في مقابل انفتاح تركيا على العالم العربي والإسلامي، مغفلةً دور العلاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية التي ماتزال تربط تركيا مع إسرائيل.

أما دراستنا فقد ركزة بشكل أكبر على الدوافع البراغماتية للسياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل.

مذكرة ماجيستير من إعداد" يسري عبد الرؤوف يوسف الغول" بعنوان: (أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية–الإسرائيلية)، تمت مناقشتها بجامعة الأزهر بغزة، كلية الآداب والعلوم الانسانية سنة 2011. وقد استعرضت الدراسة جدور نشأة وعوامل تطور العلاقات التركية الإسرائيلية من خلال تسليط الضوء على المحددات والعوامل التي دفعت كلا الطرفين إلى توطيد علاقاتهما وصولا إلى توقيع الاتفاق الاستراتيجي عام 1996م، إضافة إلى ذكر أهم التحديات التي واجهتها العلاقات بين البلدين، ثم تناولت بعدها هذه الدراسة جذور وعوامل نشأة حزب العدالة والتنمية وظروف تعاظم دوره ومكانته في تركيا وتأثير ذلك على العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، وخلصت هذه الدراسة إلى أن

التحول الذي طرأ على العلاقات التركية-الإسرائيلية هو تحول جذري، حيث أصبحت الهشاشة وعدم الأهمية هي التي تميز العلاقات التركية-الإسرائيلية.

وتنطلق دراستنا من التشكيك في هذه النتيجة عل ضوء مجموعة من المعطيات التي تشير إلى أهمية العلاقات التركية الإسرائيلية بالنسبة للبلدين.

مقال لـ"صداح أحمد الحباشنة" بعنوان:(العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة 2002-2010)، منشور في مجلة دراسات العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، المجلد38، العدد03، سنة 2011م. و هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقات التركية-الإسرائيلية و تحليلها و تفحصها ، منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة (2002-2010) في موضوعاتها الرئيسية، وكذلك الاحتمالات والتطورات المستقبلية لهذه العلاقات، والمجال الزماني لهذه الدراسة يمتد بين 2002م-2010م، لهذا فقد غاب عن الدراسة العديد من التطورات والأحداث التي كشفت معطيات جديدة توضح موضوع الدراسة بشكل أفضل.

الإطار المفاهيمي:

السياسة الخارجية: هي مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية الراعية للمصالح الوطنية للأمة، والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار والظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية.[1]

السلوك السياسي: هو عبارة عن مجموعة النشاطات العملية لدى الأطراف الاجتماعية، والتي ترتبط بفكرة المشاركة السياسية، أي التي تحدث تأثيرا في طريقة الحكم الجماعية. ويتميز السلوك عن الموقف الذي يحتضن سلوكيات افتراضية متشكلا نتيجة معايير

[1] **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، عامر مصباح، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010)،"مادة السياسة الخارجية. ص.151.

اجتماعية مستبطنة، وبشكل أكثر وضوحا عن الرأي الذي يمكن تعريفه بكونه إدراكا معقلنا للواقع المبني على معتقدات. [1]

الإسلام السياسي: برزت من بين أوساط الفئات المتدينة في العالم الإسلامي عناصر خرجت من إطار الممارسة الذاتية إلى ميدان الدعوة و العمل على الإصلاح العام عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد كان العمل في البداية يقتصر على النصح والتصويب وإصلاح السلوك الاجتماعي، ثم تطورت الظاهرة إلى نقد الأنظمة الاجتماعية والسياسة القائمة، وتم بناء تصور إسلامي يتناقض مع التصورات السياسية القائمة على الطابع العلماني المستمد أصوله من الأنظمة السياسية الليبرالية الغربية، مما أدى إلى خلق معارضة جنينية جديدة تأطرت في تيار مختلف عن التيارات السياسية الأخرى، ألا وهو التيار الإسلامي بمختلف مذاهبه وطوائفه، وما لبث هذا التيار أن وطد ورسخ من جذوره داخل فئات اجتماعية مختلفة خاصة الفئات الاجتماعية الفقيرة والمحبطة، ليأخذ شكلا تنظيميا ذا برامج سياسية إصلاحية مستمدة من رؤية إسلامية هدفها المركزي الوصول إلى السلطة لممارسة التغيير الاجتماعي من مواقع تلك السلطة.[2]

البراغماتية: خلاصة الفلسفة البراغماتية هي أن العقل يحقق هدفه حين يقود صاحبه إلى النجاح فالفكرة الصحيحة هي الفكرة الناجحة، ولا تقاس الفكرة إلا بنتائجها العملية، أي بفائدتها. وقد شكلت البراغماتية الأساس الذي استندت عليه الأيديولوجية الأمريكية الجديدة، في اتجاهها الليبرالي والمحافظة في نفس الوقت، وفي نظامها الاقتصادي الرأسمالي، وبنظام السوق كأداة رئيسية لتوزيع السلع والخدمات الاقتصادية والإيمان بقدرة الفرد والتنافس المفتوح للجمي.[3]

---

[1] **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، غي هرميه وآخرون، ترجمة هيثم اللمع، (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005)، "مادة السلوك السياسي"، ص.239.

[2] **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، ناظم عبد الواحد الجاسور، (لبنان، دار النهضة العربية، 2008)،"مادة الإسلام السياسي" ، ص.ص.97.96.

[3] نفس المرجع، ص.ص.152.151.

الشرق الأوسط: داع استخدام هذا المصطلح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ليشمل المنطقة الممتدة من غرب مصر إلى شرق إيران، ويحدده معهد واشنطن للشرق الأوسط، على أنه يتطابق مع منطقة العالم الإسلامي، ويعرفه المعهد البريطاني للعلاقات الدولية على أنه المنطقة الجغرافية التي تشمل: إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص. [1]

صعوبات الدراسة:

لقد صاحب إجراء هذه الدراسة بعض الصعوبات التي تتمحور أساسا حول عدم تضارب آراء العديد من المراجع التي تحدثت عن العلاقات التركية الإسرائيلية، فالدراسات الصادرة عن دوائر وبلدان متقاربة مع تركيا تحاول تقديم تركيا على أنها الحامل لقضايا المسلمين والمدافع عنها وبالتالي تطمس العديد من الجوانب البراغماتية في السياسة التركية، أما الطرف الآخر فهي دراسات تبالغ في تقديم تركيا على أنها عميلة للغرب وإسرائيل وأنها خطر محدق بكل ما هو عربي وإسلامي وجب الوقوف ضده، وبالتالي فقد كان من الضروري التريث والتثبت من المراجع والمصادر والجهات الصادرة عنها قبل استخدامها في الدراسة، كما أن ضيق المدة الزمنية المحددة للدراسة قد صعب ضاعف صعوبة إعدادها.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول؛ فصل أول بعنوان السياسة الخارجية التركية الجديدة تناولنا فيه ثلاث مباحث، الأول يوضح مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة والثاني يعالج المحددات التي تتحكم في توجهات السياسة الخارجية الجديدة لتركيا أما المبحث الثالث فقد خُصص للأهداف التي تتوخى تحقيقها السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم.

[1] الجاسور، مرجع سابق،" مادة الشرق الأوسط"، ص.225.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان إسرائيل في السياسة الخارجية التركية الجديدة، وهو الآخر قد تضمن ثلاث مباحث، مبحث أول تناول الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية ومبحث ثاني عالجنا من خلاله تأثير وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة على العلاقات التركية الإسرائيلية، أما المبحث الثالث فقد تضمن تأثير العوامل الداخلية والخارجية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل.

الفصل الثالث والأخير كان فصلا تقييميا للسياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في ثلاث مباحث، الأول كان بعنوان مكامن النجاح والفشل في السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، والثاني ذكرنا من خلاله التحديات التي تواجه العلاقات التركي الإسرائيلية، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه للآفاق المستقبلية للتعامل التركي مع إسرائيل.

الفصل الأول:

السياسة الخارجية التركية الجديدة

تمهيد :

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة بوصفها انعكاسا لسياستها الخارجية، عن مجموعة من الطرق والاختيارات والبدائل والخطط التي تكون في مجموعها صيغ التعاون مع الآخرين، والسياسة الخارجية في هذا الإطار إنما تجد أساسها وسندها في نظام الحكم القائم في تلك الدولة، وتقاليد عمله على المستوى النظري والتطبيقي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن فاعلية هذه السياسة ترتبط بمدى مرونتها وقدرتها على التعامل مع المتغيرات، ضمن أسس لا تبتعد عن تلك الفلسفة واعتباراتها.[1] وتمثل دراسة السياسة الخارجية التركية مدخلا للنظر في توجه تركيا نحو العالم من خلال أنماط تفاعلها وسياستها مع مختلف الدول والقوى خاصة الإقليمية منها، فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2003م عرفت السياسة الخارجية لتركيا تحولا ملحوظا في توجهاتها ومبادئا وأهدافها، وقد أطلق عليها اسم العثمانية الجديدة، نظرا لتوجهاتها القائمة على العمق الاستراتيجي لتركيا، والمتمثل أساسا في العمق الثقافي والتاريخي الذي يعبر عن ميراث الخلافة العثمانية.

[1] عبد الرحمن السبعاوي وعبد الجبار مصطفى النعيمي، "العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع وآفاق المستقبل"، **مجلة دراسات استراتيجية**،ع.43، (2000م)، ص.12.

المبحث الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة

عرفت السياسة الخارجية التركية تحولا أساسيا على إثر وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم سنة 2002م، حيث شرعت تركيا بقيادة الحزب في تطوير رؤيتها وسياساتها على نحو يتواكب مع مستجدات الساحة الدولية في القرن الواحد والعشرين، وبدلت جهود كبيرة لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة، توظف فيها موروثاتها الثقافية والتاريخية والجغرافية أمثل توظيف، لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن ثم فقد تم تحديد مبادئ جديدة تؤطر مسار السياسة الخارجية التركية وتوجهاتها، هذه المبادئ وضع معالمها مهندس السياسة الخارجية التركية الجديدة ورئيس الوزراء الحالي أحمد داود أوغلو، وقد قام بتقسيمها إلى ثلاث أقسام: القسم الأول يضم ثلاث مبادئ منهجية، القسم الثاني يضم ستة مبادئ عملية منبثقة من المبادئ المنهجية الثلاث، أما القسم الثالث فهو يضم مبادئ السياسة الخارجية التركية الخاصة بالشرق الأوسط.

المطلب الأول: المبادئ المنهجية للسياسة الخارجية التركية

المبدأ المنهجي الأول: وهو المقاربة الرؤيوية للقضايا، حيث تم وضعه كبديل لسلوك الأزمات الذي سيطر على السياسة الخارجية التركية طوال فترة الحرب الباردة، فعلى سبيل المثال أصبح لتركيا رؤية خاصة بها تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتشمل هذه الرؤية المنطقة بأسرها، بحيث لا يمكن حصرها بالصراع مع حزب العمال الكردستاني، الذي شن لعقود هجمات مسلحة ضد تركيا ونظامها السياسي، أو بالجهود المبذولة لتحقيق الموازنة مع دول من المنطقة مثل إسرائيل أو إيران، فالسياسة الخارجية التركية أصبحت تعمل انطلاقا من فهم تركيا للعالم، حيث تبادر بالفعل انطلاقا من هذا الفهم، وبناء على ميزاتها وقدراتها الدبلوماسية، ويمكن أن نلاحظ انعكاس هذا المبدئ على المستوى العملي من خلال النشاط الكبير للدبلوماسية التركية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، مثل ما قامت به تركيا من محاولة الوساطة بين سوريا وإسرائيل، وجهود تحقيق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس،

وجهودها في تسهيل مشاركة المجموعات العراقية السنية في العملية السياسية، وتدخلها في القضية النووية الإيرانية، وكلها أجزاء أساسية من رؤية تركيا لسياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط.

المبدأ المنهجي الثاني: ويتمثل في ضرورة اعتماد السياسة الخارجية التركية على إطار "منهجي ومتماسك" تجاه العالم، بالشكل الذي يمنعها من التناقض مع نفسها، بحيث لا تكون رؤية تركيا للشرق الأوسط متناقضة مع مقاربتها في البلقان وآسيا الوسطى، ومقاربتها في إفريقيا لا تتناقض مع مقاربتها في آسيا، وانفتاحها على العالمين العربي والإسلامي لا يعرقل توجهها نحو الغرب وسعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

المبدأ النهجي الثالث: يتمثل في تبني خطاب ونمط دبلوماسي جديد، يساعد على انتشار القوة الناعمة لتركيا في المنطقة، فعلى الرغم من أن الجيش التركي يعتبر من أقوى الجيوش في المنطقة، فإنه يتعين على تركيا وفق هذا المبدأ ألا تطلق التهديدات، بل على العكس يجب أن تتبنى الدبلوماسية التركية والساسة الأتراك لغة جديدة في سياستهم الإقليمية والدولية، تعطى فيها الأولوية لاستخدام الآليات السلمية والقوة الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: المبادئ العملية في السياسة الخارجية التركية

المبدأ الأول: يتمثل في الموازنة بين الأمن والدمقراطية، بحسب أحمد داود أوغلو فإن تركيا مالم تحرص على الموازنة بين الحرية والأمن فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها، كما أن مشروعية الأنظمة السياسية تتحقق عندما توفر هذه الأنظمة الأمن لمواطنيها، والأنظمة التي تحقق الأمن لمواطنيها وتحرمهم في مقابل ذلك من الحرية تتحول حسب داود أوغلو تدريجيا إلى أنظمة تسلطية، وكذلك بالنسبة للأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى أنها تمنح الكثير من الحريات، فإنها ستصاب بحالة من الاضطراب المخيف، ومن هنا فقد كان التحدي الأكبر

[1] تركيا بوست، " 3مبادئ منهجية و 5 عملية تلخص سياسة تركيا الخارجية"، في: http://www.turkey-post.net/p-8587/، (2016/04/12).

بالنسبة لتركيا هو مواجهة الأعمال العسكرية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني، والتي تصنف في خانة الأعمال الإرهابية، لكن من دون تضييق الخناق على ساحة الحريات أو تقليصها.[1]

لكن وبالرغم من محاولة تركيا تفعيل هذا المبدأ إلا أنها لم تسلم من بعض الانتقادات في مجال التضييق على الحريات، فعلى سبيل المثال نذكر حكم المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، الذي أدان انتهاك حرية التعبير في تركياعلى إثر قيام الحكومة بحجب موقع "يوتيوب" بين عامي 2008م و 2009م، لكن الحكومة التركية لم تعر هذا الحكم اهتماما كبيرا بدعوى أن هذا التصرف كان ضرورة أمنية استدعتها الظروف.[2]

المبدأ الثاني: مبدأ تصفير المشكلات، أي الوصول إلى صفر مشاكل مع دول الجوار الإقليمي لتركيا، والحق أن تركيا قد استطاعت تحقيق نتائج إيجابية واضحة في هذا المجال لفترة زمن معينة، ومن أمثلة ذلك علاقتها مع سوريا قبل اندلاع أحداث 2011م، حيث عرفت العلاقات تحسن ملحوظ توج بإبرام عدد من الاتفاقيات فتحت المجال أمام إقامة علاقات قوية بين البلدين خاصة في المجال التجاري، وقد عبر داود أوغلو عن تطور العلاقات التركية-السورية، بوصفها انقلاب في المسار الدبلوماسي بينهما مقارنة بما كانت عليه العلاقات قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم.

على نفس النحو طورت تركيا علاقاتها مع جورجيا ، فأصبح بإمكانها استخدام مطار "باتوم" كما لو أنها تستخدم أحد مطاراتها الداخلية وهو ما اعتبرته تركيا نجاحا دبلوماسيا كبيرا، كما عززت علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وتمكنت من أن تحافظ على علاقاتها مع إيران في ظل التوتر الدولي تجاه هذه الأخيرة بنوع من الثبات وعدم الاهتزاز،

---

[1] توفيق مديني، " السياسة الخارجية التركية كما يراها أوغلو، الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية "، **جريدة المستقبل**، ع3808، 2010/10/22،ص.20.

[2] عبد المنعم خالد، " من التصفير إلى التضفير... 9 نقاط ترصد تحول السياسة التركية"، في: http://www.elbadil.com/2015/08،(2016/04/04).

وأيضا بالنسبة للعراق فقد شهدت العلاقات معها تطورا ملحوظا على العديد من الأصعدة، حيث تم تشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوى بين البلدين يستهدف عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها وزراء مختصون برئاسة رئيسي الوزراء من الدولتين، وعلى النحو ذاته تشكلت آلية حوار استراتيجي مع سوريا وتم الشروع في آلية أخرى مع روسيا، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن مبدأ تصفير المشاكل مع دول الجوار قد شهد في فترة معينة درجة كبيرة من النجاح، مما جعل تركيا تفكر في فتح تعاون شامل مع دول الجوار.[1]

غير أنه بعد سنوات قليلة من إطلاق هذا المبدأ، وجدت الدبلوماسية التركية نفسها في حالت اشتباك ساخن مع قوس من الأزمات، يمتد من أرمينيا مرورا بإيران والعراق وقبرص ثم بعد ذلك روسيا، وهذا بفعل مجموعة من الأحداث والمستجدات من أبرزها تداعيات الأحداث العربية التي اندلعت منذ سنة2011م، فبالنسبة لسوريا التي عرفت العلاقات معها مرحلة ازدهار منذ السنوات الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية، فقد أصبحت مصدرا للمشاكل والتهديدات الأمنية بفعل الأحداث التي عصفة بالبلاد منذ 2011م، أما العراق فهي الأخرى لم تدم ودية العلاقات معها طويلا، حيث لاح في الأفق مؤخرا توتر واضح في العلاقات بين البلدين، تجلى هذا التوتر في مجموعة من المشاكل التي طفت إلى السطح، والتي من أبرزها قضية القوات التركية المتواجدة شمال العراق في محافظة نينوة، والتي طالبت الحكومة العراقية بسحبها وهددت في بيان لرئيس الوزراء حيدر العبادي في 6 ديسمبر 2015م، باللجوء إلى مجلس الأمن الدولي إذا ما رفضت تركيا سحب قواتها، ونفس الشيء بالنسبة للعلاقات مع إيران حيث انعكس الموقف التركي من الأزمة السورية سلبا على علاقاتها مع إيران، هذه الأخيرة التي أصبحت تستهدف أنقرة بشكل مباشر في خطاباتها السياسية، أما مع روسيا فقد تردت العلاقات على إثر قيام تركيا بإسقاط طائرة "سوخوي 24" التابعة لقوات الجو الروسية، بعد أن عبرت المجال الجوي

[1] أحمد داود أوغلو، "معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم"، ترجمة فاطمة ابراهيم المنوفي، في:
http://rouyaturkiyyah.com/%D9%85%D8%، (1016/04/6).

لتركيا في إحدى عملياتها في سوريا، هذا إضافة إلى توتر العلاقات مع مصر بعد إسقاط حكم الإخوان المسلمين، وكذا المشاكل المعروفة مع كل من أرمينيا وقبرص.[1]

مبدأ تصفير المشكلات الذي اعتمدته السياسة الخارجية التركية قد عرف العديد من العراقيل في تجسيده عمليا، فبعد أن ضنت تركيا أنها قد نجحت في القضاء على مشاكلها خاصة مع دول الجوار، عادت المشاكل للظهور من جديد وبحدة أكبر مما كانت عيه في بعض الأحيان.

المبدأ الثالث: مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار الإقليمي، وهذه الأقاليم تتمثل أساسا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، فقد كان تركيا تهتم اهتماما جادا ومؤثرا بالبلقان، وخصوصا خلال أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، كما وفرت علاقاتها مع الحلف الأطلسي والاتحاد الأوربي والغرب عموما البنية الأساسية لهذه السياسة النشطة، وتتمتع تركيا أيضا بعلاقات جيدة مع كل من أذربيجان وجورجيا في القوقاز، لكن قدرتها على النفاد للشرق الأوسط ظلت محدودة مقارنة مع ما تتمتع به من تأثير في البلقان والقوقاز، وقد لعبت مشكلة حزب العمال الكردستاني والمشاكل التي عاشتها العلاقات التركية-السورية قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم دورا كبيرا في عجز تركيا عن النفاذ للشرق الأوسط، إلا أن مشكلة الصورة السلبية بين الدول العربية وتركيا، وإدراك كل منهما للآخر كمصدر للخطر أو التهديد قد كان العامل الرئيسي لعدم انفتاح كل منهما على الآخر، وتأطرت هذه الصورة في زعم الأتراك بأن العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في الظهر، في حين زعم العرب بأن الأتراك قد احتلوهم لمدة أربعة قرون، غير أن الضرورة البراغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل، فتحت الطريق أمام تطوير العلاقات بين الطرفين وحطمت نوعا ما تلك الحواجز النفسية التاريخية، وهو ما جعل تركيا أكثر ارتباطا بسياستها الشرق أوسطية التي انتهجتها منذ العام 2002م، بعد عودة الإسلام السياسي ممثلا في حزب العدالة والتنمية، كما أنه من بين العوامل التي جعلت صورة تركيا أكثر بياضا في أعين العديد

[1] خالد، مرجع سابق.

من الحكومات والشعوب العربية، هو موقفها المعلن من الحرب الإسرائيلية على غزة، وانسحاب رئيس الوزراء التركي سنة 2009م من مؤتمر دافوس بعد اتهامه للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بالإرهاب وقتل الأطفال والمدنيين، فقد ساهم ذلك في فتح المجال أمام تركيا لامتلاك قدرة تأثيرية كبيرة وحفزها على لعب أدوار فاعلة غي بعض الدول العربية والشرق أوسطية[1]، فعلى سبيل المثال تعد تركيا أحد أبرز اللاعبين الفاعلين في لبنان، ولها دور وتأثير كبير في الأزمة السورية، إضافة إلى سعيها للتأثير ولعب أدوار في كل من مصر وليبيا وغيرها من الدول العربية والشرق أوسطية، ومثل هذه المساعي هي التي جعلت لتركيا كيانها المؤثر في الساحة الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

المبدأ الرابع: مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، والذي يركز على أن العلاقات بين اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض وإنما هي متممة ويكمل كل منها الآخر، والمقصود بهذا المبدأ أن علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف شمال الأطلسي وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، إضافة إلى جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي وسياسة جوارها مع روسيا ومنطقة أوراسيا ، كلها علاقات تسير على الوتيرة ذاتها من التزامن، حيث تسعى تركيا إلى بناء علاقات متشعبة متكاملة ومتممة لبعضها البعض، وليس علاقات متضادة أو بديلة عن بعضها البعض، وقد أصبحت تركيا تنظر إلى هذه السياسات على أنها سياسات راسخة ومؤسسة، فرغم أنه في العديد من الأحيان نلاحظ أنه قد لاحت في الأفق بعض المشاكل في التنسيق بين هذه العلاقات، إلا أن تركيا لم تقم بالاستغناء عن علاقاتها مع طرف مقابل تطوير العلاقة مع طرف آخر، فقد اعتمدت في إطار هذا المبدأ على ربط علاقات متعددة محاولة البقاء على نفس المسافة من الجميع، خاصة فيما يتعلق بدول جوارها الإقليمي.[2]

---

[1] صايل فلاح مقداد السرحان، " أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، م.6، ع.2، (2013)، ص.226.

[2] أوغلو، مرجع سابق.

المبدأ الخامس: مبدأ الدبلوماسية المتناغمة، والمقصود به هو أنه عندما ننظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والندوات الدولية نجد تطورات مهمة وجادة في حال ما قورنت بأدائها الدبلوماسي قبل عام 2003م، فقد استضافة تركيا قمة الناتو في 2004 إضافة إلى قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، فضلا عن استضافتها للعديد من المنتديات الدولية، كما أنها أصبحت عضوا مراقبا في منظمة الاتحاد الإفريقي منذ سنة 2007م، وهو ما يمكن تفسيره على أنه نتيجة طبيعية لسياسة الانفتاح على القارة الافريقية، التي اتبعتها تركيا منذ سنة 2005م، فضلا عن مشاركة رئيس الوزراء السابق رجب طيب أردغان في قمة الاتحاد الإفريقي–الأوربي التي انعقدت سنة 2010 في مدريد، وهي المشاركة التي هيئة لتركيا كي تصبح لاعبا مؤثرا في العلاقات بين الاتحاد الإفريقي وأوربا، كما وحصلت تركيا على صفة العضو المراقب في جامعة الدول العربية سنة 2003م، واستطاعت المشاركة منذ سنة 2006م وحتى سنة 2012م على مستوى اجتماعات وزراء الخارجية ورؤساء الوزراء على السواء، لكن القمة 24 للجامعة العربية سنة 2012م كانت هي آخر قمة تشارك بها تركيا بسبب خلافاتها مع القاهرة عقب الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر.[1]

وعلى العموم فعند تقييم صورة تركيا من حيث انفتاحها على أقاليم وساحات جديدة، فسنلاحظ تغيير إيجابي طرئ على صورتها منذ 2002م، حيث أصبحت تركيا تسوق لنفسها على أنها دولة لديها دور في تأسيس النظام والأمن، ليس لنفسها فحسب وإنما من أجل الدول المحيطة بها أيضا، وهو ما عكس رغبة تركيا في الانتقال من "**دولة مركزية**" إلى "**قوة عالمية**" على حد تعبير داود أوغلو.

[1] رسلان أمال، " مصر تتجاهل دعوة تركيا لحضور القمة العربية بشرم الشيخ"، في: http://www.raialyoum.com/?p=180401، (2016/02/12).

كما أن تركيا قد حاولت في إطار هذا المبدأ أن تبلور حالة من الانسجام والتوافق بين الاستراتيجية الكبرى للدولة، والاستراتيجيات الصغرى للأفراد والشركات والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني، ففي حين أن الدولة قد وضعت خطط وسياسات الانفتاح على إفريقيا، نجد أن اتحاد رجال الأعمال في تركيا قد قام بعقد قمم لرجال الأعمال في إفريقيا جمعت المئات من رجال الأعمال والعشرات من الوزراء، وقد كانت القمة الأولى في سنة 2008م، في حين عقدة قمة ثانية سنة 2014م،[1] كما قامت مؤسسات أخرى لرجال الأعمال هي موسياد **Musiad** وتوسياد **Tusiad** بتنظيم اجتماع لرجال الأعمال بدول الخليج العربي، والقيام بأدوار نشطة في الاتحاد الأوربي وكل هذه الجهود مجتمعة تشارك في رسم صورة تركيا الجديدة.

المبدأ السادس: المبدأ السادس والأخير هو أسلوب دبلوماسي جديد يرى بأن تركيا لطالما كانت في نظر العالم تلك الدولة الجسرية التي تربط الشرق بالغرب، دون أن تكون فاعلا في العلاقات بين الطرفين، فقد بدت لدى الشرقيين دولة غربية كما رآها الغربيون دولة شرقية، وبالتالي فإن هذا المبدأ ينص على ضرورة رسم خارطة جديدة لتركيا، تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي بحيث تكون دولة قادرة على إنتاج الفكر والحلول في محافل الشرق ومنتدياته رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة في نفس الوقت على مناقشة مستقبل أوربا داخل محافل أوربا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوربية، وهذه النظرة ليست موجهة للدبلوماسيين والسياسيين وحدهم بل للمثقفين أيضا، حيث يقوم هذا المبدأ على استحالت الوصول إلى نتائج إيجابية دون إعادة تهيئة المثقف وتطويره في نموذج جديد.[2]

[1] عباس حسين،" القمة الافريقية التركية .. ملتقى لتحقيق التكامل ووضع استراتيجية "، في: http://www.youm7.com/story/2015/3/24/2116508.Vr_k9lV، (2016/02/12).

[2] أوغلو، مرجع سابق.

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية التركية الخاصة بالشرق الأوسط

بالنسبة للسياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط يشير أحمد داود أوغلو إلى وجود أربعة مبادئ رئيسية تشكل رؤية تركيا تجاهه بالإضافة إلى المبادئ العامة التي ذكرناها سابقا، والمبادئ الخاصة بالشرق الأوسط هي:

المبدأ الأول: مبدأ الأمن للجميع، أي ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة ككل بجميع أطرافها وفاعليها، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن شيعة العراق يجب أن يتساوى مع أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني يجب أن يتساوى مع أمن الشيعي أو السني اللبناني، وأمن العرب يجب أن يتساوى مع أمن الأكراد أو الأتراك أو أي مكون آخر.

المبدأ الثاني: مبدأ تغليب الحوار السياسي والآليات الدبلوماسية والسلمية في حل النزاعات والخلافات ومعالجة أزمات المنطقة، في إطار البحث عن حلول تحقق المكاسب للأطراف المختلفة، بدلا من الاكتفاء بسياسة الحفاظ على الوضع القائم أو الاقتناع بأن "اللاحل هو الحل"، وهو ما يقتضي فتح قنوات التواصل مع مختلف الأطراف، وتجنب سياسات الحصار والعزل والاحتواء، وتشجيع مبادرات وسياسات السلام الاستباقية، للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمات في المنطقة.

المبدأ الثالث: مبدأ تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة وصولا إلى التكامل والاندماج بينها، بما يحقق الاستقرار في المنطقة، حيث لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرت الطابع الانعزالي على علاقات اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض.

المبدأ الرابع: مبدأ التعايش الثقافي، الذي يقصد به أساسا الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد، في إطار تأكيد التسامح الثقافي و التعددية وتجنب إثارة النعرات وقضايا التمييز الطائفية والعرقية على نحو صراعي.[1]

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ ليست جامدة، وإنما هناك تغييرات تحدث أحيانا سواء في إعادة تنسيق وترتيب هذه المبادئ أو إدخال تغيير بغرض التعبير عن الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وهو ما ظهر من خلال إعلان أحمد داود أوغلو مثلا مع نهاية سنة 2008م انتهاء تركيا من مرحلة تصفير المشكلات ودخولها مرحلة تعظيم العلاقات بما يحقق أكبر نتائج للطرفين، إلا أن الإفرازات التي طرأت عن التحولات في الساحة الداخلية والإقليمية والدولية، قد حتم على داود أوغلو وتركيا إعادة صياغة وترتيب مبادئ سياستها الخارجية بشكل آخر.

[1] علي جلال معوض ،" قراءة في فكر داود أوغلو"، في:
http://www.digital.aham.org.eg/articles.aspx?Srial=96266&eid=2235، (2016/02/12).

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002م، تغييرات عديدة في توجهاتها وتحركاتها، حيث عمدت منذ تلك الفترة إلى لعب أدوار عدة، تجعل منها مركز هام في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما كانت تعتاش على أطراف حلف شمال الأطلسي، فوسط العواصف التي تضرب قرب حدودها تحتفظ تركيا بهدوئها وحسابتها الواقعية، وتسعى إلى إبعاد النار عن داخلها وتحاول لعب دور الإطفائي، وتقدم نفسها كقوة تعمل على نشر الاستقرار في المنطقة، محاولة في ذلك توظيف قدرتها على التحدث للجميع ومدفوعة بمجموعة من المحددات التي توجهها و تأطر نشاطها.[1]

ويمكن إبراز أهم المحددات التي توجه وتأطر عمل السياسة الخارجية التركية الجديدة في ما يلي:

المطلب الأول: الخصائص الجيوسياسية والجيواستراتيجية لتركيا

أولا/ الجغرافيا: حيث تتربع تركيا على مساحة إجمالية تقدر بـ 783560 كيلومتر مربع تقريبا، منها حوالي 10400 كيلومتر مربع هي بحيرات داخلية، وهي دولة أوروآسيوية تقع 3% من أراضيها في أوربا (تراقيا) والباقي في قارة آسيا (الأناضول)، يحدها من الشرق جورجيا وأرمينيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية والعراق والجمهورية العربية السورية، ومن الجنوب والغرب البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة، ومن الشمال الغربي بلغاريا واليونان، ومن الشمال يحدها البحر الأسود، ويزيد إجمالي الخط الساحلي لتركيا عن 10000 كيلومتر.[2]

---

[1] عبد الله تركماني، " محددات السياسة الخارجية التركية " ، في:
http://www.mokarabat.com/s7334htm ، (2016/02/15).

[2] الأمم المتحدة ، منظمة الأغذية و الزراعة، **تقرير بعنوان: تركيا الجغرافيا المناخ و السكان**، 2013، ص.1.

خريطة رقم 01: خريطة توضح الموقع الجغرافي لتركيا

المصدر: http://www.daleel-malaysia.com/vb/tourism80109

هذه الخصائص جعلت الموقع الجغرافي لتركيا يشغل حيزا استراتيجي مهما يطل على مجموعة من الرقع الاستراتيجية وهي: أوربا، البلقان، البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى هذه الرقع الاستراتيجية تمثل خمسة عوالم جغرافية إثنية مختلفة هي: الأوربي والروسي والتركي والعربي والإسلامي، وقد مكن هذا الموقع تركيا تاريخيا من الجمع بين الحضارتين الهيلينية والإسلامية.[1] وفي حال تطور الدور الإقليمي لتركيا فقد تستطيع أن تلعب دورا هاما في زيادة فرص التفاعل بين منطقة الشرق الأوسط والعالم الخارجي، بفضل ما يمثله الثقل الاستراتيجي الذي يميز الموقع الجغرافي لتركيا، والذي يعتبر أحد المعطيات الثابتة التي حددها داود أوغلو ضمن عناصر قوة الدولة، إلا أن الثبات لا يعني الجمود التام، فرغم أن الموقع الجغرافي لتركيا لم يتغير منذ قيام الدولة التركية باستثناء ضم لواء الإسكندرون، إلا أن الثقل الاستراتيجي لهذا الموقع في فترة الحرب الباردة، ليس هو نفس ثقله الاستراتيجي

[1] تركماني، مرجع سابق.

بعد نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يطرح خيارات وتوجهات جديدة للسياسة الخارجية التركية، فالدولة التي تستطيع أن تدرك وتقيم التغير المذكور في الوقت المناسب، بإمكانها جعل العامل الجغرافي كعنصر ثابت هو الأرضية التي تدعم البناء الديناميكي لسياستها الخارجية.[1]

ثانيا/ العامل الديمغرافي:

الكل رقم 01: مخطط بالأعمدة يوضح النمو السكاني في تركيا 2006-2015

الصدر: http://ar.tradingeconomics.com/turkey/population

تتمتع تركيا بنسبة كبيرة من السكان ذوي الفئات العمرية الشابة القادرة على العمل والانتاج، وهو ما ساهم بشكل كبير في نجاح السياسات الاقتصادية التي اتبعها حزب العدالة والتنمية، والتي أفضت إلى ارتفاع الدخل القومي التركي بشكل كبير منذ سنة 2002م وإلى اليوم، لكن يبدو أن القوة الديمغرافية التي مكنت تركيا من تحقيق برامجها الاقتصادية والصناعية بنجاح مهددة بالتراجع، فعلى الرغم من أن عدد سكان تركيا في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2014م

[1] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.2، 2011)، ص.36.

حوالي 77.7 مليون نسمة،[1] إلا أن المعهد التركي للإحصاء يحذر من خلال تقاريره السنوية من تراجع نسبة النمو السكاني، فقد توقع المعهد بأن عدد سكان تركيا سيبلغ 84,2 مليون نسمة سنة 2023م، ثم يستقر سنة 2035 ليبدأ بعدها بالتراجع بشكل حاد، أما أخطر ما يحذر منه المعهد فهو ما جاء في تقريره لعام 2013م من أن المعدل الوسطي لأعمار السكان قد تخطى لأول مرة عتبة 30 سنة، ما ينبئ بأن المجتمع التركي يجنح نحو الشيخوخة، والظاهر أن الحكومة التركية قد تحسست الخطر لذا فقد بدأت باتخاذ خطوات عملية للتشجيع على الانجاب من خلال تقديم العديد من التحفيزات، كزيادة عطلة الأمومة من 16 إلى 24 أسبوع وتقديم علاجات مجانية للعائلات التي تعاني من عدم القدرة على الانجاب، وغيرها من التحفيزات التي تحاول من خلالها الحكومة التركية تجنب عواقب تقلص القوة الديمغرافية وبالتالي تراجع الطاقة العمالية وقدرتها على الانتاج، وارتفاع معدل الأعمار وما يصاحبه من زيادة النفقات الحكومية على الرعاية الاجتماعية، كما أن الأمة التي تحاول تقديم نفسها نموذجا للعالم الإسلامي لا تتلاءم صورتها مع صورة الشعب الهرم.[2]

ثالثا/ المتغيرات الثقافية والتاريخية: من المعروف أن تركيا منذ تأسيسها قد كانت جمهورية علمانية تربطها روابط قوية مع أوربا والغرب، كما أنها قد أصبحت منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي مشارك أساسي في حلف شمال الأطلسي، وقد انتقلت بعد نهاية الحرب الباردة إلى الواجهة في ما يتعلق بمسألة بالأمن في منطقة أوراسيا، وهي تطمح لأن تكون عضوا في الاتحاد الأوربي، وأن تلعب أدوار إقليمية في جنوب شرق أوربا والشرق الأوسط والقوقاز، لكن تركيا حسب ما يرى داود أوغلو قد عانت من أزمة في تحديد هويتها الوطنية، هذه الهوية التي لم تكن محل إجماع منذ إعلان تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد مصطفى كمال أتاتورك عام 1923م، حيث تعبر الهوية عن مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها

[1] موقع ترادين إيكونومي، " تركيا عدد السكان "، في:
http://www.ar.tradingeconomic.com/turkey/popilation، (2016/04/22).

[2] جو ، مرجع سابق.

الجغرافي، والهوية الوطنية هي من بين أهم العوامل التي تساهم في تحديد ورسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة، ومن غير الممكن لتركيا أن تكون حلقة للربط بين العالم الغربي والشرق الأوسط جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، إلا إذا تمكنت من حل معضلتها الهوياتية بتحديد هويتها الوطنية بوضوح، وقد عملت تركيا على ذلك منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم سنة 2002م، حيث حاولت إقامة هوية تعددية قائمة على تأسيس العلاقات الممكنة بين الإسلام والدمقراطية والقبول بمدنية السلطة والتعددية الفكرية والدينية والسياسية، وحقوق الأقليات والحريات العامة ضمن السياق الاجتماعي العام المقبول، وهذا ما أثار انزعاج المؤسسة العسكرية التركية التي سيطرت على الحياة السياسية لعقود، فقد كانت السياسات الإقليمية والدولية لتركيا تقوم على ربطها بالغرب الأوربي والأمريكي، وهو ما جعل العلمانية تحت رعاية المؤسسة العسكرية في تركيا أداة لإلغاء الدين ومحاربته بدل الاكتفاء بالفصل بين المجال السياسي والديني، حتى أن العلمانية تحولت طوال فترة سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم في البلاد إلى عقيدة أيديولوجية أو دين جديد، وهو ما قطع تركيا عن واقعها التاريخي والحضاري الإسلامي، في حين اعتبرت العلمانية المنفتحة كما يحلو لأنصار حزب العدالة والتنمية تسميتها هي الحل الأمثل لمسألة الأقليات في بلد متعدد الأعراق مثل تركيا، والمدخل الحقيقي لبناء المواطنة وتأسيس الدولة–الأمة، الدولة الديمقراطية الحديثة، فكانت هذه الرؤية التي طبقها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى سدة الحكم تعتمد على الموازنة بين الهوية الإسلامية والتوجه العلماني الغربي التقليدي.[1]

هذا المزج بين الهوية الإسلامية والهوية الغربية يمكن أن نجد له تفسيرا بالعودة إلى الخلفيات التاريخية للجمهورية التركية التي تعتبر وريثة أكبر إمبراطوري إسلامية شهدها التاريخ، جمعت بين الأقطاب الإسلامية الأكثر أهمية مثل بغداد ودمشق والقاهرة والقدس وسيطرت على

[1] المديني، مرجع سابق، ص.20.

العالم الإسلامي فكانت أحد مراكز الجذب العالمية وكانت اسطنبول عاصمتها التاريخية،[1] وقد كانت قبل ذلك عاصمة للإمبراطوريات الرومانية والبيزنطية تحت اسم "قسطنطينوبوليس" أو مدينة القسطنطينية، التي كانت مدينة مسيحية قبل أن يفتحها السلطان العثماني الذي لقب تاريخيا بـ "محمد الفاتح"، وتحولت بذلك من القسطنطينية المدينة المسيحية إلى إسطنبول المدينة الإسلامية، وأصبحت حاضرة الشرق الكبرى وعاصمة الدولة العثمانية، هذه الأخيرة التي شملت في انتشارها أغلب الأقطار الإسلامية، فكانت أكبر إمبراطورية إسلامية تدار انطلاقا من عاصمة تقع في الأراضي الأوربية، وهو ما جعلها تتمتع بتنوع عرقي فريد ضم الأكراد والأتراك والأرمن والعرب والشركس وغيرهم، وهي نفس التركيبة تقريبا ورثتها الجمهورية التركية الحديثة، لهذا فإنه وفقا لداود أوغلو فتركيا هي دوله ذات هويات إقليمية متعددة وهي وفقا لهذه الهويات تنتمي إلى مناطق: الشرق الأوسط، أوربا، البلقان، القوقاز، آسيا الوسطى، بحر قزوين، البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، ويجب أخذ هذا الانتماء الهوياتي المتعدد في الحسبان بالنسبة لسياسة تركيا الخارجية.[2]

رابعا/ المتغير الاقتصادي: يعد العامل الاقتصادي أحد أهم المداخل المهمة في تحليل السياسة الخارجية للدول، حيث أن البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية يعبر عن محاولة تحليل وفهم مدى تأثير السلوكيات والتصورات والخطط ذات الطابع الاقتصادي على توجهات السياسة الخارجية.

ليس هناك أدنى شك في الحالة الجيدة للاقتصاد التركي اليوم مقارنة بما كان عليه الحال قبل وصول حزب العدالة والتنمية، فبعد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها تركيا في سنة 2001م، قام حزب العدالة والتنمية بإجراء إصلاحات اقتصادية فور وصوله إلى السلطة سنة2002م، حيث مثلت هذه الإصلاحات أولوية مطلقة بالنسبة لتركيا، التي عملت على

[1] Elise MASSICARD, **L'organisation des rapports entre Etat et religion en Turquie**, sur : **https://www.unicaen.fr/puc/images/crdf0410massicard.pdf**, (14/02/2016).

[2] المرجع نفسه.

الاستفادة من دعم الولايات المتحدة الأمريكية لتجاوز التحديات الاقتصادية التي تواجهها، ومما ساهم أيضا في نجاح الإصلاحات الاقتصادية هو تزامنها مع إصلاحات سياسية واجتماعية مست جميع مناحي الحياة في تركيا، كما أن نجاح حكومة حزب العدالة والتنمية في خلق جو من الاستقرار السياسي ساعد على التقدم وتحقيق صعود اقتصادي قوي، حيث تضاعفت الثروة المحلية المنتجة ثلاث مرات منذ، من سنة 2001م حتى بلغت 820 مليار دولار سنة 2013م، هذا الصعود القوي دفع بتركيا إلى المرتبة الأولى اقتصاديا في المنطقة حيث تجاوزت المملكة العربية السعودية ودخلها الذي قدر في نفس السنة بـ 750 مليار دولار، كما حققت المرتبة السابعة عشرة عالميا والسادسة أوربيا، ومن خلال تموضعها الجغرافي واستقرار نظامها السياسي وانخفاض تكاليف الانتاج تمكنت تركيا من اجتذاب المستثمرين الأوربيين الذين أصبحوا يمثلون الشركاء التجاريين الأوائل بالنسبة لها، واحتلت تركيا المترتبة الثالثة عالميا من حيث جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية بعد الصين وهونغ كونغ، كما أن حجم الصادرات التركية قد تضاعف أربع مرات منذ سنة 2001م.[1]

الشكل رقم02: مخطط بالأعمدة يبين نمو الناتج الإجمال الحلي في تركيا 2002-2010(مليار دولار)

المصدر : https://www.kamconline.com/Backoffice/Uploads/image0

[1] Ncolas Hautmanière," La stratégie gazière et pétrolière de la Turquie au moyen-orient", sur : **http://www.lesclédumoyenorient .com/la-stratégie-gazière-et-pétrolière.html**, (22/02/2016).

وإذ تعود أسباب هذا الإقلاع الاقتصادي بشكل كبير إلى الإصلاحات الداخلية التي باشرتها حكومة حزب العدالة والتنمية فور وصولها إلى السلطة، إلاً أنها تعود في جزء كبير منها إلى قدرة هذه الأخيرة على توظيف الدبلوماسية لربط وتشكيل علاقات قائمة على التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع العديد من الأطراف، بما فيها الدول الغربية والعربية والإسلامية والإفريقية وغيرها، وقد احتل الاتحاد الأوربي الجزء الأكبر من حجم التبادل التجاري الخارجي لتركيا، تليه دول منظمة المؤتمر الإسلامي ثم بعدها دول الجوار و الشرق الأوسط لتليها الدول الإفريقية، ثم باقي الدول الآسيوية والأمريكية.[1]

ورغم كل الانجازات والخطوات العملاقة التي قامت تركيا بها في المجال الاقتصادي، إلا أنها مازالت تعاني من مشكل جوهري متعلق بموارد الطاقة، فهذا النمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا لابد أن يصحبه تأمين لمصادر التزود بالطاقة وضمان عدم تعرضها لضغوطات أو تذبذبات في التزويد مما قد يعرض الاقتصاد التركي للخطر، فالمصدر الأول للإمدادات الطاقوية بالنسبة لتركيا هو روسيا، وقد ظهر من خلال توتر العلاقات بين البلدين مؤخرا على إثر إسقاط الطائرة الروسية في الأجواء التركية، أن الأمن الطاقوي التركي في خطر، لذا فمن الضروري بالنسبة لتركيا أن تركز جهودها على حل مسألة الطاقة من خلال تدعيم الاستثمار في هذا المجال داخليا وخارجيا، إضافة إلى تنويع مصادر الإمداد حتى تتجنب أي ضغوطات أو تذبذب في التزويد.[2]

---

[1] طارق زياد الشرطي ، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية : عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟** ، (الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2013) ، ص. 109 .

[2] إردال تناس كراكول،" التقرير الاقتصادي التركي لسنة 2015"، في: http://www.turkey-post.net/p-100484/ ، (2016/03/01).

المطلب الثاني: العوامل الدستورية

أولا/ النظام السياسي: النظام السياسي في تركيا هو نظام جمهوري ديمقراطي برلماني، حيث ينتخب البرلمان من طرف الشعب، وهو مصدر التشريع والرقابة على الحكومة، وهو الذي كان ينتخب رئيس الجمهورية قبل سنة 2007م، ومن أجل التفصيل في النظام السياسي التركي لابد من العودة إلى دستور 1982م والتعديل الدستوري لسنة 2007م، حيث ينقسم النظام التركي حسب الدستور كما يلي:

1. **السلطة التشريعية:** وتمثلها الجمعية الوطنية التركية الكبرى، تتحدد سلطاتها واختصاصاتها في الفصل الأول من القسم الثاني من الدستور، حيث تتلخص أساسا في صلاحية التشريع وتعديل وإلغاء القوانين وتفويض ومراقبة عمل مجلس الوزراء، وتتكون من 550 عضو يصوتون عن طريق الاقتراع العام المباشر، إضافة إلى أن الجمعية العامة التركية تتمتع بصلاحية التصديق على المعاهدات الدولية وإقرار خطط الحكومة، سواء تعلق الأمر بالسياسات الداخلية أو الخارجية، ومناقشة ميزانية الدولة وإعلان الحرب وصلاحيات تسخير القوات المسلحة واستعمالها خارج الحدود، ويتم انتخابها كل خمسة سنوات.[1]

2. **السلطة التنفيذية:** وتتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء إضافة إلى بعض الإدارات العامة، ويمثل السلطة التنفيذية هيئتين أساسيتين هما رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء إضافة إلى مجلس الأمن القومي:

أ) **رئيس الجمهورية:** وهو أعلى هرم الدولة، يمثل الجمهورية التركية ويعبر عن وحدة الشعب التركي، منذ التعديل الدستوري لسنة 2007م أصبح الرئيس ينتخب من طرف الشعب بواسطة الاقتراع العام المباشر، حيث يتم اختياره من بين النواب الذين أتموا الأربعين من العمر

[1] علي حسين باكير، " تركيا الدولة والمجتمع .. المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي،" في **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج**، تحرير محمد عبد العاطي، (قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2009)، ص.28.

وأكملوا دراستهم العليا، أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للترشح كنواب، يمكنه الحكم لعهدتين متتاليتين على الأكثر كل عهدة مدتها 5 سنوات.

أما بالنسبة لأبرز مهام وصلاحيات الرئيس فهي كالتالي: تعيين رئيس الوزراء والوزراء الذين يقوم باقتراحهم، إيفاد الممثلين الدبلوماسيين الأتراك وقبول نظرائهم الأجانب، المصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها، إضافة إلى ترأس مجلس الأمن القومي وغيرها من المهام والصلاحيات.

ب) رئيس الوزراء: يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية، يقوم باختيار الوزراء من بين النواب أو من بين المواطنين الأتراك المؤهلين للترشح كنواب ويعرضهم على رئيس الجمهورية ليقوم بتعيينهم، وهو الذي يشرف على جميع مهام ونشاطات الحكومة.[1]

جـ) مجلس الأمن القومي: هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الجندرمة (الدرك) ويعمل تحت رئاسة رئيس الجمهورية، وعلى إثر تعديل أجري في 3 أكتوبر 2001م زاد عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة 3 نواب لرئيس الوزراء و وزير العدل، هذا وقد وُجد أنه من المناسب تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي بتاريخ 17 أوت 2004م، ويقوم مجلس الأمن القومي باتخاذ القرارات المتعلقة برسم السياسة الأمنية الوطنية وتنفيذها، ويقوم مجلس الوزراء بتقييم هذه القرارات.

3. **السلطة القضائية:** وتنقسم إلى ثلاث فئات هي: القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، أما المحاكم العسكرية فتدخل ضمن نطاق القضاء العسكري، وتم حل محاكم أمن الدولة سنة 2004م بعد إلغاء المادة 143 من الدستور التركي.

ثانيا/ المؤسسة العسكرية: هي واحدة من أبر مؤسسات النظام السياسي في تركيا، وهي الأكبر والأكثر تنظيما في تاريخ الدولتين السلطانية والجمهورية، كانت ولا تزال عماد الدولة،

[1] المرجع نفسه، ص.29.

فمصطفى كمال أتاتورك لم يكتفي بتأسيس جيش على أطر تنظيمية وتقنية فحسب، وإنما بناه أيضا على أسس عقيدية وسياسية، تتضمن رؤية للسياسة العامة والدور في بناء الدولة والحفاظ على هويتها.[1]

نشأت الجمهورية التركية الحديثة في سنة 1923م على يد الحركة الكمالية، معتمدة على مجموعة من المبادئ التي تستند بدورها على مبدأ العلمانية، والذي تبنت المؤسسة العسكري التركية حمايته كأحد معالم الدولة التركية، وكان ذلك مبررا للمؤسسة العسكرية للتدخل في الحياة السياسية التركية في العديد من المرات، وقد تجلت هذه التدخلات في صور مختلفة كان الانقلاب العسكري أبرزها وأكثرها تأثيرا في مجريات الحيات السياسية والاجتماعية، فقد قامت المؤسسة العسكرية في عهد الجمهورية بأربعة انقلابات، الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات مباشرة أما الانقلاب الأخير في سنة 1997م فلم يكن انقلابا عسكريا مباشرا، لذا فقد اصطلح المثقفون الأتراك على تسميته بانقلاب ما بعد الحداثة، وقد أطاح هذا الانقلاب بحكومة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان الذي يحسب على التيار الإسلامي، وتم حل حزب الرفاه الذي كان في الحكم والذي يمثله أربكان، لتدخل تركيا بعد ذلك في مرحلة اضطرابات سياسية واقتصادية، بلغت ذروتها مع الأزمة الاقتصادية التي كادت تعصف بالبلاد سنة 2001م، في ظل هذه الأوضاع الغير مستقرة ظهر إلى الساحة حزب جديد محسوب على التيار الإسلامي بجناحه التجديدي المعتدل، وهذا الحزب هو حزب العدالة والتنمية، بقيادة رجب طيب أردغان وعبد الله غول، وقد نجح الحزب في الوصول إلى السلطة بفوزه في الانتخابات التشريعية التي أجرية سنة 2002م، ومنذ ذلك الوقت عملت الحكومة على إبعاد المؤسسة العسكرية عن حياة السياسية، بالاعتماد على البحث عن دعم خارجي، مغتنمة فرصة حاجة المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية إلى ظهور وانتشار تيار إسلامي وسطي معتدل، لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م والتدخل الأمريكي في أفغانستان، إضافة إلى أن بدأ مفاوضات الانضمام

[1] سعيد عقيل محفوظ ، **السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية و التغير**، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص.70.

إلى الاتحاد الأوربي قد كانت بمثابة حصان طروادة بالنسبة لرجب طيب أردغان وحزب العدالة والتنمية، من أجل إبعاد المؤسسة العسكرية عن الشؤون السياسية بحجة مطابقة المعايير الأوربية لتحقيق الانضمام، وتعد مصادقة البرلمان التركي غلى حزمة قوانين في جويلية 2003م نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين المدنيين والعسكريين، حيث استهدفت الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص صلاحياتها القانونية والدستورية، وبفضل النجاحات التي أحرزتها حكومة العدالة و التنمية في هذا المجال فقد تراجع دور الجيش في الحياة السياسية التركية، واستسلم لوضعيته الجديدة و دوره الجديد.[1]

أما بالنسبة لدور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم، فيمكن القول بأنها ماتزال تتمتع بالكثير من الاستقلالية والتأثير في صنع القرارات المهمة في السياسة الخارجية، رغم أن دورها قد تقلص بشكل كبير منذ سنة 2002م، ويظهر دورها بشكل أساسي من خلال عضوية مجلس الأمن القومي بخمسة أعضاء من أصل اثنى عشرة عضو، وقد لعبت دورا كبيرا في العديد من القضايا الخارجية خاصة الإقليمية منها، مثل بعض القرارات المتعلقة بالحرب على العراق سواء الأولى أو الثانية، من استخدام قوات التحالف للأراضي والمجال الجوي التركي، أو إرسال قوات عسكرية خارج البلاد، ومن المعروف أن تركيا هي عضو في حلف شمال الأطلسي وتتمتع مؤسستها العسكرية بعلاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.[2]

---

[1] كمال عبد الله حسن، **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة السليمانية: كلية القانون والسياسة، 2011/2010) ، ص ص. 95-101 .

[2] عبد الفتاح علي،" صناع القرار في السياسة الخارجية التركية"، في :
http://www.shorouknews.com/cl umns/view.aspx ، (2016/04/06).

المطلب الثالث: العوامل السياسية الداخلية والخارجية

أولا/ الحياة السياسية والحزبية داخليا: شهدت الحياة السياسية والحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية التركية سنة 1923م، ويمكن القول بأن التفاعلات الحقيقية لها بدأت في عام 1950م مع فتح التعددية الحزبية، حيث بقية الحكومات منذ ذلك التاريخ ولغاية 2002م ائتلافية، لكن منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة اعتاد على تحقيق الأغلبية في كل انتخابات يخوضها، الأمر الذي حقق له امكانية تشكيل الحكومة من دون انتظار القيام بتحالفات مع الأحزاب الأخرى،[1] في حين نجد أن باقي الأحزاب الأخرى تقتسم باقي الأصوات بالشكل الذي يضمن عدم ظهور تيار حزبي قوي معارض للعدالة والتنمية، حيث نجد بأن الكثير من الأحزاب قد وصل إلى البرمان من خلال استحواذه فقط على مقع أو مقعدين بصعوبة، فعلى سبيل المثال نتائج انتخابات سنة 2011م حصل فيها حزب العدالة والتنمية على أكثر من 49% من الأصوات، يأتي بعده في المرتبة الثانية حزب الشعب الجمهوري الذي حصل على حوالي 26%من الأصوات، متبوعا بحزب الحركة القومية الذي حصل على 13% من الأصوات، وبهذه النتائج فإنه حتى لو تحالف الحزبين الثاني والثالث فلا يحدث ذلك فرقا بالنسبة لاستقرار حكومة العدالة والتنمية.[2]

أما في انتخابات جوان 2015م ففقد حزب العدالة والتنمية الأغلبية المريحة التي اعتاد الحصول عليها في كل انتخابات والتي تسمح له بتشكيل الحكومة منفردا، وبسبب الفشل في تشكيل حكومة ائتلافية بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب أخرى، فقد تم اللجوء إلى إجراء

---

[1] Rabia Kanakaya , " The 2007 parlimentary election in turquie : betwen securitisation and desecuritisation " in : http://www.pa.oxfordjournals.org , (07/04/2016).

[2] Berk Esen and Sinan Siddi ," Turquy 's 2011 election dominant party system ? ",in : http://www.rabincenter.org/2011 , (07/04/2016).

انتخابات أخرى في شهر نوفمبر من نفس السنة وفقا لما ينص عليه الدستور التركي،[1] حيث تمكن من خلالها حزب العدالة والتنمية من تدارك الأمر وحقق فوزا بالأغلبية المطلقة، وهو الأمر الذي سمح له تشكيل الحكومة بعد حصوله على حوالي نصف الأصوات بنسبة 49.5%.

يمكن القوب بأن التيار الإسلامي في تركيا، قد كان في الماضي مجرد عنصر في المعادلة السياسية التركية، لكنه تحول اليوم إلى قوة أساسية مهيمنة على الحياة السياسية والحزبية، وذلك بفضل النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية في كل المواعيد الانتخابات التي جرت منذ سنة 2002م، ونجاحه في قيادة عملية التحول الديمقراطي وخلق نوع من التوازن السياسي والاجتماعي في تركيا، وكذا فتح مجال التعايش بين العلمانيين والإسلاميين، واعتبار قضية الدين مفصول فيها، وإعطاء الأولوية لمصالح تركيا داخليا وخارجيا.

ثانيا/العوامل السياسية الاقليمية: بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002م وانتهاجه لسياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار الاقليمي، عمل بجهد كبير على إلغاء كل عوامل التوتر بين تركيا وجيرانها، وعرف العقد الأول من الألفية الجديدة تطورات بالغة الأهمية في علاقات تركيا مع محيطها الإقليمي، حيث أسفر هذه التطورات عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع كل من العراق وسوريا، كما تم توقيع اتفاقيات تعاون متعددة الأبعاد مع إيران، وقبول بالدعوة السورية–الإيرانية لتأسيس شراكة رباعية، إيرانية–عراقية –تركية–سورية، تكون قادرة على مواجهة المخاطر المشتركة في المنطقة، وقد كان هذا التقارب التركي مع دول العالم والجوار العربي والإسلامي، متزامنا مع التوتر السياسي الذي ظهر على السطح في العلاقات التركية–الإسرائيلية، فبعد أن كانت الخلافات والتوترات مع دول الجوار كالعراق وسوريا وإيران بمثابة الروافد التي تغذي العلاقات التركية الاسرائيلية، أصبح التوتر مع إسرائيل يدفع

[1] " Erdogan says Turkey to hold snap election on November 1" , in: http://www.aljazeera.com/news/2015/08/turkey-election-body-proposes-november-1-snap-polls-150820080553216.html ,(07/04/2016).

نحو تطوير علاقات تركيا بجوارها العربي والاسلامي خاصة العراق وسوريا وايران لكن الأحداث العربية التي اندلعت مند سنة 2011، قد جعلت علاقات تركيا مع هذه الدول متدبدبة وقلبت الموازين في كثير من.

1- **العراق:** رفضت تركيا الحرب على العراق سنة 2003ولم تشاركن، وبعد انسحاب القوات الأمريكية وإقامة مجلس الحكم العراقي، عملت تركيا على إقامة علاقات مع الحكومة الجديدة حفاظا على مصالحها المتعددة، والتي من بينها ضمان تدفق النفط عبر كركوك مواجهة هجمات حزب العمال الكردستاني التي تتخذ من الأراضي العراقية قاعدة خلفية تنطلق منها للضرب في تركيا، إضافة إلى السعي نحو إيجاد حل لمشكل الموارد المائية بين العراق وتركيا، إلا أن العلاقات بين البلدين لم تسر بالشكل المطلوب الذي تأمله تركيا، بسبب التقارب الكبير لحكومة نوري المالكي مع إيران، وقد دخلت العلاقات مرحلة استقرار وتطور سنة 2014 مع حكومة حيدر لعبادي، حيث شهدت العلاقات تبادل رفيع المستوى في الزيارات بين البلدين، إلا أنها تراجعت مرة أخرى على اثر إبداء الحكومة العراقية قلقها إزاء الخسائر المادية والانسانية المدنية التي يمكن أن تنجم عن العمليات العسكرية التركية في شمال العراق، ورفضها تواجد قوات تركية على أراضيها مع نهاية عام 2015، وإجمالا يمكن القول أن جل ما تأمله تركيا في علاقاتها مع العراق هو حل مشاكل المياه وضمان تدفق الطاقة، إضافة إلى التنسيق الأمني، وأكبر ما تخشاه هو انقسام العراق وقيام دولة كردية مستقلة.[1]

2- **سوريا:** عرفت العلاقات التركية السورية تحسنا ملحوظا مند وصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002، وقد أتاح هذا التحسن في العلاقات لتركيا فرصة القيام بدور الوسيط بين سوريا واسرائيل لدفع مسيرة المفاوضات إلى الأمام، وقد كان من بين العوامل التي ساعدت على تحسين العلاقات هو اشتراك البلدين في العديد من المصالح التي على رأسها الرغبة في منع الأكراد من تأسيس كيان أو شبه كيان مستقل في أراضي كوردستان، وقد شهدت

[1] عزيز جيرشال، " العلاقات العراقية التركية، الواقع والمستقبل،" **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**" ، م.5، ع.1، (جوان 2005)، ص ص.47 - 54 .

العلاقات بين البلدين تحسن على جميع الأصعدة طوال فترة حكم حزب العدالة والتنمية وإلى غاية اندلاع أحداث ما سمي بالربيع العربي في سوريا سنة 2011، ووقوف الحكومة التركية ضد نظام بشار الأسد ومساندتها للفصائل المعارضة، ومع تعقد الأزمة في سوريا واستطالت أمدها فإن تركيا عانت وما زالت تعاني من تبعات هذه الأزمة.

3- **إيران:** نجحت كل من تركيا وإران في تأسيس شراكة استراتيجية قوية استطاعت من خلالها رفع حجم التبادل التجاري بينهما، فضلا عن تجاوز عدد من الأزمات الخطيرة التي تمخضت عن التباين في التعاطي مع بعض التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وفي الواقع فإن العلاقات التركية الايرانية قد شهدت تقدما ملحوظا لأن كلا الدولتين يعرف قيمة الأخر، وبالتالي فليس باستطاعة أي من الطرفين معادات الآخر، إلا أنه في الفترة الأخيرة حدثت اضطرابات في علاقات البلدين الثنائية كنتيجة للصراع في سوريا، حيث كانت الرؤية الاستراتيجية لتركيا تجاه الأزمة مختلفة تماما عن تلك الخاصة بإيران.[1]

ثالثا/ العوامل السياسية الدولية: مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم بدأت مرحلة جديدة في سياسة تركيا الخارجية، فبعد أن كانت مجرد جزئ من سياسات المنظومة الغربية والتحالفية مع إسرائيل طوال فترة الحرب الباردة وحتى نهاية التسعينات، ظهر لتركيا سياسة خارجية جديدة خرجت عن دائرة الانحياز والتأثر بالعوامل الدولية، والمتمثلة أساسا في تأثير كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

1- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعتبر العلاقات التركية الأمريكية علاقات متينة وتصل حد التحالف الاستراتيجي، رغم التوتر الذي شابها على إثر رفض تركيا المشاركة في الحرب على العراق في 2003م، وعدم سماحها باستخدام أجوائها أو أراضيها من قبل القوات الأمريكية خلال عملياتها في العراق، رغم ذلك فإن تركيا تبقى تمثل جزءا مهما من منظومة السياسة الأمنية الأمريكية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وخاصة منطقة القوقاز وبحر

[1] الجزيرة للدراسات، مراد يشيلطاش واسماعيل نعمان تيلجي، **تقرير بعنوان: السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية**، ديسمبر 2013، ص.6.

قزوين الغنية بالنفط، وتعتبر الولايات المتحدة بأن دور تركيا محوري في هذه المناطق نظرا للعلاقات التاريخية والثقافية والعرقية والدينية التي تربطها بتركيا، كما يبرز الدور التركي في الاستراتيجية الامريكية من خلال الموقف التركي من الأحداث في سوريا، فبعد أن تميز هذا الموقف بالتردد الواضح في البداية نظرا للروابط المتينة التي سبق لتركيا وأن نسجتها مع الجمهورية السورية ونظام الأسد، عادت تركيا وحسمت موقفها بما يتوافق مع المواقف الغربية والأمريكية، وعملت على دعم الفصائل المعارضة كما احتضنت الأراضي التركية العديد من اجتماعات قوى المعارضة السورية، إضافة إلى أن تركيا لعبت دورا مهما في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب في سوريا، وعلى العموم فإن تركيا تتمتع بأهمية كبيرة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد عليها في حل العديد من المشاكل التي تواجهها في المنطقة.

2- **الاتحاد الأوربي:** تبقى قضية انضمام تركيا للاتحاد الأوربي أحد أهم المحددات التي تحكم العلاقات التركية-الأوربية، غرم المساعي الحثيثة التي قام بها حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى السلطة لحل الإشكالات التي يراها الأوربيون معوقات للانضمام التركي إلى أوربا، وقيامه بالعديد من الإصلاحات على كل المستويات، إلا أن الطلب التركي مازال مرفوضا من طرف الأوربيين، وتتزعم فرنسا جبهة الدول الأوربية الرافضة لهذا المطلب، بسبب الاختلافات الدينية والثقافية التي تميز المجتمع التركي ذو الكثافة السكانية العالية عن المجتمعات الأوربية، إضافة إلى التحفظ الأوربي حول المسألة القبرصية، وقد أدركت تركيا أن انضمامها للاتحاد الأوربي أمر صعب جدا، وهذا ربما ما يفسر رغبتها في تنويع علاقاتها الخارجية السياسية والاقتصادية من خلال التوجه شرقا نحو العالمين العربي والإسلامي.[1]

3- **حلف شمال الأطلسي:** كان من نتائج الضغط السوفياتي على تركيا في أواخر أربعينيات القرن العشرين، أن اتجهت هذه الأخيرة نحو المعسكر الغربي، حيث أبدت استعدادها للانخراط في الترتيبات الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي، وذلك من خلال الانضمام لمنظمة حلف

[1] السرحان ، مرجع سابق، ص ص.233 ، 234.

شمال الأطلسي في عام 1952م، لتصبح تركيا الحمي للجناح الجنوبي الشرقي للحلف كما أصبح الحلف الأداة التي تربط تركيا بالغرب، ومع نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي وتحول مهام واستراتيجيات الحلف، فإن تركيا لم تفقد مكانتها وأهميتها داخل الحلف، نظرا للمكانة التي يمكن لتركيا أن تلعبها في مختلف المهام والنشاطات الجديدة التي يباشراها الحلف، من محارة الإرهاب والتعاون السياسي والاقتصادي والحوار مع دول الجنوب والدول المتوسطية وغيرها.[1]

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة

تسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق العديد من الأهداف القومية التي تم تحديدها من طرف صانعي القرار الخارجي في تركيا، و التي يتم في تحديدها مراعات معطيات البيئة الداخلية والخارجية لتركيا، ومن بين أهم الأهداف التي تتوخي السياسة الخارجية التركية تحقيقها نجد ما يلي:

المطلب الأول: الأمن القومي والتكامل الداخلي

تعمل تركيا على حماية سيادتها وأمنها القومي وتكريس التكامل الداخلي بكل ما تملك من قوة، وتعمل من خلال توظيف إمكاناتها وطاقاتها المتاحة وذلك بالاعتماد أساسا على القوة العسكرية لضمان الحماية ضد أي اعتداء خارجي محتمل، إضافة إلى محاولة معرفة كل ما يدور حولها وضمن إقليمها، وكذا عملها على ربط علاقات خارجية واسعة ومتعددة مع العديد من الأطراف، وانخراطها في الكثير من التحالفات الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهو

[1] أحمد نوري النعيمي، **العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011) ، ص ص.88 – 133.

ما يعطي لتركيا أهبة دفاعية عالية، ومن ذلك عضويتها في حلف شمال الأطلسي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ورغبتها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي وغيرها.[1]

وتعتبر القضية الكردية من بين أهم المسائل التي تهدد الأمن القومي وتكامل الدولة التركية، لهذا فتركيا تجتهد من خلال سياستها الخارجية في توظيف التفاعلات الاقليمية والدولية من أجل احتواء هذه المسألة، وقد أصبح موضوع القضية الكردية دائم الحضور في أعمال السياسة الخارجية التركية، وربما صار البند الأول للسياسة الداخلية والخارجية التركية من دون منازع لسنوات عديدة، وذلك بدءا من ثمانينات القرن الماضي عندما شرع حزب العمال الكردستاني في عملياته المسلحة ضد الحكومة التركية (1984م)، ووصولا إلى نهاية التسعينات حيث برزت عوامل التهدئة.

والواقع أن المسألة الكردية مازالت تحتفظ بحضورها وتأثيرها، رغم أنها تتنحى جزئيا في بعض المراحل ثم ما تلبث أن تعود إلى الواجهة، ومن أجل حل هذه القضية فإن تركيا تعمل من خلال سياستها الخارجية بالتركيز على مجموعة من الخطوات التي يمكن أن نلخصها في ما يلي:

- العمل مع دول الجوار السياسي لضبط الطموحات السياسية والسيادية للأكراد.
- وضع سياسات واستراتيجيات أمنية بهدف بناء قدرات عسكرية قوية وقادرة على حماية الكيان الجغرافي والسيادي للدولة.
- إقامة تفاعلات سياسية تقدم ضمانات دفاعية أو احتوائية لمواجهة المطامع الجغرافية القائمة أو المحتملة سواء للأكراد أو لبعض دول الجوار.
- مقاربة مشكلات الاندماج والتكامل الداخلي مقاربة سياسية علمية، من خلال تبني إصلاحات هيكلية اقتصادية وسياسية، والعمل على توسيع خيارات التنمية البشرية في تركيا مع التركيز على المناطق ذات الكثافة الكردية.[1]

[1] الشرطي، مرجع سابق، ص ص.136 ، 137.

وقد واجهت الجمهورية التركية العديد من الصراعات الداخلية والخارجية على غرار المسألة الكردية، مثل القضايا المتعلقة بالخلافات والتوترات التي حصلت وتحصل مع بعض دول الجوار الاقليمي كالعراق وسوريا بسبب قضايا المياه، إضافة إلى صراعها التاريخي الثقافي التنافسي مع اليونان، والعديد من الملفات والقضايا والتوترات التي طفت إلى السطح بفعل تداعيات الأحداث العربية التي اندلعت سنة 2011م والتي أنتجت بؤر جديدة للتوتر على رأسها الأزمة في سوريا، الأمر الذي أفرز عددا من العقبات الجديدة التي يتوجب على السياسة الخارجية التركية مواجهتها في سبيل العمل على حفظ السيادة والأمن القومي التركي، لهذا فإنه من الملاحظ أن السياسة الخارجية التركية وبالتحديد سياستها الإقليمية التي شهدت منذ وصول حزب العدالة والتنمية ربط علاقات واسعة وتعاون وطيد مع العديد من الدول الشرق أوسطية والعربية والإسلامية، قد كانت تعمل من جهة أخرى على التعامل مع الغرب والمشاركة النشطة في سياساته واستراتيجياته الأمنية في المنطقة،[2]إلا أنها بفعل التطورات الأخيرة وإفرازات الأحداث التي شهدها عدد من الدول العربية وعلى رأسها ما حدث في سوريا، قد دفع إلى نحو وضع توجه استراتيجي جديد للسياسة الخارجية، يقوم على ضرورة خلق بيئة إيجابية تستطيع فيها أطراف إقليمية متمثلة أساسا في تركيا وإيران و السعودية ومصر، من أن تصنع مستقبلا الأمن للمنطقة ككل وبصورة مشتركة،[3] ويمكن أن نذكر في إطار هذه المساعي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو إلى طهران في 5 مارس 2016، والتي أعرب فيها عن أن أمن واستقرار المنطقة لابد أن يمر عبر التعاون الاقليمي وبالتحديد التعاون التركي الإيراني.[4]

---

[1] محفوظ، مرجع سابق، ص ص.84 ، 85.

[2] الشرطي، مرجع سابق، ص.138.

[3] يشيلطاش ، مرجع سابق، ص.8.

[4] موقع قناة تركيا بالعربية، " داود أوغلو: تعاوننا مع إيران يمنع دخول الأجانب إلى المنطقة "، في: https://www.arabic.rt.com/news/813678-%D8%AF%D8%A7%D9%88%D8%AF-%D8%، (2016/03/14).

كما أن تركيا في إطار سعيها إلى حماية أمنها القومي، تعمل على بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانيات عسكرية قوية قادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، بإقامة تفاعلات سياسية واستراتيجية تعطي تركيا تقنية عسكرية متطورة، وتقدم لها ضمانات دفاعية أمام أي تهديدات خارجية.

المطلب الثاني: التنمية والرخاء الاقتصادي

تعتبر التنمية والرخاء الاقتصادي من الأهداف الهامة جدا بالنسبة لتركيا، والتي تسعى لتحقيقها بكافة السبل، فزيادة القدرات والإمكانات الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي سينعكس بالضرورة على القطاعات الأخرى للدولة ويعمل على تنميتها، لهذا فإن البعد الاقتصادي يلعب دورا جوهريا في تحريك السياسة الخارجية التركية.

عاشت تركيا منذ تأسيسها العديد من الأزمات الاقتصادية، لهذا فقد حاولت منذ سنة 1999م الشروع في تطبيق إصلاحات اقتصادية تحت رعاية البنك الدولي، إلا أن الأمور تطورت بشكل غير متوقع وانتهت بأزمة اقتصادية كبيرة سنة 2001م، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002م، شرع في تنفيذ سياسات انفتاح وإصلاح اقتصادي وإداري ومالي، كما عمل على تغيير العديد من الأطر الإرشادية والمبادئ التوجيهية للعملية الاقتصادية ودور الدولة في الاقتصاد، وقد انعكس ذلك إيجابا على الحياة الاقتصادية التركية من خلال زيادة الصادرات ومعدلات الانتاج في البلاد، وظهر تحسن كبير في مؤشرات الاقتصاد التركي. فبعد أن كان الاقتصاد التركي يقبع في المرتبة السادسة والعشرون على مستوى العالم، أصبح بعد حوالي عقد من حكم حزب العدالة والتنمية في المرتبة السابعة عشر، وصارت تركيا من بين مجموعة الدول العشرين أصحاب الاقتصاديات الأكبر في العالم **(G20)**.[1]

[1] معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، (قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011)، ص ص. 14،15 .

هذه النتائج الإيجابية جاءت كانعكاس للأهمية القصوى التي أولتها تركيا للأهداف الاقتصادية في سياساتها الداخلية من خلال الإصلاحات الداخلية التي قامت بها، وكذلك في سياستها الخارجية من خلال الاهتمام بكسب شركاء اقتصاديين أجانب والبحث عن أسواق تجارية لترويج منتجاتها والتي من أهما الاتحاد الأوربي وسوقه المشتركة، إضافة إلى العمل على تذليل العقبات وإيجاد الأرضية الملائمة لتأهيل تركيا من أجل التكامل مع الاتحاد الأوربي، لما يمكن أن يلعبه ذلك من أهمية عالية في الحياة الاقتصادية والسياسية التركية، فرغم أن تركيا لم تقبل بعد كعضو في الاتحاد الأوربي إلا أن هذا الأخير يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم التبادل التجاري الخارجي لتركيا، إضافة إلى أن نسبة العمالة التركية في أوربا عالية جدا مقارنة بباقي دول العالم، لذا فيمكن القول بأن السياسة الخارجية التركية تنطوي في أبرز ملفاتها مثل مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على مضامين اقتصادية بارزة، حتى إن الساسة الأتراك يبررون سياساتهم الخارجية حينما يتحدثون إلى الشعب التركي بأسباب اقتصادية، على افتراض أنها تحقق مصالح اقتصادية تعود بالإيجاب على المستوى المعيشي في تركيا، وهذا ما يعني بأن البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية يمارس حضورا أكثر فاعلية اليوم عما كان عليه في السابق.

تعمل السياسة الخارجية التركية على تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، تتمثل في القيام بتفاعلات سياسية للحصول على ريوع اقتصادية في شكل قروض واستثمارات خارجية ومساعدات وهبات اقتصادية، وإيجاد أسواق تجارية وغيرها.. لذا فإنها تنتهج مناهج سياسية شتى بغرض الحصول على تلك المكاسب:

- تأكيد الروابط مع الاتحاد الأوربي والسعي الحثيث للتوافق مع المعايير الاقتصادية الأوربية، لما لذلك من تأثيرات جدية على الاقتصاد التركي.
- التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يتأتى عنه تسهيلات متعددة ومساعدات مختلفة، منها المساعدات العسكرية والتكنلوجية.

- التفاعلات الإقليمية المتعددة مثل العلاقات مع دول الخليج العربي وإيران والعراق وسوريا(قبل الأزمة)...إلخ، بهدف تعظيم فرص التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة والتسهيلات الاقتصادية والمعاملات التفضيلية.[1]

المطلب الثالث: المكانة والدور الإقليمي الجديد

تسعى أغلب الدول إلى أن تلعب دورا فعالا في محيطها الإقليمي، بالشكل الذي يسمح لها من التعاطي مع التفاعلات والعلاقات الدولية بما يخدم مصالحها وأهدافها، ويضمن لها من القوة والحضور الفعال ما يعطيها النفوذ الذي يشكل أحد أهم الركائز للتقدم في تحقيق الأهداف.

انحصر دور تركيا الإقليمي سابقا في الحضور الدولي المعتمد على علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الدولية الفاعلة، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، لكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة ظهر تخول واضح على السياسات التركية داخليا وخارجيا، حيث خرجت تركيا من شرنقتها مستغلة مزايا التحولات التي شهدتها الساحة الإقليمية والدولية، متخذة طريقها نحو بناء نظام تلعب فيه دور القوة الإقليمية.[2]

فقد تبنت تركيا رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية تمكنها من أداء هذا الدور الجديد في محيطها الإقليمي، دور يختلف عن الأدوار التي قامت بها سابقا، وهذه الرؤية ليست رؤية أيديولوجية وإنما رؤية موضوعية عقلانية تقوم على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى لتعظيم الاستفادة من قدرات تركيا، حيث تتسم هذه الرؤية بالنشاط والديناميكية والحسم والحسابات العقلانية والطابع التعددي، وبناء على هذه الرؤية قام الحزب بإعادة صياغة العلاقات الخارجية لتركيا بناء على تجاوز فكرة أن تركيا هي مجرد جسر يربط الشرق بالغرب إلى كونها

[1] محفوظ، مرجع سابق، ص ص.99 – 102.

[2] Soli Özel, Institut du Bosphore, **Evaluation de la Politique étrangère de la Turquie** , 26/11/2010, p.02.

مركزا إقليميا وفاعلا مؤثرا في السياسات الإقليمية والدولية، وقد عمل الساسة الأتراك على تأكيد هذا التوجه الجديد في العديد من المناسبات.[1]

في هذا الإطار يمكن أن نذكر الجهود الإقليمية المبذولة من طرف الدبلوماسية التركية في العديد من القضايا والمسائل الإقليمية، كدورها في الوساطة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتوسطها أيضا بين سوريا وإسرائيل، ومحاولتها لعب أدوار للتقارب مع الدول العربية، حيث زار وزير الخارجية التركي سابقا عبد الله غول الجامعة العربية سنة 2008م، ليوضح بأن حكومته تعمل على تطوير العلاقات مع الدول العربية، مؤكدا بأن القضية الفلسطينية هي أساس القضايا في المنطقة وأن حلها سوف يؤدي إلى حل بقية القضايا، كما حرصت تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم على أن تكون حاضرة في أبرز الملفات التي تخص المنطقة، كالتي تتعلق بالعراق ولبنان والملف النووي الإيراني، حيث من الملاحظ أنها عملت على التدخل بشكل مؤثر خاصة في ما يتعلق بالملف النووي لإيران حيث حوالت لعب دور الوسيط لحل الخلاف الحاصل بين الغرب وإيران، من خلال تقديم ما عرف بالمبادرة التركية البرازيلية لتبادل اليورانيوم، وإعلانها الصريح برفض العقوبات الغربية المفروضة على إيران.[2]

المطلب الرابع: الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والتكامل مع العالمين العربي والإسلامي

مع وصوله إلى سدة الحكم حمل حزب العدالة والتنمية تصورا مختلفا عن دور تركيا بالعالم، فقد كانت أهدافه مرتكزة على تحويل تركيا إلى قوة إقليمية ودولية خصوصا في أوربا والعالم الإسلامي، وهذا ما لا يمكن للحزب تحقيقه بدون الحصول على عضوية الاتحاد الأوربي وبناء علاقات تكامل قوية مع العالم العربي والإسلامي.[3] وقد استطاعت تركيا منذ سنة 2002م أن

---

[1] فتيحة ليتيم، " تركيا والدور الإقليمي الجديد"، **مجلة المفكر**،ع.5، د ت ن، ص ص.210 ، 211.

[2] الشرطي، مرجع سابق، ص ص.143 ، 144.

[3] حسين طلال مقلد، "تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية**، م.26، ع.1،(2010)، ص.9.

توازن ما بين المفاهيم الغربية والثوابت الإسلامية من خلال المحافظة على علمانيتها وروابطها مع العالم الغربي، وفي نفس الوقت تمتين العلاقات والروابط مع جوارها العربي والإسلامي.

فتركيا تعي جيدا أهمية الحصول على مقعد في الاتحاد الأوربي والمكاسب التي ستعود عليها من ذلك، لذا فقد سعت إلى تحقيق هذا الانضمام منذ زمن رئيس الوزراء تورغات أوزال، الذي قدم طلبا لانضمام تركي إلى المجموعة الأوربية قوبل بالرفض سنة 1989م، بحجة عدم مطابق تركيا للمعايير المطلوبة في مجالات الاقتصاد والسياسة وحقوق الانسان، في حين لعبت الاختلافات الدينية والثقافية للمجتمع التركي عن المجتمعات الأوربية العامل الأبرز الذي كان ولايزال يمنع تركيا من تحقيق حلمها بالانضمام، وتعتبر فرنسا أبز الرافضين لانضمام تركيا إلى الاتحاد، وقد أعلنها الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي صراحة حين قال "**إن انضمام تركيا سيكون نهاية أوربا**،" فبالرغم من الإصلاحات والجهود التركية المبذولة منذ سنة 2002م، إلا أن أفضل ما حصلت عليه تركيا من مفاوضات الانضمام التي افتتحت سنة 2005م هو الفكرة التي قدمها الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي، المتمثلة في إبرام اتفاق وحدة جمركية بين تركيا والاتحاد والتوصل إلى صيغة شراكة مميزة بينهما، وهذا ما يظهر بأن المساعي الحثيثة التي تقوم بها تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم لم تؤتي ثمارها، نظرا لوجود مجموعة من المعيقات المتعلقة أساسا بالقيم الحضارية والاختلاف الديني والقضية القبرصية وملفات الإبادة الجماعية للأرمن وغيرها من العوائق السياسية التي لا علاقة لها بمطابقة المعايير الأوربية المطلوبة.[1]

من الملاحظ بأن التوجه التركي نحو الشرق في السنوات الأخير، يمثل في أحد جوانبه رسالة إلى الغرب مفادها بأن تركيا تمتلك البديل عن أوربا وهذا يأتي من قبيل المساومة، ومن جهة أخرى فإن السياسة الخارجية التركية لا ترى تناقضا في التوجه نحو الشرق ونحو الغرب في نفس الوقت، لهذا فقد ركزت بالموازات مع توجهها نحو أوربا على التوجه نحو العالمين

[1] المرجع نفسه، ص.235.

العربي والإسلامي، محاولةً إظهار نفسها على أنها لا تستبطن مشروعا للسيطرة يقوم على توجهات أيديولوجية أو دوافع إثنية أو عرقية أو طائفية، كما عملت على طرح توجهاتها الاقتصادية والسياسية الجديدة المتمثلة في الانفتاح على الشرق الأوسط بصفة عامة والعالمين العربي والإسلامي بصفة خاصة، وذلك من خلال العمل على تذليل العقبات مع جيرانها ومحيطها الإقليمي، حتى لا يكون الجانب السياسي عائقا ومحددا لتطوير العلاقات الاقتصادية مع هذه المناطق، لهذا فقد عملت تركيا على معالجة مشاكل الحدود مع الجيران ومناقشة وتهدئة قضايا وملفات الأقليات والمياه بينها وبين كل من سوريا والعراق، كما عمدت إلى العمل على تأسيس أسواق مشتركة مع الدول العربية والمجاورة وألغت تأشيرات الدخول مع كل من سوريا والأردن ولبنان، وعقدت افاق تجارة حرة مع هذه الدول إضافة إلى العراق، هذه الأخيرة التي كان لتركيا فيها نصيب كبير الاستثمارات في قطاع النفط والانشاءات وإعادة الإعمار، حيث استأثرت على 10% من هذه القطاعات خلال السنوات القليلة الماضية، كما اشتركت مع سوريا ومصر والأردن في مشروع للطاقة بقيمة 384 مليون دولار من تمويل صندوق التنمية العربي، وأصبح لها علاقات اقتصادية قوية مع كل من المملكة العربية السعودية وليبيا، كما لها علاقات اقتصادية مميزة مع دول الخليج العربي والجزائر، وقد وضفت تركيا كامل طاقاتها الدبلوماسية لتوسيع وتطوير مجال علاقاتها مع الأقطار العربية والإسلامية خاصة في القطاعات الاقتصادية.[1]

إذن بعد أن كانت أبرز مظاهر التوجه التركي نحو الشرق في السابق تتمثل في المجموعة الاقتصادية التي تجمعها بسبعة دول إسلامية هي مصر وباكستان وإيران و بنغلاديش ونيجيريا و إندونيسيا وماليزيا والتي أنشأت سنة 1997م[2]، فإن تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية قد استطاعة أن تبني روابط قوية ومتعددة مع مختلف الدول العربية والإسلامية خاصة في المجال الاقتصادي، لكن وفي نفس الوقت فقد عملت على تطوير العلاقات مع الغرب ومع الاتحاد

[1] السرحان، مرجع سابق، ص.230.

[2] الشرطي، مرجع سابق، ص.147.

الأوربي رغم أنها لم تتمكن من تحقيق الانضمام، والحق أن تركيا استطاعت أن تحقق خطوات هامه في علاقاتها الخارجية، ونجحت بشكل كبير في المضي بسياسة تصفير المشكلات غير أن التطورات الدراماتيكية التي عرفتها المنطقة العربية منذ 2011م، قد جعلت تركيا في بداية الأمر تحاول العب على حبل المتناقضات من خلال محاولة إحداث توازن في علاقاتها ما بين الأنظمة الرسمية والشعوب وهو الأمر الذي لم تفلح فيه، لذا فقد قلبت موقفها إلى المساندة المطلقة للشعوب ضد أنظمتها وهو الأمر الذي خلق لها العديد من المشاكل مع أطراف إقليمية ودولية.

الفصل الثاني:

إسرائيل في السياسة الخارجية التركية الجديدة

تمهيد:

ترجع العلاقات التركية الإسرائيلية الرسمية إلى سنة 1949م حين اعترفت تركيا بدولة إسرائيل وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي، لكن علاقات تركيا مع اليهود تعود إلى فترة أقدم بكثير وهي فترة الخلافة العثمانية، وبالتحديد في القرون الوسطى حين آوت الإمبراطورية العثمانية جموع اليهود الفارين من الاضطهاد الأوروبي، وما العلاقات التركية الإسرائيلية اليوم إلا امتداد لعلاقاتها مع اليهود سابقا، لكن الاكتفاء بالرجوع إلى التاريخ من أجل فهم مكانة إسرائيل في السياسة الخارجية التركية غير ممكن، بل يجب علينا فهم تأثير العوامل والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، لكشف الخلفيات الحقيقية التي تقف وراء صناعة القرار السياسي الخارجي في تركيا وبالتحديد القرارات المتخذة في إطار علاقاتها مع إسرائيل بمعزل عن تأثير مختلف العوامل الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية

إن محاولة فهم وتحليل التغيرات والتطورات الحاصل على صعيد العلاقات التركية–الإسرائيلية بكل ما تمثله هذه التغيرات والتطورات من أهمية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، يدفعنا إلى العودة إلى جذور والأصول التاريخية لتلك العلاقات، فالتطور الذي تشهده العلاقات التركية الإسرائيلية في العقود الأخيرة ليس وليد الصدفة وإنما هو عبارة عن عملية تراكمية مرت عبر العديد من المحطات التاريخية التي تعود إلى القرون الوسطى ومرحلة القمع الديني التي عاشتها أوروبا، وسقوط غرناطة عام 1492م، وعمليات التهجير التي قامت بها إسبانيا ومختلف الدول الأوروبية لليهود الذين استقبلتهم الدولة العثمانية وعاشوا في كنفها كما لم يعيشوا في أي دولة أوروبية أخرى، ثم بعد ذلك مرحلة القرن العشرين وسقوط الخلافة وقيام الجمهورية التركية في عام 1923م، حيث توطدت علاقة الجمهورية التركية مع اليهود على يد مصطفى كمال اتورك الذي عبر عن ثنائه للطائفة اليهودية، وهو الأمر الذي استغله اليهود للتغلغل في المؤسسات الرسمية للدولة، ثم بعد تأسيس دولة إسرائيل عام 1948م، واعتراف تركيا بها سنة 1949م، شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية العديد من التطورات طيلة فترة الحرب الباردة في مختلف المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والأمنية، الاقتصادية والتجارية، كما عرفت العلاقات بين البلدين في تلك الفترة حالات من التوتر والفتور، ثم بعد نهاية الحرب الباردة عرفت العلاقات التركية إسرائيلية تطورات ملحوظة في فترة التسعينيات قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم.[1]

المطلب الأول: العلاقة مع اليهود إبان الخلافة العثمانية والتجربة الكمالية

عانى اليهود من العنصرية والاضطهاد في أوروبا في القرون الوسطى، غير أنهم وجدوا كل الحماية والحرية النسبية في ظل الإمبراطورية العثمانية التي فتحت لهم أبوابها وأراضيها وعاملتهم معاملة أهل الذمة مثل معاملة الأرمن والمسيحيين الأرثدوكس بل وأفضل، ومنحتهم

[1] سمية حوادسي، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجيستر غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص ص. 10،11.

حق المواطنة وسمحت لهم بممارسة ثقافتهم بكل حرية، حيث حقق لهم السلطان بايزيد الأول استقرار لم يشهدوه من قبل، والحقيقة أن هذه المعاملة كانت تنطوي على سياسة نفعية خالصة، إذ كان لليهود خبرة طويلة في مجالات التجارة والصناعة والأعمال البنكية، الأمر الذي جعلهم يلعبون دورا مؤثرا في السيطرة على الحركة الاقتصادية، سواء داخل تركيا أو في خارجها، وقد تقلد اليهود في الدولة العثمانية أرفع المناصب، الاقتصادية والسياسية أنداك، ومن أمثلة هؤلاء: جوزيف غاسي، الذي كان من كبار مستشاري السلطان سليم الثاني (1566 -1574)، ورغم أن اليهود لم يصلوا في هذه المرحلة إلى مرتبة الوزراء إلا أنهم كانوا يحتلون مناصب عليا في مختلف الوزراء، التي من خلالها كانوا يلعبون دورا أكبر من الوزراء أنفسهم في بعض الأحيان.[1]

ويعود سبب هجرة اليهود إلى الدولة العثمانية بأعداد كبيرة إلى عدم قدرتهم على أن يندمجوا في المجتمعات الأوروبية، وقد كان عدد اليهود الذين طردوا فقط من إسبانيا حوالي 300 ألف يهودي توجه الكثير منهم إلى الدولة العثمانية، وقد كان على كرسي الحكم في تلك الفترة السلطان مراد الثاني، ثم في عهد السلطان بايزيد الثاني قدم حاخامات اليهود طلبا للسماح لهم بالهجرة إلى الدولة العثمانية، وقد لبي بايزيد الثاني هذا الطلب دون قيد أو شروط، وأمر بإرسال قسم من هؤلاء اللاجئين إلى جزيرة "ساقز" وأمر أن يعيش هؤلاء بكل حرية، وبعد فتح السلطان سليمان القانوني جزيرة "رودس" في عام 1523 م أتى هؤلاء الذين استقروا في جزيرة "ساقز" إلى رودس ومنحهم امتياز استغلال معدن الكبريت "إنجرلي" الموجود هناك ، مما فتح المجال أمام اليهود لاكتساب الثروات بعد أن عانى كثير منهم من الفقر والعوز فيما مضى.[2] وقد استفاد اليهود الذين تصادفهم العثمانيون في الأراضي التي قاموا باقتحامها، على غرار اليهود الذين كانوا يعيشون في المجر التي دخلها العثمانيون عام 1674م، حيث كان هؤلاء يعيشون

[1] موقع البينة، "العلاقات التركية الإسرائيلية،" في:
http://www.albainan.com/relation/23m، (2016/04/12).

[2] أحمد نوري النعيمي، **اليهود والدولة العثمانية**،(لبنان: مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، ط1، 1997)، ص ص.22 - 39.

في بؤس وفاقة وأوضاع مزرية رديئة، فقام الأتراك بمساعدتهم وتم إرسال مجموعات كبيرة منهم إلى المدن الرئيسية في الدولة العثمانية كإسطنبول وأدرنه وأزمير وسيلانيك وغيرها من المدن الكبرى وقد عاش اليهود في عهد الدولة العثمانية كما يقول الكثير من المؤرخين عصر رخاء واستقرار وأطلق على هذه الفترة بالنسبة لهم اسم العصر الذهبي، فقد سكن اليهود بأعداد كبيرة في منطقة أدرنه ومدينة بورصة والمناطق الشمالية الغربية من الأناضول، وساعدوا الدولة العثمانية في هذه المناطق أثناء الفتوحات، وعليه فقد كافئهم العثمانيون على هذه المساعدة جزيل الجزاء.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن اليهود بصفة عامة ويهود إسبانيا بصفة خاصة كما ذكرنا سابقا لم يجدوا المأوي فقط في تركيا العثمانية، بل وجدوا الرفاهية والحرية التامة، حيث أصبح لهم التسلسل الهرمي في الدولة إذ تغلغلوا في المراكز الحساسة فيها، مثل جوزيف ناسي الذي كان مصرفي في اسطنبول وأصبح مسؤول الضرائب الزراعية في الدولة العثمانية، وبعد تولى السلطان سليم الثاني الحكم أصبح مقربا منه وعينه حاكما "لناكسوس Naxos" و"سايكلدس Cyclades" (جزر في اليونان) برتبة سنجق بك، وبموجب النظام الوطني تمتع اليهود بشيء من الاستقلالية، وقد سُمح للحاخامات بممارسة السلطة في الشؤون الدينية والحقوق المدنية بحيث أن المراسيم والقرارات التي يصدرها الحاخام كان يصدق عليها من قبل الحكومة إلى درجة تحولت إلى قوانين تخص اليهود. [2]

أما في عهد مصطفى كمال أتاتورك فقد شهدت العلاقات بين الأتراك واليهود تقاربا ملحوظا، حيث عمل أتاتورك في فترة الثلاثينيات على احتضان اليهود الفارين من أوروبا، وذلك بعد المعاملة القاسية التي وجدوها هناك وخاصة في ألمانيا، فقد عمل هؤلاء اليهود القادمون من أوروبا ومنهم الأطباء والعلماء على تقديم خدماتهم للمجتمع التركي أنداك، ويتضح الدور الذي لعبه أتاتورك لخدمة قطاع اليهود من خلال ما نشر عنه بعد وفاته في الصحف العبرية، فقد

[1] المرجع نفسه، ص.33.

[2] المرجع نفسه، ص.37.

كتبت عنه صحيفة "داوار" الإسرائيلية قائلة : " **لقد فقدت تركيا مؤسسها كما فقدت البشرية واحدا من رواد الإصلاح الفكري في العصر الحديث**"، كما كتبت صحيفة "هاأريتس" الإسرائيلية تقول : " **إن أتاتورك كان أعظم إصلاحي في تاريخ تركيا بصفة خاصة، وتاريخ البشرية بصفة عامة**"، هذا وقد تدعمت علاقة تركيا باليهود بعد ذلك في أعقاب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وإعلان تركيا عن حيادها، كما أعلنت عن تأييدها لليهود، فلم تعمل على حماية اليهود المهاجرين إليها فحسب، بل عملت على فتح جسر بين يهود أوروبا وفلسطين وبحلول عام 1942م كانت تركيا قد أرسلت أكثر من 440 يهوديا ممن كانوا يعيشون على الأراضي التركية في فلسطين، وتضاعف هذا العدد عشرات المرات بعد نهاية الحرب مباشرة، إضافة إلى ذلك أطلقت الحكومة التركية يد الوكالات اليهودية في اسطنبول للقيام بعمليات تهجير جماعية لليهود من تركيا وإيران وسوريا والعراق وبلغاريا إلى فلسطين، حتى أصبح أكثر من 120 ألف يهودي ممن كانوا يعيشون في تركيا يعيشون الآن في إسرائيل.[1]

المطلب الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية في فترة الحرب الباردة

عرفت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل تطورا بعد إعلان اليهود تأسيس دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام 1948م، فرغم أن تركيا عارضت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين وصوتت ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى أن ميول تركيا لدولة إسرائيل سرعان ما ظهر في عام 1949م باعتراف تركيا بدولة إسرائيل نظرا لأهمية اليهود في الحياة الاقتصادية التركية مند بداية وجودهم في الدولة، إضافة إلى النفوذ الكبير للوبي اليهودي، كما أن تركيا لطالما كانت بمثابة المحطة لليهود النازحين نحو إسرائيل، وكان للعوامل الخارجية أيضا دورا في اعتراف تركيا بدولة إسرائيل، وهي تتمثل أساسا في توجهها نحو الغرب وسياستها اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ورغبتها في الانضمام إلى حلف شمال الأطلس التي فرضت عليها التقرب من الولايات المتحدة للحصول على موافقة للانضمام للحلف، وقد تم عقب اعتراف تركيا بدولة إسرائيل تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين، وكانت

[1] البينة، مرجع سابق.

تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة التي اعترفت بإسرائيل آنذاك وقد بررت موقفها بالبحث عن كسب حليف شرق أوسطي لمواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية. [1]

أصبحت تركيا جزءا من مشروع ترومان الذي جاء ضد توسع وانتشار المد الشيوعي هو ومشروع مارشال عامي1947م و1949م على التوالي، وقد حصلت بمقتضى ذلك على مساعدات اقتصادية عسكرية، كما اشتركت في الحرب الكورية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية عام 1950 م، ونتيجة لهذه المشاركة والإصرار الأمريكي الداعم فقد ضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلس عام 1952م وأصبحت عضوية تركيا في الحلف عي العامل الأساسي المؤثر على خيارات سياستها الخارجية وتوجهها غربا.[2]

عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ الخمسينات والستينيات تأييد تركي لدولة إسرائيل كلل بتوقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية بين البلدين تم بعضهما بشكل سري والبعض الأخر بشكل علني، ومن بين هذه الاتفاقيات نذكر الاتفاقية التجارية التي تم توقيعها عام 1950م إضافة إلى التعاون الثقافي بين جامعة الشرق الأوسط للتكنولوجيا في أنقرة والمعهد الزراعي التابع للجامعة العبرية، والذي كان الهدف منه تقديم الخبرات الإسرائيلية للأساتذة والطلاب الأتراك، وفي عام 1952 ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل إلى 13 مليون ليرة، ثم قفز هذا الرقم إلى 65 مليون ليرة عام 1953م.

وفي عام 1954م وجه رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في زيارته إلى واشنطن اعتراض ضد العرب، ونادي بأحقية إسرائيل في إقامة دولة، فزاد ذلك من عداء العرب لتركيا وأعلن الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر أن تركيا بسبب سياستها المؤيدة لإسرائيل أصبحت ممقوتة من العالم العربي، ومن أجل تدارك هذا الأمر قامت تركيا بسحب سفيره من تل أبيب سنة 1956م ردا على العدوان الثلاثي وغزو إسرائيل لشبه جزيرة سيناء، وانخفض التمثيل

[1] هدى درويش، **العلاقات التركية اليهودية وأثارها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، (سوريا: دار القلم، ج.1، 2002)، ص ص.29،30.

[2] حوادسي، مرجع سابق، ص ص.12،13.

الدبلوماسي بين البلدين إلى رتبة مندوبية وأكد عدنان مندريس آنذاك أن سياسة بلاده لا تعادي المصالح المشروعة للأقطار العربية إلا أن ذلك لم يعكر صفو العلاقات التركية الإسرائيلية حيث تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بينهما في صيف 1958م، ونصت هذه الاتفاقية على تدعيم التعاون الثنائي بينهما في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية، ويمكن استخلاص أهداف هذا التقارب التركي الإسرائيلي في هذه المرحلة في العوامل التالية:

1-رأت تركيا بأن تشكيل نظام دفاعي إقليمي مع المحور العربي في ظل التباعد الموجود بات مستحيلا ومن ثم اتجهت إلى إسرائيل كبديل استراتيجي.

2-رأت تركيا أن تقاربها مع إسرائيل يفتح المجال أمام التعاون التركي الأمريكي نظرا لما لإسرائيل من تأثير في الداخل الأمريكي.

3-إمكانية التسليح الإسرائيلي للجيش التركي والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحديثه، ومساندتها في النزاع مع اليونان في قبرص.

4-تقديم مختلف المساعدات الاقتصادية، بما لديها من خبرات في التكنولوجيا الصناعية والزراعية والري الحديث.[1]

أما في عقد السبعينيات فقد بدأت تركيا تفكر في تغيير سياستها تجاه العرب خاصة بعدما فشلت في اجتذاب أصواتهم في المسألة القبرصية لصالحها، ففي هذه المرحلة أيدت الموقف العربي حينما صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975م، على اعتبار الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، وكذلك أدانت معهم ضم إسرائيل للقدس واعتبارها عاصمة أبدية لإسرائيل، الأمر الذي اثر بالسلب على العلاقات مع إسرائيل وأدى إلى إغلاق السفارة التركية في القدس، إذ سعت الحكومة التركية بقيادة سليمان ديميويل إلى احتواء الانتقادات الداخلية لمثل هذا الإجراء من ناحية، وتقريب وجهات النظر مع الدول العربية من ناحية أخرى، لكن سرعان ما تغير النظام في 1980 بانقلاب جعل الحكم في يد العسكر، وقد أعقبت هذه الفترة ركود اقتصادي في أسواق الشرق الأوسط وانخفاض في أسعار البترول، مما انعكس سلبا على

[1] البينة، مرجع سابق.

الأوضاع الاقتصادية في تركيا عرف أوجه عام 1977م ووجدت تركيا نفسها على إثره مضطرة للتقرب من الدول العربية المنتجة للنفط، وثبت بعدها أن التقارب مع المحور العربي كان تقاربا مؤقتا فرضته الظروف.

وفي أواخر الثمانينات تراجعت نسبة التجارة بين الدول العربية وتركيا، مما كان له عظيم الأثر على مضي تركيا نحو تقوية علاقتها مع إسرائيل، وحينذاك أشار رئيس الوزراء التركي تورغوت أوزال إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل في تمهيد الطريق أمام تدعيم العلاقات التركية الأمريكية في إشارة إلى اللوبي اليهودي في الكونغرس الأمريكي، حتى أنه أعلن في إحدى الصحف التركية قائلا: " **إذا ما أراد العرب فهم التقارب التركي الإسرائيلي، فعليهم إذا أن يتفهموا مبادئ السياسة التركية**"، وبالفعل فبعد ثلاث سنوات من هذا التصريح، حاول الأرمن المقيمون في الولايات المتحدة إحياء ذكرى مذبحة الأرمن التي توافق يوم 24 أفريل من كل عام، الأمر الذي رفضه الكونغرس الأمريكي نتيجة ضغوط اللوبي اليهودي، ومن هنا يمكن القول بأن التغيرات والمصالح الإقليمية والدولية، هي التي حددت مدى عمق العلاقات التركية الإسرائيلية أكثر من أي عوامل أخرى.[1]

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية بعد نهاية الحرب الباردة(فترة التسعينات)

مع نهاية الحرب الباردة دخلت العلاقات التركية الإسرائيلية مرحلة جديدة مثلت انعكاسا للظروف والتفاعلات الدولية والإقليمية التي دخلتها منطقة الشرق الأوسط، بدأ من انهيار الاتحاد السوفياتي وهزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، ثم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 وتوقيع اتفاق أوسلو عام 1993 الذي اعترفت فيه السلطة الفلسطينية بدولة إسرائيل، كل هذه التطورات فتحت المجال أمام تركيا لبناء علاقات متوازنة قوية مع إسرائيل، فقامت برفع

[1] المرجع نفسه.

التمثيل الدبلوماسي معها إلى مستوى السفراء، وتميزت فترة ما بين عامي 1991-1996 بكونها مرحلة بناء العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين تركيا وإسرائيل. [1]

وقعت تركيا وإسرائيل في 23 فيفري 1996 على اتفاقية عسكرية مشتركة نصت على تبادل الخبرات العسكرية بين البلدين، بما يتضمنه ذلك من إجراء مناورات عسكرية بحرية وجوية، واستخدام موانئ ومطارات البلدين، وبالفعل بدأ الجانبين في المضي قدما لتنفيذ بنود الاتفاقية في شهر أفريل من نفس السنة بمناورات جوية مشتركة، ومما لاشك فيه أن هذه الاتفاقية حققت تبادل الخبرات العسكرية والاستخباراتية بين الجانبين حيث أعلن "جربك بير" نائب قائد القيادة المشتركة للقوات التركية في إحدى الندوات لمعهد البحوث الإستراتيجية بواشنطن فيما يتعلق بهذه الاتفاقية قائلا: "**إن هذه الاتفاقية قد ساعدت تركيا على تطوير قدراتها العسكرية، كما أنها قد تساعد إسرائيل على تحقيق هدفها الأول في سوريا، وهدفها الثاني في إيران**". وأضاف أن: " **تركيا بمقتضى هذه الاتفاقية يمكنها الاستفادة من تجارب إسرائيل مع لبنان في حماية حدودها مع العراق**"، حتى إن وزير الدفاع التركي قد زار إسرائيل في العام التالي، ليتعرف بنفسه على أساليب إسرائيل في هضبة الجولان للاستفادة منها على الحدود التركية.[2]

عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ مطلع التسعينيات توالي الزيارات الرسمية من الطرفين حيث وجه الرئيس التركي "سليمان ديميريل" دعوة رسمية للرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان لزيارة تركيا، وبالفعل قام هذا الاخير بتلبية الدعوة مرفوق بوفد يضم حوالي 72 شخص يمثلون كبار المستشارين في دولة إسرائيل في أفريل 1994 التقى فيها بالرئيس ديميريل ورئيسة الوزراء "تانسو تشيلر" ووزير الخارجية حكمة جيتين. [3]

---

[1] يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص. 34.

[2] البينة، مرجع سابق.

[3] حاقان ياقوز،" العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع.33، (1998)، ص.61.

أما من الجانب التركي فقد قامت رئيسة الوزراء "تانسو تشيلر" بزيارة إسرائيل في نوفمبر 1994 تم من خلالها توقيع مجموعة من الاتفاقيات التي تصب في خانة تطوير وتدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، ثم زيارة الرئيس سليمان ديميريل التي وصفتها وسائل الإعلام في ذلك الوقت بالتاريخية والهامة إضافة إلى العديد من الزيارات الأخرى بين الطرفين والتي توجت بمجموعة من الاتفاقيات في كل مرة والتي من أبرزها الاتفاق العسكري لعام 1996 والذي سمي "**باتفاق التعاون المشترك**" أو الاتفاق الاستراتيجي.[1]

كانت قضية مكافحة الإرهاب من أهم مجالات التعاون المشترك بين تركيا وإسرائيل ففي فيفري عام 1997م قام "إسماعيل كارداي" رئيس أركان الجيش التركي بزيارة إسرائيل، وصرح خلال تلك الزيارة أن الإرهاب يجب أن يحتل الصدارة في هذا التعاون المشترك، وبعدها طلبت تركيا من إسرائيل مساعدتها في ملاحقة أعضاء حزب العمال الكردستاني المناهض لتركيا، خصوصا وأنه يلقى دعما من سوريا، مما يمثل تهديدا لكل من تركيا وإسرائيل، وقد أعلنت إسرائيل لاحقا إدانتها لسوريا بخصوص تأييدها للجماعات الكردية الانفصالية، حتى أن الموساد قد لعب دورا كبيرا في اعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني سنة 1999م، وقد عرفت هذه الفترة ظهور نوع من التنسيق في المواقف السياسية والعسكرية، حيث لعبت إسرائيل دور الحليف المحوري المباشر لتركيا.[2]

عرفت العلاقات التركية–الإسرائيلية نوع من التراجع على اثر انتفاضة الأقصى سنة 2000م بسبب الموقف التركي من ممارسات القوات الإسرائيلية ضد فلسطين وتصويتها لصالح القرار الأممي الذي يدين استخدام إسرائيل للعنف والقوة المفرطة ضد المدنيين إلا أن العلاقات عادت إلى التطور بقوة وبشكل غير مسبوق بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، فكلتا الدولتين رأت بأنها

[1] الغول، مرجع سابق، ص.33.

[2] حوادسي، مرجع سابق، ص.19.

مهددة من طرف الإسلامي الراديكالي وبعض القوى الإقليمية التي اعتبرت مؤيدة له لا سيما سوريا إيران، وتم توحيد الجهود لدعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب.[1]

المبحث الثاني: تأثير وصول حزب العدالة والتنمية للحكم على العلاقات التركية-الإسرائيلية.

المطلب الأول: نشأة حزب العدالة والتنمية ووصوله إلى السلطة.

أولا/ تعريف حزب العدالة والتنمية: يعتبر حزب العدالة والتنمية حزبا سياسيا تركيا يصنف نفسه على أنه حزب محافظ معتدل، غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق ويسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ذو جذور إسلامية، لكنه ينفي عن نفسه أن يكون حزبا إسلاميا، ويحرص على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويكتفي بالقول بأنه حزب محافظ، ويصنفه البعض على أنه يمثل التيار " الإسلامي معتدل"، وهو الحزب الحاكم حاليا في تركيا، تدول على رئاسته كل من عبد الله غول ورجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو، وصل الحزب سدة الحكم في 30 نوفمبر 2002، بعد أن تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان تشكل بزعامة "نجم الدين أربكان" بعد حل حزب الرفاه في 1998م، والذي تم حله هو الآخر بقرار صدر من المحكمة الدستورية التركية في جوان 2001م.[2]

ثانيا/ نشأة حزب العدالة والتنمية: على إثر غلق حزب الفضيلة انشق برلمانيو الحزب إلى جناحين، حيث أعلن الجناح المحافظ عن تشكيل حزب باسم حزب السعادة برئاسة "رجائي كوتان" الذي قال أثناء مؤتمر صحفي: " **إن شعبنا يصبوا إلى السعادة، سنقوم بخدمة الشعب التركي من دون تمييز..**"، أما الجناح الثاني الذي كان يمثل التيار التجديدي في حزب الفضيلة والذي كانت جل قياداته من الشباب فقد أسس حزب العدالة والتنمية في شهر أوت 2001م،

[1] البينة، مرجع سابق.

[2] الغول، مرجع سابق، ص.96.

بزعامة رجب طيب أردوغان الذي سبق وأن حكمت عليه المحكمة سنة سجنا بسبب إحدى خطبه المعارضة لمبادئ أتاتورك العلمانية، ثم سمح له بالعودة إلى الحياة السياسية بعد أن صدر حكم يحرمه منها مدى الحياة. [1]

ولعل تأسيس حزب العدالة والتنمية من قبل مجموعة واسعة من السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية التركية وعدد من السياسيين الجدد أعطى الحزب ثقة كبيرة لدى الأتراك، فمنهم من جاء من خلال حزب الفضيلة الإسلامي، "كرجب طيب أردوغان" و"عبد الله غول" و"بولت أرينك"، ومنهم من جاء من خلال حزب الوطن الأم المحافظ مثل "جميل جيجيك" و"عبد القادر أكسو"، ومنهم من جاء من خلال الحزب الديمقراطي التركي مثل "حسين سيليك" و"كووكسال تويتان"، وبعض أعضاء أحزاب اليسار الأخرى.

كما قد ضمت الهيئة التأسيسية للحزب ما يقارب 13 امرأة بينهن محجبات، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من الشخصيات التي كانت تشكل التيار المعتدل داخل حزب الرفاه المحظور، وقد اعتبر أحد أفراد الهيئة التأسيسية في أحد المؤتمرات الصحفية أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملأ الفراغ الموجود في الحياة السياسية التركية، بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان، لذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات اللبرالية ويحتضن جميع قطاعات الشعب، وحدد أردوغان الذي انتخب رئيسا للحزب بالإجماع المبادئ التي سيدافع عنها الحزب وهي:

- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والتضامنية، المستندة إلى الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.
- مبدأ تحقيق تكافئ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد.

[1] أحمد نوري النعيمي، **النظام السياسي في تركيا**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2011)، ص ص.317،318.

- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد.
- مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أنواع الإرهاب والإذلال.
- أما العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة اتجاه المعتقدات وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

ثالثا/الفوز بالانتخابات التشريعية: بعد عام واحد من تأسيسه خاض حزب العدالة والتنمية غمار الانتخابات التشريعية بحملة انتخابية ركز فيها على ثلاث متطلبات شعبية أساسية هي: التخلص في أسرع وقت من الأزمة الاقتصادية وما خلفته من أثار سلبية على المجتمع، سيادة العدالة في المجتمع وتطبيقها على أعضاء الحكومة الذين ثبت عليهم الفساد وإنهاء فترة عدم الاستقرار الناجمة عن الحكومات الائتلافية المشكلة أكثر من حزب واحد وإنهاء الجو المتوتر الذي خلقه هذه الحالة.

بسبب الثقة الشعبية الكبيرة التي تمتع بها حزب العدالة والتنمية فقد فاز فوز كاسحا في انتخابات عام 2002م، بعد أن حصل على ثلثي مقاعد البرلمان، ليصبح أول حزب يحصل على الأغلبية المطلقة منذ11 سنة، ولكن رغم ذلك تم منع أردوغان من أن يصبح رئيسا للوزراء، بسبب قصيدة قرئها عام 1994م اعتُبرت موالية للإسلاميين من جانب القضاء، فتسلم عبد الله غول رئاسة الوزراء بدلا منه إلى أن رفع عنه الحظر سنة 2003 بعد التعديل الدستوري الذي أجري في نفس السنة، وقد فاز حزب العدالة والتنمية مند تأسيسه بكل انتخابات تشريعية تم إجراءها بأغلبية الأصوات، ما عدا انتخابات 2015 التي اضطر فيها لإعادة الانتخابات ثانية عاد فيها للحصول على أغلبية الأصوات التي اعتاد عليها.[1] وقد قام حزب العدالة والتنمية منذ أن أمسك مقاليد الحكم بإجراء العديد من الإصلاحات العميقة، والتي شملت

[1] الغول، مرجع سابق، ص.98.

مختلف نواحي الحياة السياسية والحياة الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والثقافية، واستطاع أن يقدم تركيا كنموذج علماني وحيد برهن أن الإسلام يمكنه أن يتعايش مع الديمقراطية.[1]

المطلب الثاني: العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية الإسرائيلية

لقد أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في الثالث من نوفمبر 2002 قلق المؤسسة العسكرية التركية من جانب والساسة الإسرائيليين من جانب أخر خوفا على العلاقات التركية الإسرائيلية، ويعود سبب هذا القلق إلى الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وعلى إثر ذلك قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها في تركيا للتشاور وإعادة تقييم العلاقات بين البلدين، في حين عبر بعض الدبلوماسيون الإسرائيليون عن عدم قلقهم حول العلاقات مع تركيا، وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية قائلا: " **إن انتصار الإسلاميين المعتدلين لا يفترض أن يؤدي إلى تغيرات مهمة في العلاقة بين الطرفين، وأن التعامل العسكري يصب في إطار مصالح البلدين الاستراتيجية**".[2]

لكن وصول حزب العدالة والتنمية للحكم قد جلب معه برودا ظاهريا في العلاقات بين البلدين، ساهم فيه بشكل كبير ما يمكن اعتباره إيحاء الحزب الحاكم بأنه مهتم بقضايا العرب والمسلمين، وفي هذا السياق جاءت أول إشارة لهذا التحول في صيف سنة 2003م عندما رفضت تركيا بشكل مفاجئ الطلب الأمريكي باستخدام أراضها لضرب العراق،[3] إضافة قضية زيارة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل التي قام بها إلى أنقرة والتي وصفها

---

[1] السعيد سعيدي ، "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة المفكر**، ع 10،(د ت ن)، ص ص. 471- 473.

[2] سعيدي ، المرجع نفسه.

[3] Efraim IMBAR, ISRAELI TURKISH TANSIONS AND BEYOND, Turkish policy quarterly , (april 2010), p.42.

مراقبون بأنها مجرد صدمة إعلامية لا غير، فقد وصف وزير الخارجية الإسرائيلي العلاقات مع تركيا في بداية عام 2006 بأنها "مثالية وكاملة".[1]

وقبل هذا التصريح بحوالي عام واحد، قام وزير الخارجية التركي عبد الله غول بزيارة إلى إسرائيل حظيت باهتمام كبير من طرف الإسرائيليين، كما قام في نفس السنة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إلى إسرائيل وأعلن خلالها إلى أنه يهدف من خلال هذه الزيارة إلى تحسين العلاقات بين أنقرة وتل أبيب والمشاركة في جهود السلام من خلال الوساطة بين إسرائيل من جهة وكل من سوريا والفلسطينيين من جهة لحل الخلافات والمسائل العالقة، وقد كان البعد الاقتصادي واضحا أيضا في هذه الزيارة وهو الأمر الذي سنتطرق لاحقا في مطلب أخر.

وعلى العموم فقد عرفت العلاقات التركية –الإسرائيلية استقرار كبير بين سنتي 2002م و2006م، وقد صحب هذا الاستقرار نوع من البرودة على المستوى السياسي بسبب بعض المواقف والتصريحات والمواقف الصادرة عن المسؤولين أتراك يهاجمون فيها بعض الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مثل وصف أردوغان لما قام به شارون بأنه إرهاب دولة، بعد اغتيال الشيخ أحمد ياسين والقيادي في حركة حماس الشيخ عبد العزيز الرنتيسي.[2]

إضافة إلى تصويت تركيا في الأمم المتحدة لصالح قرار يدين بناء الجدار العازل بين الفلسطينيين الإسرائيليين وقد بدأ الاهتزاز في العلاقات السياسية والدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل في أعقاب حرب لبنان صيف 2006م، وزاد بعد الحرب على غزة في 2008م، حيث انتقد أردوغان أثناء وبعد الحرب إسرائيل بشدة، واعتبر استمرار العمليات بغزة جريمة ضد الإنسانية وبأنها لا تحترم الدور التركي، مضيفا بأن إسرائيل تمارس أعمال غير إنسانية ستنتهي بها إلى

---

[1] الغول عبد المجيد سباطة، "خفايا العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل"، في: http://www.sasapost.com/author/abdemajid-sebbata، (2016/05/25). ، مرجع سابق، ص ص.111،112.

[2] الغول، مرجع سابق، ص ص.111،112.

تدمير ذاتها، وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1860 الذي طالب بوقف العمليات فورا صرح أردوغان قائلا: "**يجب منع إسرائيل من دخول أروقة الأمم المتحدة حتى تنفذ القرار**"، ليأتي بعدها انسحاب أردوغان من مؤتمر دافوس بعد أن وجه عبارات حادة للرئيس الإسرائيلي قائلا: "**ربما تشعر يا بيريز بالذنب، مما يجعلك ترفع صوتك، أنت تقتل الناس، أنا أتذكر الأطفال الذين قتلتهم على الشواطئ**".[1]

وقد كانت ردت فعل الساسة الأتراك إزاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عنيفة لأن تركيا نظرت لهذه الحرب على أنها استخفاف وتضليل وخداع من طرف إسرائيل التي زار رئيس وزرائها إيهود أولمرت تركيا قبل أقل من عشرة أيام من بدأ العمليات العسكرية في غزة، وهو ما أعطى انطباعا بأن تركيا كانت على علم بالحرب ولم تعمل على وقفها، أو أنها لم تعرف بشأن الحرب الأمر الذي يشير إلى أن دورها أقل مما يروج له قادتها، وبالتالي فقد كان لازما على تركيا العمل على رد الاعتبار لصورتها التي حرصت على رسمها مند وصول حزب العدالة والتنمية على أنها الحامي والمدافع عن القضايا الإسلامية، وأنها رقم مهم في كل معادلات المنطقة ولا يمكن تجاوزها.[2]

وقد زادت قضية أسطول الحرية الذي هاجمته القوات الخاصة الإسرائيلية مخلفة قتل تسعة مواطنين أتراك في ماي 2010م من توتر العلاقات بين البلدين حيث قامت تركيا باستدعاء سفيرها من إسرائيل وتم تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى سكرتير ثاني، وإلغاء العديد من المناورات العسكرية معها واعتبر أردوغان هذا العمل بأنه جريمة وأنه عمل دنيء وغير مقبول وأن إسرائيل ستدفع ثمن ذلك، وأن هذا إرهاب دولة وعلى الأمم المتحدة ألا تكتفي بالإدانة، وقد أصبحت هذه القضية هي نقطة التوتر الرئيسية في العلاقات التركية-

[1] أبو مطلق، مرجع سابق، ص ص.32-34.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص.35،36.

الإسرائيلية.[1] وقد وضعت تركيا ثلاثة شروط يجب على إسرائيل أن تلتزم بها إذا أرادت العودة إلى تطبيع العلاقات بين البلدين هي:

- تقديم اعتذار رسمي للحكومة والشعب التركي.
- تقديم تعويضات لعائلات الضحايا.
- رفع الحصار البحري المفروض على قطاع غزة.

وقد قدمت إسرائيل بالفعل اعتذارها الرسمي عن هذه الحادثة، كما رصدت مبلغ 20 مليون دولار لتعويض أهالي الحادثة سنة 2013م.[2] إلا أن أحداث الحرب الأخيرة على غزة وعدم رفع الحصار عنها قد عرقلا تقدم العلاقات بالشكل المطلوب بين البلدين لكن يبدو بأن بوادر التقارب قد بدأت مؤخرا في الظهور بسبب مجموعة من الظروف والعوامل التي طرأت والتي تدفع بتركيا نحو ضرورة تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، فقد تشكل محور مضاد لأنقرة من قبل كل من سوريا (النظام) وإيران والعراق، والدول الثلاث تشكل تحديا كبيرا للأمن القومي التركي بالنظر إلى كونها دول جوار جغرافي مباشر لتركيا، هذا بالإضافة إلى توتر العلاقات مع روسيا المُورد الأول لتركيا في بالطاقة، كما أن الرغبة في قطع أي علاقة قد تكون بين إسرائيل وحزب العمال الكردستاني هي أيضا من بين العوامل التي تدفع بتركيا لإعادة علاقاتها مع إسرائيل إلى ما كانت عليه قبل الحرب الإسرائيلية على غزة سنة 2008. وبالفعل فقد بدأت بعض الصحف الإسرائيلية بالحديث عن انفراج في العلاقات التركية الإسرائيلية، وعن اتفاق وشيك قد يتم بين الطرفين على إثر مفاوضات وصفت بالسرية، وقد يكون محور الاتفاق قائم على صفقة تصدير غاز من إسرائيل إلى تركيا التي تعاني منذ مدة من الضغوطات الروسية.[3]

---

[1] أبو مطلق، مرجع سابق، ص ص.37،38.

[2] معهد العربية للدراسات، "بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا. إلى أين تتجه العلاقات"، في موقع: http://www.alarabia.net/ariarabic-studies/04/04/2013، (2016/04/04).

[3] موقع الجزيرة الإخباري،" توقعات باستئناف العلاقات التركية الإسرائيلية قريبا"، في: http://www.aljazeera.net/news/reportsanteview، (2016/04/25).

المطلب الثالث: العلاقات العسكرية والأمنية التركية-الإسرائيلية

بعد وصوله إلى السلطة حاول حزب العدالة والتنمية إظهار طابع غير متشدد والعمل على كسب التأييد الغربي، لدى فقد عمل على توثيق العلاقات مع إسرائيل في السنوات الأولى من حكمه، فهي التي طالما اعتبر الأتراك أنها بوابة للوصول إلى الدول الغربية، وقد كان المجال العسكري من أهم المجالات التي شهدت فيه العلاقات الثنائية التركية الإسرائيلية العديد من الاتفاقيات والمعاهدات قبل وأثناء فترة حزب حكم العدالة والتنمية ونذكر من بين أهم مظاهر التعاون التركي الإسرائيلي في المجال العسكري ما يلي:

- توقيع صفقة بقيمة 668 مليون دولار في شهر مارس 2002م، لتحسين دبابات تابعة للجيش التركي.
- عقد اجتماع بين "عبد القادر إكسو" وزير الداخلية التركي و"تساعي هنغبي" وزير الأمن العام الإسرائيلي في أنقرة في 24 ديسمبر 2003م، تم خلاله التوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون الأمني العسكري.
- في بداية ماي 2005م زار رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إسرائيل، واجتمع مع الرئيس الإسرائيلي "موشيه كاتساف" ورئيس الوزراء أربيل شارون، وجرى الاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا المهمة، كان أهمها مواصلة التعاون العسكري بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تم التأكيد على تطوير 17 مشروع مشترك بين تركيا وإسرائيل في المجال العسكري، تقوم بموجبها إسرائيل ببيع معدات عسكرية من صنع إسرائيلي لتركيا مقابل تزويد إسرائيل بالمياه.[1]
- من ضمن الصفقات التي تم توقيعها صفقة تحسين الطائرات إف 4 فانتوم لسلاح الجو التركي بمبلغ 400- 500 مليون دولار وتحديث 170 دبابة من طراز أم60، وقد وصلت التطلعات الإسرائيلية في الشراكة مع تركيا، إلى إشراكها في مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي على مراحل، تبدأ أولها بإنشاء محطات إنذار مبكر في

[1] أبو مطلق، مرجع سابق، ص.50.

أنحاء متفرقة من تركيا، وبيع منظومة أرو2 المضادة للصواريخ الباليستية، ثم إشراكها في جزء من عمليات إنتاجها بالشراكة مع الولايات المتحدة، وبعد ذلك دخول تركيا في الترتيبات الخاصة بمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي المتعلق بالشرق الأوسط.[1]

وقد كان عام 2005م حافلا بصفقات بيع وتحديث الأسلحة بين إسرائيل وتركيا، إضافة إلى مناقشة العديد من المسائل الأمنية بين الطرفين وعلى رأسها مسألة الإرهاب، وأنشطة إيران النووية.

وفي مارس 2006 أبرمت السلطات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل، صفقة أولى لبرامج الاستطلاع الإستراتيجية عالية التقنية، والثانية لأغراض التشويش على الرادارات، وقد كان عام 2007 هو الأخر حافلا باللقاءات والاتفاقات العسكرية التي أثمرت عن صفقات تبادل السلاح والقيام بالعديد من الأعمال العسكرية.

وقد وصلت العلاقات العسكرية الأمنية التركية–الإسرائيلية إلى مرحلة الذروة إبان هذه الفترة حيث شمل التعاون جميع المجالات العسكرية والأمنية، بل ذهبت إلى الدخول في مرحلة العلاقات الإستراتيجية، من خلال الاتفاقيات التي وقعت والتطور الذي استطاعت تركيا أن تحدثه في جيشها على كافة المستويات مستفيدة من الخبرة الإسرائيلية.

ومع حلول عام 2009م وعلى إثر توتر العلاقات السياسية بين أنقرة وتل أبيب بسبب الحرب على غزة سنة 2008م، فإن العلاقات العسكرية بين البلدين قد بدأت تسجل نوع من التراجع بعد أن رفضت تركيا اشتراك إسرائيل معها في مناورات عسكرية جوية تجمعها بقوة من حلف شمال الأطلسي، ثم تهديد "رجب طيب أردوغان" بقطع كل العلاقات التجارية والعسكرية مع إسرائيل،[2] بعدما حصل بينه وبين شمعون بيريز في مؤتمر دافوس، وفي عام 2010 تم إغلاق المجال الجوي التركي أمام الطيران العسكري الإسرائيلي، وتم إلغاء بعض الاتفاقيات

[1] المرجع نفسه، ص.52.

[2] سباطة، مرجع سابق.

العسكرية، بسبب مداهمة أسطول الحرية من طرف القوات العسكرية الإسرائيلية ومقتل 9 أتراك، إلا أنه على المستوى العام فإن العلاقات العسكرية والأمنية لم تتضرر بشكل كبير كما هو الحال بالنسبة للعلاقات السياسية والدبلوماسية، فقد استمرت عمليات التبادل العسكري حتى في أقصى حالات التوتر السياسي، فقد قدر التبادل العسكري سنة 2012 بـــ: 205 مليار دولار،[1] وبقية الدولتين مرتبطتين بأكثر من60 اتفاقية أمنية وعسكرية مفعلة، كما تبين لاحقا بأن السبب الرئيسي لمنع إسرائيل من المشاركة في المناورات العسكرية المشتركة هو التخوف التركي من استغلالها في ضرب أهداف في إيران أو سوريا أو دول مجاورة.

وخلاصة القول بأن العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية قد حافظت على قوتها، بل وازدادت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في هذا المجال ولم تتأثر بشكل بالأزمة السياسية والدبلوماسية، والظاهر أن العلاقات العسكرية بين البلدين ستستمر على المدى الطويل، نظرا للحاجة الملحة من كل طرف اتجاه الطرف الأخر.[2]

المطلب الرابع: العلاقات الاقتصادية التركية-الإسرائيلية.

حققت تركيا تقدما اقتصاديا كبيرا في ظل حكومة العدالة والتنمية، فقد استطاعت الوصول إلى المرتبة السادسة عشر في الاقتصاد العالمي والسابعة أوروبيا والأولى إقليميا، بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعته الحكومة التركية.[3]

وقد استفادت العلاقات التجارية بين تركيا وإسرائيل من هذا الانفتاح، ففي نهاية عام 2002 وبداية 2003 ارتفعت معدلات التعاون والتبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل، حيث بلغ في نهاية عام 2002 حجم التبادل التجاري 1,2 مليار دولار بارتفاع يقدر بـ 19,5% مما كانت عليه في عام 2001، وقد سجلت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا ما قيمته 378 مليون دولار،

---

[1] المرجع نفسه.

[2] أبو مطلق، مرجع سابق، ص.53.

[3] أحمد سليم البرصان، **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**، (الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص.154.

واتخذت قيمة التبادلات التجارية بين الدولتين منحى تصاعدي منذ تلك السنة. وتدعمت في 4 مارس 2004م حين قاما البلدين بتوقيع اتفاقية مياه نهر "مانوغات"، مفادها أن تستورد إسرائيل 50 مليون متر مكعب سنويا لمدة 20 عام، وقد كانت إسرائيل قبل ذلك هي من أمد تركيا بالمساعدات الفنية والخبرة التقنية في مجال السياسات المائية واستغلال المياه،[1] وصفقة شراء المياه هذه لم تكن بسبب حاجة إسرائيل إلى المياه التركية بقدر ما كان بسبب الضغوطات التركية التي هددت بقطع الأنشطة العسكرية والتنموية المشتركة إذا تحاشت إسرائيل هذه الاتفاقية لدى فإن إسرائيل تولي أهمية كبرى في مشروعات المياه مع تركيا وهي مستعد لشرائه بضعف السعر التحلية فقط من أجل إبقاء العلاقات بين البلدين.

كما وقعت تركيا وإسرائيل صفة في 24 ماي 2004 وتبلغ قيمتها 800 مليون دولار لبناء ثلاث محطات طاقة تعمل بالغاز الطبيعي في إسرائيل، حيث وقعت الاتفاقية إبان زيارة وزير البيئة والتنمية الإسرائيلي إلى تركيا وقد جاءت هذه الاتفاقية لتلطيف الأجواء بين البلدين بعد الانتقادات التركية لإسرائيل بشأن ممارستها العنيفة في الأراضي الفلسطينية وسياسية الاغتيالات التي تتبعها. وفي سنة 2005 أصبحت تركيا الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل في الشرق الأوسط، حيث بلغت قيمة الواردات التركية من إسرائيل 900 مليون دولار أمريكي في حين بلغت قيمة الصادرات التركية لإسرائيل 2,2 مليون دولار.

وفي عام 2006 تدعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بتوقيع اتفاق أخر بين غرفة التجارة الإسرائيلية من تركيا مع غرفة التجارة التركية لمنطقة "أب جيبان"، وقد بلغ حجم الواردات الإسرائيلية من تركيا نفس السنة 1,4 مليار دولار في حين بلغ حجم الواردات التركية من إسرائيل حوالي 800 مليون دولار، وزاد حجم التبادل التجاري بين البلدين ليبغ 3,38 مليار دولار سنة 2008م، هذا من دون حساب الفرع العسكري، وقد أثر توتر العلاقات التركية الإسرائيلية على إثر حرب غزة على العلاقات الاقتصادية والتجارية حيث انخفضت من 3,38

[1] عبد الناصر محمد سرور، " التعاون الإسرائيلي التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينيات،" **مجلة الجامعة الإسلامية**، م.10، ع.01، (جانفي 2008)، ص.89.

مليار دولار سنة 2008 م إلى 2,52 مليار دولار سنة 2008 إلى 2,52 مليار دولار أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 28% مع نهاية سنة 2008 وبداية 2009.[1] ومع حلول عام 2010 وازدياد تعقد العلاقات السياسية والدبلوماسية بين أنقرة وتل أبيب على إثر حادث سفينة مرمرة لم يبدو أن العلاقات الاقتصادية قد تأثرت فحجم التبادل التجاري بين البلدين قد استقر مند عام 2009 عند 2.5 مليار دولار، بل وعرفت الفترة من 2010م إلى 2013 تنامي كبير في العلاقات الاقتصادية رغم التردي الذي شهدته العلاقات السياسية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري سنة 2013م مستوى 4.8 مليار دولار بزيادة 39% عام 2012م وهذا نظرا لزيادة الواردات التركية من إسرائيل بنسبة 76 % مقابل زيادة صادراتها إلى إسرائيل بنسبة 13%، وتواصل ارتفاع حجم التبادل ليصل أقصى مستوياته في عام 2015 حيث بلغ رقم قياسي غير مسبوق قدر بـ 5,44 مليار دولار، ويتوقع أن يزداد هذا الرقم في سنة 2016. [2]

يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل هي علاقات تدار بعيدا عن الرهانات والمسائل السياسية، فتركيا تحاول أن تكون براغماتية إلى أقصى درجة، من خلال محاولتها الفصل والتمييز بين مختلف القطاعات والمجالات في تعاملها مع إسرائيل، لكن في الجهة المقابلة يمكن القول أيضا بأنه من الصعب الفصل بين المجالين السياسي والاقتصادي في إدارة العلاقات التركية مع إسرائيل نظرا للتشابك الكبير بين المجالين وأنه ربما لولا سوء العلاقات السياسية بين البلدين لكانت علاقاتهما الاقتصادية أكثر قوة ولكانت معدلات التبادل بينهما أضعافا مضاعفة عما عليه اليوم.

[1] مطلق، مرجع سابق، ص.58.

[2] موقع السلة الإلكتروني، "حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يحقق رقما قياسيا رغم العدوان على غزة" في: http://www.almasalah.com/or/newsDatait.aspy?newsid، (2016/03/10).

المبحث الثالث: تأثير العوامل الداخلية والخارجية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل

المطلب الأول: تأثير العوامل الداخلية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل

تعبر البيئة الداخلية لصنع القرار عن الأوضاع الداخلية من أبنية اجتماعية وتنظيمات سياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة ووسائل الإعلام والاتصال وطبيعة النظام السياسي السائد ومدى شرعيته، وغيرها من العوامل، وبالنسبة لتركيا في ما يتعلق بسياستها تجاه إسرائيل فسوف نذكر أهم العوامل التي تلعب دورا مؤثرا في طبيعة توجهات هذه السياسة.

أولا/ طبيعة النظام السياسي: يشير الدستور التركي إلى أن النظام السياسي في تركيا يتكون كما ذكرنا في الفصل الأول من ثلاث سلطات رئيسية هي السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهذا النظام جمهوري ديمقراطي (برلماني) علماني، وقواعد اللعبة فيه مبنية على إيقاع العلمانية الأتاتوركية التي يحميها الجيش، لذا يبدو بأن الحياة السياسية التركية لا يمكن أن تشهد تغيرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجيهات الدولة في الخارج، غير أن تجربة حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 قد نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه، حيث أصبح الحديث الآن يدور حول النموذج التركي المتمحور حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام.[1] وبالتالي فإن النظام السياسي التركي كان ولا يزال قائما على مبدأ العلمانية التي تجعله جزء من المنظومة الغربية وما فعله حزب العدالة والتنمية منذ وصوله هو أنه حاول تصميم علمانية مسلمة.[2]

وفقد سيطر حزب العدالة والتنمية منذ 2002م على النظام السياسي التركي واسحوذ على مقاليد الحكم، وحاول أن يقدم نفسه للغرب على أنه النسخة الإسلامية من الأحزاب الديمقراطية المسيحية المنتشرة في بعض البلدان الأوروبية، كما عمل على توطيد مسيرة العلاقات التركية

[1] النعيمي، مرجع سابق، ص ص.300-315.

[2] المرجع نفسه، ص.80.

الإسرائيلية التي بلغت ذروتها مع "الاتفاق الاستراتيجي" سنة 1996، إلا أن الحزب أراد أيضا أن يلعب إقليميا في الساحة الشرق أوسطية وفق لرؤيته الخاصة، وهذا ما جعل تركيا تقع في خلافات سياسية عديدة مع إسرائيل خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.[1]

ثانيا/ تأثير المؤسسة العسكرية: لعبت المؤسسة العسكرية التركية دورا كبيرا في الدفع نحو تعزيز وترقية العلاقات مع إسرائيل منذ السنوات الأولى لإقامة علاقات ثنائية بين البلدين ، فقد استطاعت تدخلات الجيش التركي في تأثيره على توجهات السياسة الخارجية وعقد التحالفات الاستراتيجية أن تفرض العديد من الصفقات والمعاهدات ولاتفاقيات بين تركيا وإسرائيل خاصة في المجال العسكري، لذا فإنه من الواضح أن أقوى مظاهر العلاقات التركية – الإسرائيلية تتجلى في المجال العسكري والأمني.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، عملت أنقرة على الحد من تدخلات الجيش في الحياة السياسية طمعا في إرضاء المعايير الأوروبية من أجل تحقيق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحاولت أن ترسم لنفسها صورة أقوى للديمقراطية التركية العلمانية القادرة على منع الجيش من رسم معالم النظام السياسي الداخلي والسياسة الخارجية، خاصة وأن ديمقراطية النظام السياسي تعني الفصل ما بين السياسي والعسكري، لذا وبعد أن استطاعت الحكومة التركية تخفيف سطوة الجيش على الحياة السياسية، فقد بدأت في تنويع جهات تعاملها في المجال العسكري خاصة في علميات تحديث بعض أسلحتها وترسانتها العسكرية، حيث بدأت تتعامل مع بعض الشركات الأوروبية في هذا المجال، كبديل عن الشركات الإسرائيلية، لكن هذا لم يؤثر على الطابع العام للعلاقات التركية الإسرائيلية في المجال العسكري، وإنما بُعد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية قد أعطى حرية لحكومة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع

[1] عاطف أبو سيف، **علاقات إسرائيل الدولية، السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**، (فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، 2014)، ص ص.265،266.

إسرائيل، وإظهار نوع من العداء السياسي والدبلوماسي، الذي لم يؤثر بشكل كبير على التعاون العسكري والاقتصادي بين البلدين.[1]

ثالثا/ تأثير العلاقات والروابط الاقتصادية: مع وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم عرفت العلاقات التركية–الإسرائيلية في المجال الاقتصادي تطورا ملحوظا، فقد قام رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" بزيارة ذات طابع اقتصادي إلى إسرائيل في سنة 2005م، حيث صحب معه في هذه الزيارة أكثر من مئة رجل أعمال تركي، وتأخذ العلاقات الاقتصادية بين البلدين منحنى تصاعدي سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص من حيث حجم التبادل التجاري، فتركيا بلد مهم بالنسبة للصادرات الإسرائيلية فهي تحتل المرتبة السابعة في قائمة الدول التي تصدر إليها إسرائيل منتجاتها خاصة الماد الكيماوية والنفط المصفى، والمعادن والسيارات والمنتجات الخشبية والورق والأثاث، في حين تصدر تركيا إلى إسرائيل بعض المنتجات كالمراكب والأغذية وغيرها، كما أنها قد كانت تستفيد من السياحة الإسرائيلية التي كانت تقدر بعشرات الآلاف في تركيا والتي تراجعت بفعل تردي العلاقات السياسية الذي طرح بعض الاعتبارات والتحذيرات الأمنية، وعلى العموم فإن التعاون الاقتصادي بين تركيا وإسرائيل على مستوى القطاع العام يتركز على التبادل التجاري العسكري بالأساس، أما على مستوى الخواص فإن العلاقات الاقتصادية تتجه نحو مزيد من التطور والتنوع وتبادل الاستثمار.[2]

على العموم يمكن القول بأن كل من تركيا وإسرائيل تربطهما شبكة من الروابط الاقتصادية، ويبدو أن التكاليف المرتفعة لفك هذه الروابط ستدفع الطرفين إلى الإبقاء عليها بل وتعزيزها، فرغم ردود الفعل والمواقف التركية من بعض الممارسات الإسرائيلية المختلفة، وموقف الرأي العام التركي المتشددة اتجاه إسرائيل، إلى أن براغماتية السياسة الخارجية التركية ومصالحها

---

[1] المرجع نفسه.

[2] وديع عواودة، "العلاقات التجارية بين إسرائيل وتركيا تتعاظم رغم القطيعة السياسية،" في: http://www.alquds.uk/?188824p، (2016/04/30).

الاقتصادية، وضغوط رجال الأعمال، كلما تحتم الحفاظ على العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل.[1]

المطلب الثاني: تأثير العوامل الإقليمية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وانتهاجه لسياسة تصفير المشاكل عمل على تذويب الجليد في علاقاته الخارجية وخاصة مع الدول الإقليمية المجاورة وبالخصوص إيران والعراق وسوريا، وزاد من تغذية هذا التوجه الاضطراب الذي ظهر على العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية الإسرائيلية، وهذه العلاقات في نفس الوقت قد تأثرت بالعوامل الإقليمية المحيطة بتركيا، وفي ما يلي أبرز العوامل الإقليمية المؤثرة على توجهات السياسة التركية تجاه إسرائيل

أولا/ العراق والقضية الكردية: منذ إقامة حكومة جديدة في العراق على إثر إسقاط نظام صدام حسين عملت تركيا على بناء علاقات وثيقة معها للعديد من الأسباب، أبرزها الرغبة في الاستفادة من الثروات النفطية العراقية وخاصة في إقليم كردستان العراق من خلال الفوز بالصفقات الاستثمارية في مجال النفط إضافة إلى البحث عن ضمان تحقيق حاجياتها من الطاقة، كما أن قضية الأكراد، وحزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من الأراضي العراقية قاعدة خلفية ينطلق منها للقيام بهجمات وتفجيرات في تركيا قد كانت من بين عوامل التقارب التركي العراقي أما فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل فيبدو أن المصالح الرئيسية لكل من تركيا وإسرائيل فيما يتعلق بالعراق كانت متشابهة إلى حد كبير خلال السنوات الأولى من الألفية، فرغم أن تركيا رفضت فكرة غزو العراق التي ساندتها إسرائيل،[2] إلا أنها بعد الغزو مثلها مثل إسرائيل قد رغبتا في أن تظل الولايات المتحدة هناك، آملتين في أن تنجح في إحداث تغيير سياسي يسير إلى الأفضل، ورغم أنهما لم تتوقعا حدوث انفراجه ديمقراطية في المستقبل القريب في العراق، إلا أنهما كانتا تفضلان بناء عراق مستقر لا يشكل تهديدا على جيرانه، لكن يبدو أن احتمال تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات، تتضمن دولة كردية، قد أثر بالسلب على العلاقات التركية

[1] حوادسي، مرجع سابق، ص.97 .

[2] أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل**، (الأردن، دار زهران، 2010)، ص.436.

الإسرائيلية، ففي ربيع 2004، وجه المسؤولين الأتراك تحذيرا شديد اللهجة إلى إسرائيل، وقامت أنقرة باستدعاء سفيرها في تل أبيب، وذلك نتيجة ورود تقارير تفيد بأن الإسرائيليين يتدخلون بشكل كبير في الشؤون العراقية الكردية، كما أن مساندة إسرائيل في الماضي للحركة القوسية الكردية في العراق، قد أكد صحة ما جاء في التقارير بالنسبة للحكومة التركية، إضافة إلى أن ما نشر في الصحافة الإسرائيلية من مقالات مساندة لإقامة كيان كردي مستقل قد عزز من هذه التوجهات، حيث اعتبر ذلك بمثابة دليل على أن إسرائيل تتطلع إلى تقسيم دولة العراق إلى ثلاث دويلات صغيرة من بينها دويلة كردية، كما عبرت تركيا من مخاوفها وغضبها جراء الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية في شمال العراق والمساعدات العسكرية التي تقدمها عناصر إسرائيلية للأكراد هناك.[1]

ثانيا/البرنامج النووي الإيراني: أسهمت التطلعات النووية الإيرانية في تحفيز التقارب التركي الإسرائيلي حيث تجمع الدولتين نفس المخاوف من أن تصبح إيران دولة نووية، فالمسؤولين الإسرائيليون يرون بأن البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديدا جديا ليس فقط بالنسبة إلى إسرائيل، وإنما لدول أخرى في المنطقة وفي أوروبا ومناطق أخرى من العالم، وهو ما يتطلب من العالم اتخاذ خطوات فعالة من أجل كبح هذا التهديد.[2]

أما المسؤولين الأتراك فإنهم أيضا يشتركون مع المسؤولين الإسرائيليين في كون البرنامج النووي الإيراني تهديد جدي في المنطقة وبالخصوص على تركيا، وهو ما أكد عليه وزير الدفاع التركي، "رشيد غونول" في عام 2003م عندما صرح بأن إيران أصبحت تمثل أخطر تهديد على أمن تركيا لمواصلتها شراء أسلحة دمار شامل، ومساعدتها للإرهاب الدولي، كما أن الوثيقة التي ترسم السياسة الأمنية الوطنية لتركيا والتي صيغت في نوفمبر 2003، تصنف إيران بأنها

---

[1] سامح عياش، "في ظل ثورات الربيع العربي، العلاقات التركية الإيرانية من الاستراتيجية إلى التنافسية"، في: http://www.rouyatunkiyyah.com/prit-arab340، (2016/05/01).

[2] رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، (سوريا: الأول للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ط.2، 2008)، ص.266.

أحد الأسباب الهامة لعدم الاستقرار في المنطقة.[1] لكن السلوك التركي اتجاه إيران كان مخالفا عن السلوك الإسرائيلي، حيث حاولت تركيا التقرب من إيران ورفضت فرض عقوبات دولية عليها وتوسطت لها مع البرازيل لتوقيع اتفاق متعلق باليورانيوم، وتجنبت قدر المستطاع التهجم عليها بشكل مباشر كما تفعل إسرائيل، فهي بقدر ما تريد أن توقف البرنامج النووي الإيراني بقدر ما تريد بماء علاقات ودية معها في إطار سياسة تصفير المشاكل.

ثالثا/ مجال الطاقة: في واقع الأمر فإن مجال الطاقة هو الأخر قد خلق نوعا ما فائدة مشتركة للتعاون الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، فالأخيرة تساند من البداية مشروع مد خط أنابيب من مدينة باكو إلى ميناء جيهان لنقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى البحر المتوسط بهدف الحد من اعتماد الغرب على الأنابيب المارة عبر إيران وروسيا، كما تساند إسرائيل التطلعات التركية الرامية إلى تحويل تركيا لمركز عالمي للطاقة، وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في توثيق التعاون الاستراتيجي بين البلدين في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، وجعلهما يتجاوزان العراقيل التي تقف في كل مرة في وجه تطور العلاقات بينهما فبغض النظر عن العلاقات السياسية والدبلوماسية، فإن ما سبق يؤكد أن التعاون الاقتصادي ركيزة أساسية في العلاقات الإستراتيجية بين البلدين وليس فقط التعاون الأمني والعسكري.[2]

كما تجدر الإشارة إلى "مشروع القرن الاستراتيجي Med Stream Project " الذي تشكل تركيا محوره بتكلفة تتجاوز 12 مليار دولار، والذي يهدف إلى ربط البحور الأربعة، قزوين والأسود والمتوسط والأحمر، ويساعد على ربط أسيا الوسطى بمنطقة الشرق الأوسط ضمن رؤية تركية لدور محوري في مشروع طاقة أكبر يمتد من الصين شرقا إلى أوروبا غربا ومن تركيا شمالا إلى الهند جنوبا، ويتضمن هذا المشروع من ضمن ما يتضمنه أنابيب لنقل النفط والغاز والماء والكهرباء والألياف الضوئية من تركيا إلى إسرائيل.[3]

---

[1] عباس، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

رابعا/ أحداث "الربيع العربي": في أواخر عام 2010 وبداية 2011 م اندلعت في العديد من الدول العربية حركات شعبية احتجاجية متأثرة بالانتفاضة التونسية التي اندلعت في 18 ديسمبر 2010م جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه. حيث نجحت في الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي.[1]

وقد أسهم انطلاق قطار ما سمي بالربيع العربي في إحداث تغييرات جذرية للخريطة الجيوسياسية في منطقة الشرق، وأسفرت تلك الأحداث عن صعود قوى إقليمية في مقابل تراجع قوى إقليمية أخرى ويبدو أن تأثير هذه الأحداث كان له انعكاسات واضحة ومباشرة على العلاقات التركية الإسرائيلية، فتركيا التي نجحت في إقامة علاقات ودية تقريبا مع كل دول المنطقة قد خسرت العديد من الأصدقاء على إثر هذه الأحداث، فقد ساءت علاقتها مع النظام السوري الذي أصبحت تساومه العداء كما أن علاقاتها مع إيران قد اضطربت على إثر موقفها من الأزمة السورية، وبسبب سوريا أيضا خسرت علاقاتها الطيبة مع روسيا على إثر حادثة إسقاطها للطائرة الروسية، ومع توتر علاقاتها مع العراق مؤخرا فإنه لم يبقى لها إلا توثيق علاقاتها مع إسرائيل، هذه الأخيرة التي لم تخفي هي الأخرى رغبتها في تقوية علاقاتها مع تركيا في مختلف المجالات.

المطلب الثالث: تأثير العوامل الدولية على سياسة تركيا الخارجية تجاه إسرائيل

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عرفت تركيا دخول مرحلة جديدة في سياستها الخارجية، فبعد أن كانت جزءا من المنظومة الغربية طوال حقبة الحرب الباردة وعقد التسعينيات، فإن تركيا حزب العدالة والتنمية أصبحت أكثر تنويعا لعلاقاتها الخارجية حيث تمكنت من بناء علاقات مع دول من العالمين العربي والإسلامي، لكن هذا لا يعني أن تركيا أصبحت بمعزل عن تأثيرات الواقع الدولي وسنتناول في ما يلي تأثير بعض العوامل الدولية

[1] حوادسي ، مرجع سابق، ص.137.

على سياسات تركيا اتجاه إسرائيل، والمتمثلة أساسا في تأثير كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

أولا/ الولايات المتحدة الأمريكية: تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على دفع تركيا نحو بناء علاقات قوية مع إسرائيل، فهذه الأخيرة هي حليف إستراتيجي لواشنطن في المنطقة، وتركيا شريك لها في حلف شمال الأطلسي وكلتا الدولتين لديهما دور مهم في إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وقد صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية عام 1998م على إثر مناورات عسكرية بحرية قامت بها الولايات المتحدة رفقة كل من تركيا وإسرائيل، حيث قال: " **إن الهدف الإستراتيجي الدائم للولايات المتحدة الأمريكية هو أن على تركيا وإسرائيل تعزيز تعونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية**"، ويعتبر اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر محرك لدعم العلاقات التركية –الإسرائيلية بحكم امتلاكه لوسائل الإعلام ولكبرى الشركات الأمريكية، لهذا فإن حالة العلاقات التركية–الإسرائيلية تعتبر محددا للعلاقات التركية–الأمريكية حيث تتأثر علاقة تركيا مع الولايات المتحدة كلما ساءت علاقتها مع إسرائيل، وهو ما يعتبر عامل ضغط إضافي على تركيا لتحسين علاقتها مع إسرائيل.[1]

ثانيا/ الاتحاد الأوروبي: كللت مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالفشل، رغم الإصلاحات الجديدة التي قام بها حزب العدالة والتنمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وقد كان السبب الرئيسي في عدم تقبل بعض الدول الأوروبية لانضمام تركيا هو هويتها ذات البعد الإسلامي.[2]

وبناءا على ذلك يمكن القول بأن الرفض الأوروبي لانضمام تركيا، كان دافعا لها لتوثيق علاقاتها مع إسرائيل فتعزيز العلاقات مع إسرائيل بنظر الأتراك سيساهم في إقناع دول الإتحاد الأوروبي بقبول انضمام تركيا حيث تحاول تركيا أن تثبت من خلال توطيد علاقاتها مع إسرائيل

[1] حوادسي ، مرجع سابق، ص ص. 100،101.

[2] محمد السماك، " الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي،" **جريدة المستقبل**، ع.1720، 11أكتوبر 2004، ص. 17.

بأنها غير متعصبة فهي دولة مسلمة تقيم علاقات طيبة مع دولة يهودية منبوذة من طرف الكثير من الدول الإسلامية، وبالتالي فانضمام تركيا للإتحاد الأوروبي لا يشكل تهديدا على النادي المسيحي الأوروبي، كما أن الساسة الأتراك يعتقدون بأن حدوث توتر في العلاقات التركية–الإسرائيلية يمكن أن يؤثر في مسألة انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من نفوذ على دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسيها بريطانيا فرنسا وألمانيا.[1]

ثالثا/ حلف شمال الأطلسي: انضمت تركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي سنة 1952م، وقد تم قبول عضوية تركيا في الحلف من أجل مواجهة المد الشيوعي، وحتى تكون أراضيها مخازن للقوات العسكرية الأمريكية، وفي المقابل كان الحلف ولا يزال الأداة التي تربط تركيا بدول الغرب، فطالما تلقت تركيا الدعم الكامل من الحلف الأطلس بهدف جعلها مركز القوة الاقتصادية والسياسة بالمنطقة وسيطرتها على أهم مصادر المياه والنفط وحماية المصالح الأمريكية، أما إسرائيل فقد دخلت في شراكة مع حلف شمال الأطلسي بدأ من عام 1994 في إطار الحوار المتوسطي للحلف، وبناءا على هذه الشراكة فقد أصبحت إسرائيل تقوم بمناورات عسكرية دورية مع تركيا وبعض بلدان الناتو، وهو ما من شأنه تعزيز العلاقات التركية خاصة في المجال العسكري الذي يعتبر أقوى قطاعات التعاون بين البلدين، لكن من الملاحظ أن تركيا قد استغلت عضويتها في الناتو للضغط على إسرائيل في عدد القضايا الخلافية، مثل: إعلان تركيا عن إلغاء مناورات "الأناضول" العسكرية الجوية، التي كان من المتوقع قيامها في إحدى القواعد العسكرية التركية والتي كان من المفترض أن تشارك بها إسرائيل إضافة إلى منع تركيا لإسرائيل من المشاركة في فعاليات أكبر قمة في تاريخ حلف شمال الأطلسي، انعقدت في شيكاغو الأمريكية سنة 2012م ورفضها أيضا السماح لإسرائيل بفتح مكتب لها في مقر الحلف في بروكسل.[2]

[1] حوادسي، مرجع سابق، ص ص. 105،106.

[2] المرجع نفسه.

الفصل الثالث:

تقييم السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل

تمهيد:

تضع تركيا في سياستها تجاه إسرائيل نصب عينيها مجموعة من المصالح التي تأمل تحقيقها، وقد استطاعت إلى حد الآن أن تحقق العديد من المكاسب من وراء هذه السياسة، إلا أنها في نفس الوقت قد عانت من العديد من الخسائر من جراء الطريقة التي تتعامل بها في علاقتها مع إسرائيل، وتواجه هذه العلاقة العديد من التحديات التي قد تعرقل وتعطل مسار تطورها الطبيعي وتدفع بها نحو التراجع إلى الخلف بعد أن قطعت خطوات كبيرة إلى الأمام، ومن أبرز هذه التحديات نجد ملف القضية الفلسطينية الذي مازال يلقي بظلاله على الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط ككل، إضافة إلى موضوع العلاقات الإسرائيلية مع إقليم كردستان العراق وتشجيعها على تنامي النزعة الانفصالية داخل الإقليم، وهو ما ترى فيه تركيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي، أما التحدي الثالث فإنه يكمن في طبيعة الدور الإقليمي الجديد لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، بحيث يتضمن هذا الدور في طياته نزعة قيادية للمنطقة مما قد يؤدي إلى تعارض السياسات التركية مع بعض القوى الإقليمية والدولية النشطة في المنطقة وعلى رأسها إسرائيل، وهو ما قد ينعكس سلبا على العلاقات بين البلدين.

وانطلاقا من كل هذا يمكن توقع الآفاق المستقبلية لطبيعة التعامل التركي مع إسرائيل، وذلك من خلال وضع مجموعة من الاحتمالات بالاستناد إلى مؤشرات تؤكد بأن هذه الاحتمالات هي احتمالات بالفعل واردة، بغض النظر عن مدى قوة كل احتمال مقارنة بالاحتمالات الأخرى.

المبحث الأول: مكامن النجاح والفشل في السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل

تعتبر تركيا من بين أوائل الدول التي اندفعت إلى الاعتراف بدولة إسرائيل وإقامة علاقات معها، وكان هذا الاندفاع على ضوء تأثير بعض عوامل البيئة الداخلية والخارجية لتركيا والتي دفعت بقوة نحو ضرورة إقامة علاقات تركية–إسرائيلية، وقد لعب عامل المصلحة دورا كبيرا في تحفيز هذا التوجه، ومع تعاقب الحكومات في تركيا وصولا إلى حكومة حزب العدالة والتنمية، فإن عامل المصلحة كان ولايزال محددا قويا في رسم السياسة التركية تجاه إسرائيل، وفي ما يلي سنتطرق إلى أبرز المصالح التي تتوخى تركيا تحقيقها من وراء سياستها المنتهجة تجاه إسرائيل، ثم نتطرق إلى أبرز المكاسب التي تم تحقيقها والخسائر التي انجرت عنها.

المطلب الأول: مصالح تركيا في علاقاتها مع إسرائيل

تعمل تركيا في إطار علاقاتها مع إسرائيل على تحقيق مجموعة من المصالح سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، ويمكن أن نوجز أبرز المصالح التي تتوخى تركيا تحقيقها في إطار هذه العلاقة في:

أولا/ تأكيد الطابع العلماني للجمهورية التركية: لطالما كانت النخب الحاكمة في تركيا ترى بأن التقرب من إسرائيل وبناء علاقات وطيدة معها، سوف يغير انطباع الغرب المسيحي تجاه تركيا المسلمة، وأنه من خلال هذه العلاقة يمكن كسب مساندة الولايات المتحدة الأمريكية وتغيير رأي دول الاتحاد الأوربي الرافضة لانضمام تركيا بسبب هويتها الإسلامية، فبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم سادت مخاوف لدى بعض الدوائر الغربية بسبب الخلفية الإسلامي للحزب، لهذا فإن حكومة أنقرة تحاول من خلال قدرتها على التعامل مع إسرائيل وتوطيد

العلاقات معها توجيه رسالة إلى الغرب مفادها تأكيد علمانية الدولة التركية وانسجامها مع القيم الغربية.[1]

ثانيا/ المحافظة على وحدة الكيان التركي: يعتبر الخطر الكردي من بين الدوافع التي وجهت بوصلة تركيا تجاه إسرائيل، حيث تعمل تركيا على الاستفادة من خبرات إسرائيل الفنية والعسكرة والأمنية والمعلوماتية للحد من نشاط حزب العمال الكردستاني والقضاء عليه، خصوصا وأن إسرائيل تتمتع بخبرة كبيرة في محاربة حركات المقاومة المسلحة في فلسطين.[2]

ثالثا/ الاستفادة من جماعات الضغط اليهودية: تحتضن تركيا مجموعات من الجالية اليهودية التي تتميز بثقل نوعي، خصوصا وأن أغلب أبنائها يتولون مفاتيح مؤثرة وفاعلة في المجتمع التركي، لاسيما في المجالين التجاري والصناعي، وترى تركيا بأنه بإمكانها التأثير من خلال اليهود الأتراك في اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يسطر على المؤسسات الإعلامية العالمية ويؤثر على عملية صنع القرار في واشنطن، وهو ما يمكن أن تستفيد منه تركيا في تحسين صورتها الخارجية لدى الرأي العام العالمي والحصول على الدعم السياسي في العديد من القضايا والمواقف.[3]

رابعا/ تدعيم القوة التركية: تدرك تركيا بأن التكنلوجيا والعلوم هي الميدان الأوسع لسباق الأمم، وهي الطريق الأسلم للتقدم والازدهار في كافة المجالات، لهذا فقد عملت على توثيق علاقاتها مع الدول المتقدمة، وفي هذا الإطار سعت تركيا وعملت على إقامة وتطوير علاقات استراتيجية مع إسرائيل المتطورة والمتقدمة تكنلوجيا وعسكريا، من أجل الاستفادة من هذه الميزات واستغلالها بما يخدم القوة والمصالح التركية، وبذلك ترى تركيا بأنها تستطيع التغلب

---

[1] حوادسي، مرجع سابق، ص.106.

[2] عبد الكريم كاظم عجيل، **العلاقات التركية–الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة** ، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014)،ص ص.47،48.

[3] نفس المرجع.

على التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها، من خلال تطوير وتحديث جيشها وجعله قادرا على مواجهة هذه التهديدات بكل فاعلية.[1]

خامسا/ المصالح الاقتصادية: يمكن لتركيا أن تستفيد من علاقاتها مع إسرائيل في المجال الاقتصادي بمختلف أبعاده، والاستفادة من الخبرات الاسرائيلية في مجالات متعددة كالزراعة والسياسات المائية، حيث تتمتع إسرائيل بقدرات متقدمة في هذا المجال ولديها تجربة تاريخية في التعامل مع مصادر المياه في فلسطين والجولان وجنوب لبنان،[2] إضافة إلى إمكانية تسهيل وصول تركيا إلى الأسواق والمؤسسات المالية العالمية التي يمارس فيها رجال الأعمال اليهود أدوار رئيسية، كما يمكن لتركيا أن تستفيد من عائدات آلاف السياح اليهود الذين يقصدون تركيا لقضاء عطلهم.

المطلب الثاني: مكامن الربح في السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل

تعلم تركيا جيدا أنه بإمكانها تحقيق مجموعة من المكاسب من خلال التقرب لإسرائيل، لذا فمن الملاحظ أنه رغم الخلافات السياسية بين البلدين، فإن العلاقات في المجالات الأخرى وبالخصوص المجال العسكري والأمني والمجال الاقتصادي لم تتأثر بشكل كبير، ومما لا شك فيه أن أي عمل لابد أن يشتمل على نتائج، وهذه النتائج بالضرورة تتوزع في اتجاهين، فإما أن تندرج في خانة الربح وإما في خانة الخسارة، وهذا الأمر ينطبق على السياسة التي انتهجتها تركيا تجاه إسرائيل خاصة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، حيث شهدت السنوات الأولى من حكم الحزب توطيد العلاقات التركية مع إسرائيل على مستوى كل الأصعدة، لكن سرعان ما ظهر للعلن توتر حاد في العلاقات السياسة والدبلوماسية بين البلدين، بسبب عدم تقبل إسرائيل للسياسات التركية الجديدة المبنية على البقاء على مسافة واحدة من الكل وتوطيد العلاقات مع جميع الأطراف في المنطقة، بما فيها أطراف ترفض إسرائيل التعامل معهم وترى

[1] الحباشنة، مرجع سابق، ص.48.

[2] سرور، مرجع سابق، ص.189.

فيهم تهديد مباشر على أمنها ومصالحها على غرار حركة حماس، كما أن بعض السلوكيات الإسرائيلية في المنطقة وبالخصوص تجاه الفلسطينيين قد أثارت حفيظة وانزعاج أنقرة التي نظرت إليها على أنها تزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة، لكن الظاهر أن هذه الخلافات السياسية لم تمنع تركيا من مواصلة علاقات عادية مع إسرائيل في المجالات الأخرى، وفي ما يلي نستعرض أهم المكاسب التي حققتها تركيا من خلال السياسات التي اتبعتها في تعاملها مع إسرائيل:

1-وجدت تركيا في إسرائيل حليفا استراتيجيا لها خصوصا وأن تركيا في حاجة إلى إعداد جيش قوي وحديث عدة وعددا، بسبب الأخطار الناجمة عن الأزمات الأمنية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط ، خصوصا على حدودها مع سوريا، إضافة إلى عودة حزب العمال الكردستاني إلى النشاط المسلح، وهنا مثلت إسرائيل الحليف الذي تعتمد عليه تركيا في مجال تزويدها بالأسلحة المتطورة من جهة، وكذلك في كسب التأييد الأمريكي والغربي من خلال اللوبي اليهودي النافد في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، خاصة بعد توتر العلاقات التركية في الآونة الأخيرة مع العديد من الدول مثل إيران وروسيا والعراق.

2- من إيجابيات هذه العلاقة أيضا أنها منحت الجيش التركي قوة أكبر في مراقبة تحركات حزب العمال الكردستاني، من خلال التعاون الاستخباراتي مع إسرائيل، والذي كانت السبب الرئيسي في إلقاء القبض على زعيم الحزب عبد الله أوجلان وإدخاله السجن سنة 1999م، كما أن المعدات الحديثة ووسائل المراقبة المتطورة التي تقدمها إسرائيل جعلت الجيش التركي أكثر قوة في مواجهة الأعمال التي يشنها الأكراد ضد تركيا.[1]

3- استطاعة تركيا الحصول على العديد من المساعدات المتنوعة من الولايات المتحدة الأمريكية عبر البوابة الإسرائيلية، إضافة إلى كسب الموقف الأمريكي الداعم لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي، ومحاولة الاستفادة من النفود الأمريكي في أوربا من أجل تحقيق هذا المسعى،

[1] حدر جاسم محمد محمود، **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي و مستقبلها**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم، 2014)، ص ص.92،93.

وبالفعل فإن الولايات المتحدة مارست ومازالت تمارس الضغط على الدول الأوربية من أجل القبول بانضمام تركيا.[1]

4- من خلال السياسة التي انتهجتها تركيا تجاه إسرائيل تمكنت من تحقيق توازن عسكري في المنطقة، عبر نقطتين: الأولى من خلال تحديث الجيش التركي بأحدث الأسلحة المتطورة، والثانية عبر مواصلة الالتزام بالخطوات والنقاط التي جاءت في "الاتفاق الاستراتيجي" لعام 1996م، وهو ما منح تركيا رفقة إسرائيل تفوقا كبيرا على دول المنطقة وعلى مختلف المستويات الجوسياسية والجيواستراجية، فتركيا اليوم تتبع سياسة تتميز بالعداء–التنافس– الاختلاف مع العديد من دول المنطقة، منها دول عربية مثل سوريا(نظام الأسد)، ومصر بعد الاطاحة بحكم الاخوان المسلمين، ودول غير عربية مثل إيران وروسيا وأرمينيا، ورغم أن حزب العدالة والتنمية اتبع سياسة تصفية الخلافات مع دول الجوار، حيث نشطت الدبلوماسية التركية وقامت بتحسين العلاقات مع مختلف الدول الاقليمية المجاورة، إلا ان هذه العلاقات عادت لتسوء من جديد مع العديد من الدول، والتحالف مع إسرائيل هو فقط الذي يمنح تركيا قوة وتفوق في مواجهة هذه العداءات والاختلافات.[2]

5- تمكنت تركيا أيضا من خلال استعمالها لخطاب سياسي مناوئ لإسرائيل في السنوات الأخيرة منذ الحرب على غزة سنة 2008م، من كسب ود مختلف الشعوب والحكومات العربية وبالخصوص قبل اندلاع الأحداث العربية سنة 2011م، كما استفادة داخليا من كسب تأييد الشعب والتفافه حول الحكومة.

6- بناء علاقات اقتصادية متينة مع إسرائيل واللوبيات اليهودية يفتح المجال أمام تركيا للوصول إلى المؤسسات المالية العالمية، وقد تمكنت سابقا من الحصول على قروض دولية عبر الوساطة الإسرائيلية، بحيث كانت تركيا في أمس الحاجة لهذه الأموال لدعم اقتصادها ومعالجة مشاكلها المالية والاقتصادية.

---

[1] عجيل، مرجع سابق، ص.129.

[2] الحباشنة، مرجع سابق، ص.192.

المطلب الثالث: مكامن الخسارة في السياسة التركية تجاه إسرائيل

رغم المكاسب التي حققتها تركيا في سياستها تجاه اسرائيل إلا أنها في نفس الوقت خسرت بعض المزايا والأدوار التي كان من الممكن أن تضطلع بها في المنطقة، لو اتبعت نمط آخر في سياستها تجاه إسرائيل، رغم أن المسؤولين الأتراك يحاولون إنكار العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل لكسب الرأي العام والمجتمعات العربية والإسلامية بالخصوص وتسهيل مد الجسور مع العالمين العربي والاسلامي، من خلال تسليط الضوء على الخلاف السياسي الذي حدث بينها وبين إسرائيل على إثر الحرب على غزة وحادثة سفينة مرمرة، وفي ما يلي نشير إلى أهم الخسائر التي نشأت من جراء السياسة التي اتبعتها تركيا تجاه اسرائيل:

1- إن التوجهات الغربية في السياسة الخارجية التركية تركيا ورغبتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعلاقاتها مع اسرائيل قد جعلتها تتبنى مواقف مطابقة للمواقف الإسرائيلية في العديد من القضايا المتعلقة بالمنطقة العربية، خاصة بعد الأحداث التي اندلعت سنة 2011م والتي لا تزال تداعياتها تلقي بضلالها على المجتمعات العربية إلى اليوم، وبالتالي فإن هذا التوافق في الرؤى بين تركيا وإسرائيل قد قرأ من بعض النخب العربية على أنه معادات للعرب، وأن تركيا تنافق في سياستها التي تظهرها للعالمين العربي والاسلامي، وهذا ما رسم لدى الكثير من العرب سواء على مستوى المجتمعات أو على بعض المستويات الرسمية صور سيئة عن تركيا، مفادها أن تركيا هي دولة إسلامية تتبنى مخططات غربية معادية للمصالح العربية.

2- إن تعنت تركيا في عدم إعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية مع إسرائيل إلى حالتها الطبيعية، رغم أن العلاقات العسكرية الأمنية والاقتصادية تسير بصورة طبيعية، راجع إلى إيمان تركيا بأن إسرائيل تتفهم موقفها وتتفهم الاحراج الكبير الذي واجهته تركيا تجاه العاملين العربي والاسلامي، بعد قيام إسرائيل وهي احدى أهم حلفائها في المنطقة بشن حرب عنيفة على قطاع غزة، وبالتالي فتركيا ترى أن إسرائيل ستصبر على سلوكها السياسي إن هي واصلت علاقاتها العسكرية والاقتصادية معها، فقد صرح الرئيس التركي في شهر جانفي الماضي قائلا:" **إن إسرائيل بحاجة إلى دولة مثل تركيا في**

المنطقة،"[1] لكن الظاهر أن إسرائيل قد لجأت إلى الضغط على تركيا عبر استخدام العديد من الأوراق التي من أهمها ورقة الأكراد، وهذا قد يكون من بين أهم التفسيرات التي يمكن تقديمها لعودة نشاط حزب العمال الكردستاني من خلال العمليات المسلحة والتفجيرات التي يقوم بها في تركيا، بعد أن ظهر في فترة معينة بأن الأكراد قد وصلوا إلى شبه قناعة باستحالة الحلول العسكرية، وأنهم على استعداد للوصول إلى تسوية،[2] لكن يبدوا أن النفوذ الاسرائيلي مع الأكراد شمال العراق قد أسهم بشكل كبير في عودة الأعمال المسلحة، والواقع أن اسرائيل وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لم يسبق أن أبدتا أي اهتمام أو قلق تجاه حزب العمال الكردستاني رغم أن تركيا الحليفة لهما تصنفه ضمن الجماعات الارهابية في المنطقة، بل الأكثر من ذلك أن اسرائيل قد أظهرت بعض التعاطف الخفي مع أزمة الأكراد في العالم، وتجنبت مشاركة أنقرة في التعاون ضد حزب العمال الكردستاني بشكل مباشر وواضح للعلن، معتبرة الوضع في الأساس قضية تركية داخلية.[3]

3- أظهرت الحرب على جنوب لبنان سنة 2006م إضافة إلى الحرب والحصار الإسرائيلي على غزة في ظل تعبير تركيا عن رفضها لهذه السلوكات، أن تركيا عاجزة عن لعب أدوار فعالة في المنطقة، كما أن تعثر عملية السلام في المنطقة بسبب السلوكات الإسرائيلية قد جعل تركيا تبتعد نوعا ما عن هدفها الأساسي المتمثل في لعب دور إقليمي مؤثر في كل التفاعلات التي تتم في المنطقة، فعملية تحولها إلى قوة إقليمية عظمى لابد أن تمر عبر بقاءها على مسافة من واحدة من جميع الأطراف، وبالتالي فإن التحالف الاسرائيلي التركي وحرب إسرائيل على غزة قد عرقل هذا المسعى.

---

[1] Marie VERDIER, Israël et la Turquie renouent après des années de brouille, sur : http://www.lacroix.com/article/imprimer/Monde/IsraeletlaTurquierenouentapresdesannees debrouille , (22/04/2016).

[2] محفوظ عقيل، **تركيا و الأكراد كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص.111.

[3] عجيل مرجع سابق، ص.132.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية

تعترض العلاقات التركية الإسرائيلية مجموعة من التحديات التي بإمكانها أن تؤثر سلبا على مسار التطور الطبيعي لهذه العلاقات، ورغم أن هذه التحديات لا تمثل كلها تهديدا فعليا للعلاقات التركية الإسرائيلية، إلا إنها تؤثر بشكل أو بآخر على مسار هذه العلاقات، ويجب على الدولتين أخدها بعين الاعتبار في حالة ما إذا أرادتا أن تستمرا مستقبلا في علاقات ودية قوية، و من بين أبرز هذه التحديات نجد مشكل القضية الفلسطينية، إضافة إلى قضية العلاقات الإسرائيلية مع إقليم كردستان العراق وتحفيزها له على الانفصال، وأخيرا الدور التركي الجديد الذي يرى بأنه على تركيا أن تكون طرفا قياديا في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: مشكل القضية الفلسطينية

يذهب الكثيرون إلى القول بأن الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية هي العامل الرئيسي وراء توتر العلاقات السياسية بين تل أبيب وأنقرة، على إثر توجيه هذه الأخيرة لانتقادات حادة للسلوكات الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ومطالبتها برفع الحصار عن قطاع غزة، خاصة وأن هذا الموقف يتطابق مع توجهات الرأي العام التركي المساند للقضية الفلسطينية، غير أن المتمعن في السياسة الخارجية التركية سوف يدرك بأن الخلفيات الإسلامية لحزب العدالة والتنمية لم تكن أبدا عاملا حاسما ومباشرا في سلوكات السياسة التركية تجاه إسرائيل، ومن أجل فهم طبيعة هذه السلوكات بروح من الموضوعية، فإنه يتوجب علينا تناولها في إطار السياق العام للسياسة الخارجية التركية، والمتمثل في سياسة "العمق الاستراتيجي" و"تصفير المشكلات".[1]

يتطلب تحقيق الأجندة التركية في منطقة الشرق الأوسط استقرارا إقليميا، وتعتبر القضية الفلسطينية في صلب معظم المشاكل والحروب التي شهدتها المنطقة خلال العقود

[1] مركز الزيتونة للدراسات، التقرير الاستراتيجي22، **الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية**، ماي 2010، ص2.

الماضية، ويعود ذلك أساسا إلى السلوكات الاسرائيلية العنيفة التي تتبعها في تعاملها مع الفلسطينيين، وبقاء هذه القضية من دون حل معناه بقاء منطقة الشرق الأوسط مشتعلة، وهو ما يلقي بظلاله على المنطقة ككل، ويرى الأتراك بأن ذلك سوف يؤثر سلبا على الأوضاع في تركيا، وسوف يعرقل مساعي الدبلوماسية التركية في بناء علاقات متقاربة مع جميع الأطراف في المنطقة، حيث تقف تركيا في إطار هذه العلاقات على مسافة واحدة من الجميع بالشكل الذي يسمح لها من بناء علاقات ودية ولعب دور الوسيط، في حل مشاكل وأزمات المنطقة.[1]

يبدو أن السلوكات الإسرائيلية العنيفة ضد الفلسطينيين خاصة في قطاع غزة، قد عرقلت مساعي الدبلوماسية التركية في المنطقة، فعمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين معروف لدى الجميع، لذا فإن السلوكات الاسرائيلية العنيفة ورفضها مبدأ الحوار، ومواصلتها سياسة بناء المستوطنات وعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة، كل هذا يضع تركيا في حرج أمام العديد من الشعوب والحكومات العربية والاسلامية الصديقة، ويحد من قدرة تركيا على المضي في تحقيق هدفها الاستراتيجي في المنطقة.

مما سبق يبدو بأن مسألة القضية الفلسطينية تمثل تحدا حقيقيا في وجه تنمية و تطوير العلاقات التركية–الإسرائيلية، فتركيا تجد نفسها مضطرة في كل مرة تقوم فيها إسرائيل بشن حرب أو القيام بتنفيذ اغتيالات ضد الفلسطينيين، على أن تبقى على مسافة بعيدة نوعا ما من إسرائيل حتى لا تظهر بمظهر الحليف المتورط بهذه الأعمال رفقة إسرائيل، لهذا فإنها تحرص على انتقاد السياسات الإسرائيلية العنيفة، وتدعوا إلى ضرورة الالتزام بالحوار الجدي من أجل إيجاد حل سلمي يضع حد لتداعيات القضية الفلسطينية على منطقة الشرق الأوسط، ويفسح المجال أمام السياسة التي تدعو إلى "صفر مشاكل" لأنقرة مع جيرانها وبالخصوص العرب والمسلمون، ويمهد الطريق أمام حكومة حزب العدالة والتنمية كي تلج بوابة الشرق الأوسط باعتبارها فضاء حيوي استراتيجي.

[1] مركز الجزيرة للدراسات، علي حسين باكير وعدنان أبو عامر، **تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي**، 2012/11/06،ص.3.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن ذكر القضية الفلسطينية ضمن التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإسرائيلية، ليس معناه بأن هذه القضية قد سبق وأن تسببت في دخول الدولتين في حالة عداء مفتوح بإمكانه إدخال الدولتين في مواجهة مباشرة، أو أن يدفع بتركيا إلى مراجعة حساباتها في الاعتراف بوجود دولة إسرائيل ، فتركيا ورغم ما قيل عن خلافها مع إسرائيل الذي بلغ أوجه في ظل حكومة العدالة والتنمية على إثر الحرب و الحصار الذي فرضته إسرائيل على غزة، إلا أنها إسرائيل ما تزال معها بـ60 معاهدة أمنية وعسكرية مفعلة، كما أن تركيا تعتبر الشريك التجاري الأول بالنسبة لإسرائيل و ما تزال معدلات التبادل التجاري بين البلدين في تصاعد مستمر، لذى فإن ذكر القضية الفلسطينية ضمن التحديات التي تواجه العلاقات التركية–الإسرائيلية إنما المقصود به أنها قد تعرقل عملية التطور الطبيعي للعلاقات بين البلدين.[1]

المطلب الثاني: التدخل الإسرائيلي في كردستان العراق

تعد القضية الكردية من أهم القضايا التي تشغل بال صانع القرار في تركيا على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، وهي تندرج في إطار ما يصطلح عليه "قومية السياسة الخارجية"، فالقومية الكردية تحتل المرتبة الثانية بعد القومية التركية في تركيا، والأكراد يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان ثماني عشرة ولاية تركية، وعدد سكان أكراد تركيا يزيد عن عدد أكراد العراق وإيران، ويشغل الأكراد تركيا حيزا إقليميا أكبر من الحيز الذي يشغله أكراد تلك الدولتين، لهذا فإن الدولة التركية تعطي أهمية بالغة لمسألة الأكراد ليس فقط في تركيا وإنما أيضا في الدول المجاورة وخصوصا العراق، فالقضية الكردية بالنسبة لأنقرة لديها امتداد إلى ما وراء الحدود التركية، لهذا فإن منطقة كردستان العراق هي منطقة هي منطقة حيوية بالنسبة للأمن القومي

[1] مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص.3.

التركي، وأي تدخل من أي قوى إقليمية أو دولية في هذا الإقليم يمس بشكل أو بآخر الأمن القومي والمصالح التركية.[1]

خريطة رقم 02: توضح امتداد إقليم كردستان في الشرق الأوسط (كردستان الكبرى)

المصدر: http://media.alarabpost.com/ar/editor/kurdistan-8201_c.jp

تتحدث الكثير من التقارير عن علاقات وطيدة تربط إقليم كردستان العراق بإسرائيل، والظاهر أن هذه العلاقات ليست وليدة اليوم وإنما هي علاقات قديمة توطدت أواصرها في عهد الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، حيث كانت إسرائيل تقدم المساعدات المختلفة للأكراد، من خلال إرسال المستشارين والمدربين وعقد تدريبات على أراضيها للجنود الأكراد وتقديم كم هائل من الذخائر والمواد الحربية للمساعدة على مواجهة الجيش العراقي.[2]

والحقيقة أن إسرائيل ما تزال تتمتع بعلاقات قوية مع إقليم كردستان العراق في مجالات مختلفة، فقد كشفت صحيفة "الفايننشال تايمز" البريطانية في أوت 2015 أن 75% من واردات إسرائيل النفطية واردة من إقليم كردستان العراق، وقد بررت تل أبيب ذلك بأنه خطوة تأتي في

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **العلاقات العراقية-التركية، الواقع والمستقبل**، (الأردن: دار زهران، ط1، 2010)، ص.211.

[2] شلومو نكديمون، **الموساد في العراق و دول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية و الكردية**، ترجمة بدر عقيلي، (الأردن: دار الجليل، 1997)، ص.119.

إطار حرصها على تعزيز قدرة حكومة أربيل على مواصلة حربها على التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، والواقع أن الاستراتيجية التي تتبعها إسرائيل في علاقتها مع إقليم كردستان العراق تتجاوز بكثير مسألة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية، فهي نابعة من رغبة إسرائيلية قديمة في تأمين الشروط المناسبة لحكومة أربيل لإعلان استقلال الإقليم عن العراق، ولم يخفي المسؤولون الإسرائيليون دعمهم لإقليم كردستان العراق، حيث أعلن رئيس الوزراء الوزراء الإسرائيلي بن يامين ناتنياهو في أكثر من مناسبة عن دعم إسرائيل لـ" **تطلع الشعب الكردي لتقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة**"، في حين لم يتردد وزير الخارجية الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان في 22 جوان 2014م في اتصال هاتفي بنظيره الأمريكي جون كيري على حثه لتغيير الموقف الأمريكي من استقلال كردستان العراق على اعتبار أن العراق مقسم عمليا،[1] ومما يثبت صحة ما جاء عن العلاقات الوطيدة بين إقليم كردستان العراق و إسرائيل، هو ما نقلته صحيفة يديعوت أحرنوت الاسرائيلية عن قيام جنود إسرائيليين بتدرب أكراد شمال العراق من رجال ونساء على حمل السلاح، ونشرت الصحيفة صورا لعملية التدريب، من بينها صورة امرأة كردية تتدرب على يد إسرائيلي وهي محجبة.[2]

تنظر تركيا بعين الريبة إلى علاقات إسرائيل مع إقليم كردستان العراق، وأكبر ما تخشاه هو أن تتحقق مخاوفها في انفصال الإقليم وما قد ينجر عنه من تأجج المطالب القومية لأكراد تركيا، لهذا فقد توجهت سياستها منذ أمد بعيد نحو العمل على منع حصول حكومة أربيل على المزيد من الاستقلال وهو موقف يعتبر تقليديا بالنسبة لتركيا، ويبدو أن حكومة العدالة والتنمية في تركيا قد فضلت التقرب من أربيل لضمان عدم تحقق مخاوفها، وذلك من خلال العمل على

[1] موقع فلسطين أونلاين،" الأبعاد الاستراتيجية في علاقات إسرائيل بكردستان العراق،" في: http://www.felesteen.ps/print/news/145591، (2016/04/13).

[2] صلاح عبد اللطيف، " القصة الكاملة لعلاقات إسرائيل بالأكراد،" في: http://www.alnoha.com/read/a/89ah.htm، (2016/04/14).

إقامة علاقات قوية بين الطرفين، وربط اقتصاد إقليم كردستان بتركيا وجعله يعتمد بشكل كبير عليها، الأمر الذي يعد دافعا قويا لأربيل للعمل وفق المعايير التركية.[1]

من خلال ما سبق يظهر تناقض كبير وتعارض واضح للسياستين التركية والاسرائيلية تجاه إقليم كردستان العراق، فالأولى أكثر ما تخشاه هو انقسام العراق واستقلال الاقليم، أما الثانية فأكثر ما تتمناه هو حدوث هذا السيناريو، ونظرا لكون مسألة انفصال إقليم كردستان العراق هي مسألة تمس بشكل مباشر الأمن القومي التركي وسلامة ووحدة الأراضي التركية، فإنه من غير المستبعد أن تظهر في أي وقت مشاكل وتوترات في العلاقات التركية–الإسرائيلية، تنشأ عن تبعات العلاقات الإسرائيلية بإقليم كردستان العراق، والتحفيزات التي تقدمها للإقليم لتشجيعه على الانفصال.

المطلب الثالث: التطلعات التركية لدور قيادي في المنطقة

بعد أن كان الحضور الإقليمي لتركيا ينحصر سابقا في اعتمادها على علاقاتها الاستراتيجية مع حلفائها الغربيين، فإن تركيا حزب العدالة والتنمية قد صنعت لنفسها دورا جديدا في منطقة الشرق الأوسط يتوافق مع إمكانياتها وقدراتها، ولم تعد تكتفي فقط بتحالفها مع القوى الغربية الفاعلة.

هذا التوجه التركي الجديد تم رسمه من خلال العودة إلى العمق الجغرافي والتاريخي لتركيا تحت عنوان "العثمانية الجديدة" مع الأخذ في الحسبان المصالح القومية التركية والمتغيرات الدولية والإقليمية، في عملية بناء مكانة إقليمية هامة في الشرق الأوسط، تلعب من خلالها تركيا دورا رئيسيا ومؤثرا في مختلف القضايا والتفاعلات التي تشهدها المنطقة، من خلال تقوية وتدعيم العلاقات مع الدول والأطراف الشرق أوسطية، ولعب دور تركي فاعل لحل القضايا

[1] The Washington Institute for Near East Policy , Soner Cagapty and Tyler Evans, TURKY'S CHANGING RELATIONS WITH IRAQ :Kurdistan up Baghdad Dawn , october 2012,p .9.

الشائكة والمعقدة بالمنطقة، مع التركيز على بناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف، وفقا لما تنص عليه نظرية العمق "الاستراتيجي" التي تحكم توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة.[1]

هذا التوجه السياسي الجديد لتركيا تجاه جوارها الإقليمي وتجاه العالم تمت صياغته وفقا لمصالح تركيا ورؤيتها الخاصة للأحداث، وقد صرح داود أغلو لما كان وزيرا للخارجية عن هذا التوجه قائلا: "**إننا ننظر إلى العالم من أنقرة** " في إشارة واضحة إلى أن التوجه التركي الذي كان قائما على خدمة المصالح الغربية والأمريكية على وجه الخصوص، قد أصبح اليوم من الماضي، وظهر هذا التوجه فعليا منذ السنوات الأولى لحكم حزب العدالة والتنمية، عندما رفضت تركيا السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أرضيها ومجالها الجوي لضرب العراق سنة 2003م، لأن الموقف التركي كان مخالف للمواقف الغربية وبالخصوص الأمريكية والإسرائيلية بشأن ضرب العراق.[2]

يبدو من خصائص الدور التركي الجديد بأن إسرائيل لن تستسيغه بسهولة، نظرا لتعارضه مع طموحات تل أبيب في العديد من النقاط، وبالتالي فإن تعارض المصالح بين البلدين قد ينعكس بشكل مباشر على العلاقات بينهما، ويمكن أن نذكر في هذا الإطار مثال بسيط عن التعارض في توجهات سياسات كل من تركيا وإسرائيل، عندما اشترط أحمد داود أغلو بعد تلقيه دعوة لحضور مؤتمر في إسرائيل حين كان وزيرا للخارجية، أن يزور غزة ويلتقي القيادات الفلسطينية فيها، تحت شعار علاقات تركيا المتوازنة مع الجميع، لكن إسرائيل رفضت هذا الطلب، فقام الوزير التركي بإلغاء زيارته إلى إسرائيل.[3]

ظهرت في إسرائيل أصوات رسمية وغير رسمية رافضة لتوجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة، فقد صدرت نشرية عن مركز الأمن القومي الإسرائيلي في شهر أكتوبر سنة 2010م جاء فيها: " **إن قضية أسطول الحرية وسيطرة سلاح البحرية الإسرائيلية على سفينة مرمرة،**

---

[1] الشرطي، مرجع سابق، ص.143.

[2] أبو مطلق، مرجع سابق، ص.81.

[3] البرصان، مرجع سابق، ص ص.162،163.

لم تكن السبب وإنما المسرع فقط لتدهور العلاقات بين البلدين، على خلفية تطبيق سياسة العمق الاستراتيجي في السياسة الخارجية التركية، حيث اعتُبرت حملة الرصاص المصبوب في غزة بعد ساعات من زيارة رئيس الوزراء إيهود أولمرت إلى أنقرة، ووقف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل بوساطة تركية على إثر صعود حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل، كتوجيه إهانة لقادة الحكم التركي، قضية الأسطول التركي فاقمت فقط وعمقت الأزمة في العلاقات".[1]

مما سبق يمكن القول بأن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، ورغبتها في بناء مكانة ودور إقليمي قيادي، بإمكانه أن يشكل تحديا حقيقيا في وجه العلاقات التركية مع بعض القوى الإقليمي والدولية، وعلى رأسها إسرائيل، نظرا لما يتضمنه هذا المسعى من سياسات متعارض مع السياسات والتوجهات الإسرائيلية، التي تبحث في تركيا عن حليف لها يدعمها في مختلف توجهاتها، وليس عن قائد إقليمي يملي عليها ما يجب أن تفعله.

[1] نفس المرجع، ص.164.

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للتعامل التركي مع إسرائيل

تعكس السياسة التركية تجاه إسرائيل خصوصية الحالة التركية التي تحكمها العديد من المحددات والمتغيرات، والتي في مجموعها تشكل مكونات السياسة الخارجية والدور التركي، وقد يبدو نموذج العلاقات التركية–الإسرائيلية غريبا أو غير مألوف، ففي حين نجد أن العلاقات على المستوى السياسي والدبلوماسي يطبعها نوع من التوتر والعداء في الخطاب السياسي، فإن العلاقات الاقتصادية والأمنية العسكرية تسير بشكل طبيعي، ومن أجل فهم هذه العلاقة وفهم الطريقة التي تتعامل بها تركيا مع إسرائيل وتوقع الآفاق المستقبلية التي يمكن أن تؤول إليها، لابد من الأخذ بعين الاعتبار السياق الداخلي والدولي والإقليمي الذي يحدد إطار السلوك السياسي لتركيا، ويحدد توازنات القوى التي تسعى لتحقيقها.

وانطلاقا من ذلك سنحاول فيما يلي توقع الآفاق المستقبلية لطبيعة التعامل التركي مع إسرائيل، من خلال الاعتماد على مجموعة المؤشرات المؤثرة على توجهات السياسة الخارجية التركية، وبالتحديد سياستها تجاه إسرائيل.

المطلب الأول: سيناريو تنمية وتطوير العلاقات لتحالف وثيق

إن احتمال قيام تركيا بالعمل على تنمية علاقاتها مع إسرائيل وتطويرها إلى مستوى تحالف وثيق، بدأً بالمستوى السياسي فالعسكري والاقتصادي، هو احتمال مطروح وبقوة، إذا ما اعتمدنا في تحليلنا على مجموعة من المؤشرات المتمثلة في:

1–العلاقات التاريخية بين البلدين: يعول الكثير من الباحثين على أن الجذور التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية سوف تمنع على منع تردي العلاقات بين البلدين.[1] فبالعودة إلى تاريخ العلاقات التركية–الإسرائيلية، سنجد بأن تركيا هي أول دولة ذات أغلبية مسلمة تعترف بإسرائيل عام 1949م، وقد شاركت رفقة الولايات

[1] عجيل، مرجع سابق، ص.260.

المتحدة الأمريكية وفرنسا في الوساطة بين الدول العربية المشاركة في حرب 1948م من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.[1] كما أن مراجعة المسار التاريخي للعلاقات التركية-الإسرائيلية يظهر بأنها مرت بمراحل من التوترات كانت جلها على خلفية الصراع العربي الإسرائيلي، وقد وصل التوتر في بعض الحالات إلى حد سحب السفراء، ثم ما تلبث العلاقات أن تعود إلى وضعها الطبيعي وتواصل مسار تطورها، وذلك لما يجمع الطرفين من قواسم استراتيجية مشتركة.[2] وبما أن التوتر الأخير في العلاقات السياسية والدبلوماسية والذي لم يكن مؤثرا بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية والعسكرية هذه المرة هو الآخر سببه المباشر هو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لذا فمن المتوقع أن العلاقات السياسية بين أنقرة وتل أبيب سوف تعود إلى سابق عهدها، وسوف تعمل تركيا على الانفتاح مجددا على إسرائيل، وما التوتر السياسي الذي حصل إلا سحابة صيف عابرة.

2- يهود تركيا: يعود تأصيل النفود اليهودي في تركيا عبر التاريخ إلى حركة، "يهود الدونمة*"، التي بدأت منذ السنوات الأولى لهجرة اليهود من الأندلس نحو الدولة العثمانية في القرون الوسطى، و الذين استطاعوا أن يؤسسوا لأنفسهم نفوذا داخل الدولة العثمانية واستمر بعد تأسيس الجمهورية التركية الحديثة ولا يزال قائما إلى يومنا هذا، وذلك من خلال تغلغلهم داخل نظام الدولة السياسي والاقتصادي والإعلامي، حيث تمكنوا من السيطرة على العديد من الأجهزة المهمة في تركيا وعلى رأسها الأجهزة الإعلامية القوية في البلاد،[3] كما أنهم استطاعوا أن يسيطروا على أهم المرافق الحيوية

---

[1] الغول، مرجع سابق، ص.155.

[2] عجيل، مرجع سابق، ص.161.

* يهود الدونمة هم جماعة سياسية من اليهود أظهروا الإسلام وأبطنوا اليهودية، سكنوا منطقة غرب آسيا الصغرى وأسهموا في تقوض الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة عن طريق دعم جماعة الاتحاد والترقي، ولهم براعة في مجال الإعلام والثقافةوالاقتصاد. للمزيد أنظر: **المعجم السياسي**، وضاح زيتون، (الأردن دار المشرق الثقافي،2006)، "مادة يهود الدونمة"، ص.359.

[3] درويش، مرجع سابق، ص415.

في الاقتصاد التركي، وهم يعدون اليوم من أهم رجال الأعمال في تركيا، ولديهم روابط قوية تربطهم برجال السياسة الأتراك، وقد استخدموا هذا النفوذ في الكثير من المرات للضغط نحو توطيد العلاقات التركية مع إسرائيل، وقد تمكنوا من تحقيق نتائج مؤثرة في العديد من الحالات، وبالتالي فمن المتوقع أن يلعب هذا العامل دورا فاعلا في دفع تركيا نحو تحسين علاقاتها مع إسرائيل وتطويرها.[1]

3-مشاكل تركيا الداخلية والخارجية: تواجه تركيا مجموعة من المشاكل الداخلية والخارجية، التي يؤثر كثير منها على توجهات سياستها الخارجية، وبعض هذه المشاكل التي تعاني منها تركيا يمكن أن يكون عامل محفز لها لتوطيد وتقوية علاقاتها مع إسرائيل.

أبز مشكل تعاني منه تركيا داخليا هو مسألة الأكراد، فسياسة حزب العدالة والتنمية تجاه حزب العمال الكردستاني لم تخرج بالنتائج المتوقعة، فبعد العفو عن مجموعة كبيرة من مقاتلي الحزب الذين عادوا على إثر ذلك من العراق إلى تركيا، وكذلك فك أسر زعيمهم عبد الله أوجلان، ناهيك عن الحرية السياسية التي منحة للأحزاب الممثلة للأكراد، والحريات الأخرى الممنوحة على المستوى الثقافي، نجد في المقابل أن حزب العمال الكردستاني قد عاد إلى العمل المسلح من خلال قيامه بعمليات وتفجيرات في أنحاء متفرقة من تركيا، وللعلم فإن تركيا تعتمد في مواجهتها للعناصر المسلحة لحزب العمال الكردستاني على طائرات التعقب من دون طيار من صنع إسرائيلي، كما تعتمد على العديد من المعدات العسكرية الأخرى إسرائيلية الصنع، لهذا فإن تركيا مضطرة إلى اللجوء لإسرائيل كلما اشتدت حدة الصراع الداخلي مع الأكراد، كما أن التقرب من إسرائيل قد يعد سبيلا ناجعا للحصول على معلومات استخباراتية حول تحركات عناصر حزب العمال الكردستاني خارج الأراضي التركية.[2]

[1] عجيل، مرجع سابق، ص.ص.261،262.

[2] عجيل، مرجع سابق، ص.163.

أما على المستوى الخارجي فإن أبرز مشكل يمكن أن يدفع بتركيا نحو مزيد من الانفتاح والتعاون مع إسرائيل هو تردي العلاقات التركية مع العديد من القوى الإقليمية والدولية، فبعد أن نجحت تركيا إلى حد بعيد في تفعيل مبدأ "تصفير المشاكل" وتمكنت من حل مشاكلها الخارجية مع العديد من الدول، عادت تداعيات الأحداث العربية التي اندلعت منذ 2011م لتلقي بظلالها على العلاقات الخارجية لتركيا، حيث ظهرت توترات على علاقاتها بالعديد من الدول على غرار روسيا و إيران وسوريا والعراق ومصر، وبالتالي فإن دوافع التوجه نحو إسرائيل بالنسبة لتركيا قد ازدادت اليوم أكثر من أي وقت مضى، بل إن تركيا مضطرة في حال ما إذا استمرت علاقاتها الخارجية بالسير في هذا المنحى السلبي أن تلجئ إلى بناء حلف استراتيجي وثيق مع إسرائيل.

4- **التقدم في إيجاد حل للقضية الفلسطينية:** يبدو أن علاقات تركيا مع إسرائيل غير مرشحة للقطيعة في ظل رغبة تركيا في زيادة نفوذها، واستمرارها في لعب دور الوسيط خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد ساعدت حالة الفراغ السياسي التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط من غياب للدول العربية كلاعب أساسي في القضية الفلسطينية، تركيا على أن تلعب دورا نشطا في مجريات الأحداث،[1] وبالرغم من أن تركيا هي أكثر الدول الإسلامية تقاربا مع إسرائيل، إلا أن الدبلوماسية التركية لم تتوانى عن رفض العديد من السلوكات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وقد كان ذلك العامل الأبرز في توتر العلاقات التركية-الإسرائيلية في العديد من المرات، وبالتالي فيمكن القول بأن التقدم في إيجاد حل للقضية الفلسطينية سوف يكون له أثر مباشر على السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل وسيشجع تركيا على مزيد من الانفتاح والتعاون معها، فتركيا تعتبر من أكبر الداعمين لمبادرات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتعمل من أجل استمرار المفاوضات، وبالتالي فنجاح التسوية أو على الأقل العودة الجدية إلى التفاوض سيفتح بابا واسعا أمام توطيد العلاقات التركية-الإسرائيلية.

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات، **تقرير معلومات بعنوان: تركيا والقضية الفلسطينية**، لبنان، 2010، ص.56.

5- **العلاقات مع الغرب(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي):** لطالما نظرت تركيا إلى إسرائيل على أنها بوبتها إلى الغرب، فقد عملت منذ منتصف القرن الماضي على استغلال علاقاتها مع إسرائيل لتحسين علاقاتها وتوجهاتها الغربية، فتركيا لا تنظر إلى إسرائيل من منظور دولة إسرائيل في حد ذاتها، وإنما تنظر إلها من منظور الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي لهذا فإن علاقات إسرائيل وارتباطاتها الأمريكية والأوربية يمكن أن تعتبر العامل الأقوى في الحفاظ على علاقات تركية-إسرائيلية جيدة، وبالتالي فإن المنطق السياسي يحكم بضرورة استمرار هذه العلاقة بل وتطورها بشكل متوازن على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي.[1]

6- **العلاقات الاقتصادية:** تعتبر العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل من بين العوامل التي تحفز تركيا نحو المزيد من التقارب مع إسرائيل أو على الأقل الحيلولة دون انقطاع العلاقات، حيث سبق ووقع البلدين على العديد من الاتفاقيات والمشاريع الاقتصادية والتجارية، والتي من أهمها ما يطلق عليه اسم "مشروع القرن"،[2] كما أن نسبة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري على مستوى الخواص في تزايد مستمر، وهو ما يمثل عامل ضغط إضافي على الحكومة من طرف رجال الأعمال باتجاه توطيد العلاقات مع إسرائيل، ومع التزايد الملحوظ في حجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الأخيرة فإنه من المتوقع أن تتحسن العلاقات السياسية حتى لا تكون عائقا في وجه تنامي التعاون الاقتصادي.

المطلب الثاني: سيناريو التصعيد والتحول نحو التنافس والتباعد

بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات يمكن القول بأن السياسة التركية تجاه إسرائيل يمكن أن تأخذ منحى التصعيد والتوجه نحو التنافس مع إسرائيل، وهو ما قد يصل بالعلاقات بين البلدين إلى القطيعة والتصادم، ومن بين أهم المؤشرات التي تنبأ بهذا التوجه:

[1] الغول، مرجع سابق، ص.157.

[2] عجيل، مرجع سابق، ص.166.

1- تراجع دور المؤسسة العسكرية التركية: بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا حدث تحول في الخريطة الفعلية للحكم في البلاد، فقد أدت الإصلاحات الداخلية التي قامت بها حكومة الحزب، إلى تراجع نفوذ ودور المؤسسة العسكرية في السلطة لصالح القوى المدنية، وبفضل هذه الإصلاحات توارى الحزب في ثكناته واتسلم لوضعه الجديد واكتفى بدوره العسكري.[1] من المعروف بأن المؤسسة العسكرية التركية من أبرز العوامل الداخلية في تركيا والتي طالما دفعت نحو توطيد العلاقات مع إسرائيل، فقد خولت لنفسها مسؤولية الحفاض على التراث الكمالي من خلال البقاء في الدائرة الغربية، وهذا لا يتم إلا من خلال التقارب والتعاون مع إسرائيل، وبالتالي فإن إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية التركية، يعد بمثابة غلق أحد أبواب التقارب التركي الإسرائيلي.[2]

2- التأزم في القضية الفلسطينية: لطالما مثل ملف القضية الفلسطينية العائق الأبرز في وجه العلاقات التركية-الإسرائيلية، من خلال انعكاساته المباشرة على مصالح الطرفين، فتركيا من مصلحتها وخاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، نظرا لحجم العلاقات التي تربطها بدول المنطقة والأدوار التي تريد أن تلعبها في إطار "نظرية العمق الاستراتيجي"، كما أنها تريد أن تحافظ على علاقات متقاربة من جميع الأطراف في المنطقة، ولكن جنوح إسرائيل نحو العنف فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ورفضها انتهاج أسلوب الحوار، ينظر إليه من طرف الأتراك على أنه مصدر للتوتر الإقليمي الذي يعرقل دبلوماسيتها وسياساتها في المنطقة، وبالتالي فمن غير المستبعد أن تصعد تركيا لهجتها تجاه إسرائيل في حال وجدت أن انعكاسات السلوكات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين سيعود بأضرار

[1] ريز لطيف صادق، **العلاقات الأمريكية-التركية في ظل حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2011)، ص.63.

[2] كاظم، مرجع سابق، ص.254.

كبيرة على علاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط ، التي تنظر إلها في إطار استراتيجيتها الجديدة على أنها فضاء حيوي للمصالح التركية.[1]

3- تجميد عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوربي: على الرغم من رغبة تركيا المتواصلة وإصرارها على المضي قدما في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، إلا أن الظاهر أنها لا تحظى بالترحيب المناسب من دول الاتحاد، فهي تواجه حواجز وعقبات متعمدة من طرف بعض الدول الأعضاء ، وهذه العقبات ستعلق موضوع انضمامها لسنوات أخرى إن لم يكن لعقود.[2]وقد أدى ذلك عمليا إلى التخلي عن فرضية أن التقرب من إسرائيل من شأنه أن يفتح البوابة التركية أمام الانضمام التركي، أو أن يزيد الضغط الأمريكي غلى الأوربيين على الأقل في هذا المجال، لهذا فقد أصبحت الورقة الإسرائيلية غير ذات معنى في هذا الإطار.[3]

4- الانفتاح على العالم العربي والاسلامي: على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية لا يريد بأن يكون الانفتاح على العرب والمسلمين على حساب علاقات تركيا مع إسرائيل، إلا أن تعاظم العلاقات التركية-العربية/الإسلامية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والشعبية ..إلخ، قد يؤدي إلى عدم تحسس تركيا لفائدة مميزة من علاقاتها مع إسرائيل مقارنة بعلاقاتها مع العرب والمسلمين، بالرغم من أن العلاقات التركية مع بعض الدول العربية والإسلامية اليوم، إلا أن الخلافات التي تشوش هدوء هذه العلاقات لا تبدو مستعصية الحل، ويمكن أن تنجح تركيا في تصفير مشاكلها مع الدول الشرق أوسطية كما نجحت في ذلك ما قبل 2011م.[4]

---

[1] سمير صالحة وآخرون، **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2010)،ص.73.

[2] الطائي، مرجع سابق، ص.117.

[3] الغول، مرجع سابق، ص.158.

[4] كاظم، مرجع سابق، ص.256.

5- تراجع عامل العدو المشترك: كانت تركيا سابقا تشترك مع إسرائيل حول نظرة أن كلاهما محاط بدول معادية، وكانت هذه الدول بدورها تنظر إلى الدولتين علة أنهما دولتان مغتصبتان لأراضيهما وثرواتهما، فتركيا ومنذ إعلان تأسيس الجمهورية التركية سادها الهاجس الأمني وسيطر على حركتها في الساحة الإقليمية حيث رأت نفسها دولة غربية لا تنتمي إلى جوارها الإقليمي العربي والإسلامي، أما إسرائيل فقد نشأة في بيئة معادية وشهدة خوض العديد من الحروب مع دول جوارها الإقليمي، لهذا فهي الأخرة قد وضعت الهاجس الأمني ضمن أولى أولوياتها، وهكذا فقد شكل هذا الخوف المشترك من البيئة المحيطة عامل مشترك موحد يجمع كل من تركيا وإسرائيل ويشجع على تقاربهما وتنسيق السياسات بينهما.[1] لكن مع التحول الذي شهدته السياسة الخارجية التركية، فإن أنقرة لم تعد تنظر إلى الدول المحيطة بها كأعداء يتطلب التعامل معهم إقامة علاقات أمنية قوية مع إسرائيل، وإنما تنظر إليهم على أنهم جيران وجب التعامل معهم وتسوية المشاكل والخلافات التي تربطها بهم، و بهذا فقد فقدت السياسة الخارجية التركية ورقة العدو المشترك التي كانت تحفزها وتدفعها نحو التقارب والتعاون مع إسرائيل.

المطلب الثالث: مسار الحفاظ على الوضع الراهن

من غير المستبعد أن تبقى السياسة الخارجية التركية على ما هي عليه لفترة أطول في المستقبل، حيث تعمل على تجنب المزيد من التوتر في العلاقات السياسية والابتعاد عن حدوث قطيعة في العلاقات، وفي نفس الوقت لا تعمل على تطويرها إلى تحالف استراتيجي معلن، ومن بين أبرز المؤشرات التي توحي بهذا الطرح مايلي:

أولا/ أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تعلن عن رغبتها في تقليص العلاقات مع إسرائيل أو الحد منها.[2]وحتى عندما بلغ التوتر السياسي بين البلدين ذروته على إثر حادثة سفينة مرمرة، فإن أنقرو لم تشر إلى احتمال قطع العلاقات مع إسرائيل، وقد رد رجب طيب أردغان رئيس

[1] المرجع نفسه، ص.75.

[2] أبو مطلق، مرجع السابق، ص.102.

الوزراء أنداك بنفسه على مطالب تركية متواترة بقع العلاقات مع إسرائيل كما فعلت فنزويلا وبوليفيا، بالقول:" **إننا لا ندير حانوت بقالة وإنما ندير الجمهورية التركية، ماهي إلا ظروف طارئة تمر بسرعة أمام عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين**"، كما صرح في مناسبة أخرى قائلا: "**إن انتقاد ما حصل في غزة إبان عملية الرصاص المصبوب، لا يوضح بالضرورة بأن تركيا قد غيرت سياستها تجاه إسرائيل، إلا أننا سنستمر في معارضتنا قتل الأطفال والنساء والأبرياء حتى لا يحدث ذلك في أي مكان آخر من العالم**".[1]من خلال هذه التصريحات نستنتج بأن تركيا لا تريد للتوترات السياسية التي حدثت على إثر حرب غزة أن تدفع نحو القطيعة التامة مع إسرائيل، كما أنها لا تريد التزام الصمت والكف عن تقديم انتقادات لإسرائيل، وهذه المؤشرات تدل على أن تركيا مدركة تماما للوضع الراهن في علاقاتها مع إسرائيل وتتعمد الإبقاء عليه.

ثانيا/ إن تضمن برنامج حزب العدالة والتنمية لمبدأ أساسي متمثل في توثيق العلاقات مع الدول العربية لم يأتي على صورة مقايضة أو على حساب علاقات تركيا مع الغرب أو مع إسرائيل، بل جاء ذلك في إطار السعي إلى إقامة علاقات طبيعية مع جميع الأطراف في الشرق والغرب، لكن مع التأكيد على ضرورة إيجاد حلول سلمية للقضايا العالقة في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية، من منطلق أن عدم تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين يعد بؤرة رئيسية للتوتر في المنطقة ككل.[2]

ثالثا/ يتميز الرأي العام التركي بنوع من المعارضة لإسرائيل، فقد أدى مقتل تسعة مواطنين أتراك و قبلها الحرب الإسرائيلية على غزة إلى بناء حاجز نفسي كبير، وخلق هوة بين الشارع التركي وإسرائيل، وهو ما شجع الحكومة التركية على عدم العودة بالعلاقات السياسية مع إسرائيل إلى مستواها المتميز، بل على العكس من ذلك فإن الحكومة التركية حاولت الاستثمار في الخلاف السياسي مع تل أبيب من أجل كسب التأييد الشعبي، و من غير المستبعد أن تعمل

[1] الغول، مرجع سابق، ص.156.

[2] أبو مطلق، مرجع سابق، ص.103.

أنقرة على الحفاظ على الوضع الراهن من أجل الاستفادة منه لأطول مدة ممكنة خاصة في المواعيد الانتخابية، ففي حين تسير العلاقات الاقتصادية و العسكرية الأمنية مع إسرائيل بشكل طبيعي، فإن الخلاف السياسي الظاهر يخدم بشكل مباشر مصالح حزب العدالة والتنمية على المستوى الداخلي. [1]

رابعا/ الحكومة التركية لم تبدي نفس الحرارة التي أبداها الطرف الإسرائيلي لإعادة العلاقات إلى سابق عهدها، فرغم أن إسرائيل قدمت في شهر مارس 2013م اعتذار رسمي بشأن حادثة أسطول الحرية وفتحت نقاش بشأن تعويض الضحايا، إلا أن أنقرة بقيت متعنتة ومتمسكة بضرورة تنفيذ الشرط الثالث الذي تعلم بأنه من شبه المستحيل تحقيقه في ظل الظروف الراهنة، وهو الحصول على تعهدات خطية من جانب إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة، من أجل المضي في تطبيع العلاقات وإعادة المياه إلى مجاريها، لكن وفي مقابل هذا التعنت التركي نجد أن تركيا لم تكف عن التعاون مع إسرائيل في مختلف المجالات، فحتى عندما كانت أزمة سفينة مرمرة في أوجها سنة 2010م، فإن تركيا لم تتوانى عن تقديم المساعد اللازمة لإسرائيل من أجل إطفاء الحرائق التي اندلعت في منطقة الكرمل في 2 ديسمبر 2010م، وفي سياق متصل هاتف رئيس الحكومة الإسرائيلي نضيره التركي، وعبر له عن شكره للمساعدة التي أرسلها وقال له بأن: " **إسرائيل ستجد السبيل المناسب للإعراب عن شكرها للمساعدة التركية** "،[2] وبالفعل فقد جاء الفرصة المناسبة في 27 أكتوبر 2011م حين أرسلت إسرائيل مساعدات إنسانية عاجلة إلى تركيا على إثر الزلزال الذي ضرب شرق البلاد، وقد قبلت الحكومة التركية هذه المساعدات.[3] فمن خلال كل هذا ومن خلال ما يظهر على أرض الواقع وما يمكن رصده من تحركات تركية تجاه إسرائيل، يمكن القول بأن تركيا تتعمد الحفاظ على الوضع الراهن في علاقتها مع إسرائيل، لكن السؤال هو: إلى متى سيستمر هذا الوضع؟.

---

[1] حوادسي، مرجع سابق، ص.151.

[2] الغول، مرجع سابق، ص.156.

[3] Commission Justice et Paix Belge avec La Fédération Wallonie-Bruxelles, **Pourquoi la Turquie n'est plus allié d'Israël**, 2012, p. 01.

الخـــاتمـة

الخاتمة

عرفت السياسة الخارجية التركية تحولات كبير عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002م، حيث أصبحت تعتمد منذ ذلك الوقت على "نظرية العمق الاستراتيجي" التي وضع أسسها أحمد داود أوغلو والتي تقوم على إعادة توجه تركيا نحو الشرق و"تصفير مشاكلها" مع محيطها الجغرافي والحضاري، إضافة إلى حفاضها على علاقاتها التقليدية مع الغرب، وفي هذا الإطار نصت السياسة الخارجية التركية الجديدة على أن علاقاتها مع مختلف القوى الإقليمية والدولية هي علاقات مكملة لبعضها البعض، ولا يجوز التخلي عن طرف في مقابل تعزيز العلاقات مع طرف آخر، وبالتالي فإن انفتاح تركيا على العالمين العربي والإسلامي لا يعد بديلا لعلاقاتها مع الغرب وإسرائيل.

وتكتسب اسرائيل مكانة وموقع هام في السياسة الخارجية التركية فهي أكثر دول المنطقة تطورا في المجال العلمي والتكنلوجي خصوصا في مجال الصناعة العسكرية، لهذا فهي فاعل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى علاقاتها وارتباطاتها بالقوى الغربية العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لهذا فإن صناع السياسة الخارجية التركية يدركون تماما بأنه لا يمكن تجاهل إسرائيل كعنصر فاعل في أي سياسة لهم في المنطقة.

وتتأثر السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل بالعديد من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية التي تلعب دورا كبيرا في طبيعة السياسات التركية تجاه إسرائيل، فعلى المستوى الداخلي تلعب المؤسسة العسكرية وأزمة الأكراد وعلمانية النظام السياسي أبرز العوامل المؤثرة على العلاقات مع إسرائيل، أما على المستوى الإقليمي فإن القضايا المهمة في المنطقة كلها تؤثر بطريقة أو بأخرى على العلاقات التركية–الإسرائيلية، مثل القضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني والأحداث العربية التي اندلعت منذ سنة 2011م، أما على المستوى الدولي فإن عضوية تركيا

في حلف شمال الأطلسي وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي هي من أبرز العوامل المحددة لسياستها الخارجية تجاه إسرائيل.

تستهدف السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل تحقيق مجموعة من المصالح سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، تتمثل أساسا في التأكيد على علمانية الدولية التركية وزيادة القوة التركية من خلال الاستفادة من التكنلوجيا الإسرائيلية خاصة في المجال العسكري والاقتصادي، إضافة إلى محاولة كسب ود اللوبيات اليهودية داخل وخارج تركيا.

وقد استطاعت تركيا بالفعل أن تحقق مكاسب من وراء سياستها تجاه إسرائيل، فزيادة على أنها كسبت حليفا مهما في المجال الأمني والاستخبارات، فقد استفادة كثيرا من المعدات العسكرية الإسرائيلية المتطورة وتمكنت من تحديث آلياتها ووسائلها العسكرية بالتعاون مع إسرائيل، وبفضل هذا تمكنت من خلق نوع من التوازن العسكري في المنطقة، وبالرغم من اتباعها سياسة الانتقاد المواجهة تجاه إسرائيل بعد حربها على غزة فقد استفادت منها في كسب تأييد الرأي العام الداخلي والتقرب من الشعوب والحكومات العربية والإسلامية.

ورغم كل ما حققته السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل من مكاسب إلاً أنها قد عانت من بعض الانعكاسات السلبية على قلتها، فسياستها التحالفية مع إسرائيل قد سببت لها نوع من الحرج بسبب السلوكات العنيفة لهذه الأخيرة ورفضها مبدأ الحوار والتفاوض من أجل إيجاد حل لملف القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي دفع تركيا إلى توجيه انتقادات لاذعة لتل أبيب، وبسبب التمادي الإسرائيلي وعدم الالتزام حتى بالقرارات الدولية فقد ظهرت تركيا بمظهر العاجز عن التأثير في محيطها الإقليمي، فيهي رافضة للسلوك الإسرائيلي ولكنها عاجزة عن تغييره عمليا، وهذا عكس الصورة التي تنوي تركيا ترويجها لنفسها.

وفي الأخير يمكن القول بأنه من خلال ما تطرقنا إليه في الدراسة فإنه من الممكن أن نؤكد الطرح الذي نوهنا إله في المقدمة، من أن تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تعتمد في سياستها تجاه إسرائيل على توثيق وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية

والعسكرية والأمنية، نظرا لحاجتها إلى الخبرة والتكنلوجيا الإسرائيلية خاصة في القطاع العسكري من أجل مواجه التهديدات والأخطار التي تواجهها على المستويين الداخلي والخارجي، والمتمثلة أساسا في العمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني داخليا والتهديدات القادمة من الحدود السورية والعراقية خارجيا، أما تراجع العلاقات على المستوى السياسي والدبلوماسي فد جاء نتيجة متغيرات سياسية داخلية وإقليمية ودولية، ونتيجة نظرة تركية جديدة تبحث لنفسها عن مكانة إقليمية ودولية تليق بالدولة التي تحمل إرث إمبراطورية الخلافة العثمانية، وقد حاولت حكومة حزب العدالة والتنمية الاستفادة من هذا الوضع من خلال كسب التأييد الشعبي على المستوى الداخلي، والعمل على التقرب من العامين العربي والإسلامي خارجيا.

وقد وصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول السياسة الخارجية التركية تتمحور أساسا في:

- تتأثر السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل بشكل كبير بمجموعة عوامل إقليمية ودولية زيادة على العوامل الداخلية، والتي تدفع أغلبها نحو ضرورة التعاون والتحالف مع إسرائيل.
- ترتبط تركيا مع إسرائيل بتعاون وتحالف وثيق في المجالات الأمنية والعسكرية.
- رغم التوتر في العلاقات السياسية بين البلدين فإن العلاقات الاقتصادية التركية–الإسرائيلية في تنامي مستمر.
- يعبر التوتر الذي طبع على العلاقات السياسية التركية–الإسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، عن سياسة انتقادية من طرف تركيا تجاه إسرائيل وليست سياسة عدائية.
- إن السياسة الخارجية التركية الجديدة المتطلعة لدور ريادي في المنطقة هي من أهم الأسباب التي جعلت تركيا تتبع أسلوب انتقادي لاذع تجاه إسرائيل.

وختاما يمكن القول بأن العلاقات التركية–الإسرائيلية سوف تبقى قائمة في مختلف الظروف، قد تتحسن أحيانا وقد تسوء في أحيان أخرى لكنها غير مرشحة للقطيعة، في ظل السياسة التركية القائمة على تصفير المشكلات وتعزيز العلاقات مع الشرق والغرب.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا/المراجع باللغة العربية:

1)الموسوعات والقواميس:

1. مصباح، عامر. **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.
2. هرميه، غي وآخرون. **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**. ترجمة هيثم اللمع، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.
3. الجاسور، ناظم عبد الواحد. **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**. لبنان: دار النهضة العربية، 2008.
4. الجاسور، ناظم عبد الواحد. **موسوعة علم السياسة**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.
5. زيتون، وضاح. **المعجم السياسي**. الأردن: دار المشرق الثقافي،2006.

2)الكتب:

6. أبو سيف عاطف. **علاقات إسرائيل الدولية، السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**. .فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، 2014.
7. أنور محمد فرج. نظرية الواقعية في العلاقات الدولية. **دراسة نقضية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**. العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008.
8. أوغلو أحمد داود. **العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** . ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.2، 2011.
9. باكير علي حسين. " تركيا الدولة والمجتمع .. المقومات الجيوسياسية والجيوستراتيجية، النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي،" في: **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. تحريرمحمد عبد العاطي. قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1، 2009.

10. البرصان أحمد سليم. **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**. الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2013.
11. خولي معمر . **الإصلاح الداخلي في تركيا**. قطر: المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2011.
12. درويش هدى. **العلاقات التركية اليهودية وأثارها على البلاد العربية مند قيام دعوة يهود الدونمة 1648 م إلى نهاية القرن العشرين**. سوريا: دار القلم، ج1، 2002.
13. الراوي رياض. **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**. سوريا: الأول للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، ط.2، 2008.
14. الشرطي طارق زياد. **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية : عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟** .الأردن : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2013.
15. شلومو نكديمون. **الموساد في العراق و دول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية**. ترجمة بدر عقيلي. الأردن: دار الجليل، 1997.
16. صالحة سمير وآخرون. **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**. الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2010.
17. عبيدات محمد وآخرون: **منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات**. الأردن: دار وائل للنشر، 1999، ص.46.
18. عجيل عبد الكريم كاظم. **العلاقات التركية–الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2014.
19. عقيل محفوظ. **تركيا والأكراد، كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
20. عليان ربحي مصطفى وغنيم عثمان محمد. **مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق**. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000.
21. محفوظ سعيد عقيل. **السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية و التغير**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012.

22. معمر علي عبد المؤمن. **البحث في العلوم الإجتماعية**، الوجيز في الأساسيات والمناهج والتقنيات. ليبيا: منشورات جامعة 7أكتوبر،ط1، 2008.

23. النعيمي أحمد نوري. **العلاقات التركية الروسية، دراسة في الصراع والتعاون**. الأردن: دار زهران للنشر و التوزيع ، 2011.

24. النعيمي أحمد نوري. **العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل**. الأردن: دار زهران، 2010.

25. النعيمي أحمد نوري. **العلاقات العراقية–التركية الواقع والمستقبل**. الأردن: دار زهران، ط1 ،2010.

26. النعيمي أحمد نوري. **النظام السياسي في تركيا**. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2011.

27. النعيمي أحمد نوري. **اليهود والدولة العثمانية**. لبنان: مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع.

3)المجلات والدوريات:

28. جيرشال، عزيز. " العلاقات العراقية التركية: **الواقع و المستقبل**،" مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، م.5، ع.1، (جوان 2005). ص ص. 38–71

29. السبعاوي ، عبد الرحمن وعبد الجبار مصطفى النعيمي. "العلاقات الخليجية التركية معطيات الواقع و آفاق المستقبل"، **مجلة دراسات استراتيجية**،ع.43، (2000م).ص ص. 10 – 33.

30. السرحان، صايل فلاح مقداد. " أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية"، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، م.6، ع.2، (2013).ص ص.221 – 240.

31. سرور، عبد الناصر محمد. "التعاون التركي الإسرائيلي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، **مجلة الجامعة الاسلامية**، م.16 ،ع.01 ،(جانفي 2008). ص ص. 80–101.

32. سعيدي، السعيد. "سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية"، **مجلة المفكر**، ع.10، د ت ن. ص ص. 458-493.

33. ليتيم، فتيحة . " تركيا و الدور الإقليمي الجديد"، **مجلة المفكر**،ع.5، د ت ن. ص ص. 205 – 218.

34. مقلد، حسين طلال. "تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية والاقتصادية**، م.26، ع.1،(2010). ص ص.5-23.

35. ياقوز، حاقان ." العلاقات التركية الإسرائيلية من منظور الجدل بشأن الهوية التركية،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ع 33، (1998). ص ص.55-71.

4)الجرائد:

36. الاستراتيجي في الساحة الدولية "،**جريدة المستقبل**، ع.3808، 22أكتوبر 2010.

37. مديني، توفيق ، " السياسة الخارجية التركية كما يراها أوغلو، الموقع السماك، محمد. " الأسباب الحقيقية لتعثر انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي"، **جريدة المستقبل**، ع.1720، 11 أكتوبر 2004.

5)الرسائل والمذكرات الجامعية:

38. أبو مطلق، رائد محمود. **العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2011.

39. حسن، كمال عبد الله. **استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 أيلول 2001**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة السليمانية، كلية القانون والسياسة، 2011/2010 .

40. حوادسي، سمية ، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، مذكرة ماجيستر غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

41. صادق، ريز لطيف. **العلاقات الأمريكية–التركية في ظل حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2011.

42. الغول، يسرى عبد الرؤوف يوسف .**أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011.

43. القدرة، محمود خليل يوسف ، **تطور العلاقات السياسية التركية السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007–2012**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، كيلة الآداب والعلوم الانسانية، 2013.

44. محمود، حدر جاسم محمد. **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوربي ومستقبلها**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط كلية الآداب والعلوم، 2014.

6)الدراسات والتقارير:

45. الأمم المتحدة ، منظمة الأغدية و الزراعة، **تقرير بعنوان: تركيا الجغرافيا المناخ و السكان**، 2013.

46. مركز الجزيرة للدراسات، علي حسين باكير وعدنان أبو عامر، **تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي**، 2012/11/06.

47. مركز الجزيرة للدراسات، مراد يشيلطاش واسماعيل نعمان تيلجي، **تقرير بعنوان: السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية**، ديسمبر 2013.

48. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، قسم الأرشيف والمعلومات، **تقرير معلومات بعنوان: تركيا والقضية الفلسطينية**، لبنان، 2010.

49. مركز الزيتونة للدراسات، التقرير الاستراتيجي22، **الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية**، ماي 2010.

7)المواقع الإلكترونية:

50. تركيا بوست، "3مبادئ منهجية و5 عملية تلخص سياسة تركيا الخارجية "، في:

http://www.turkey-post.net/p-8587/ .

51. خالد عبد المنعم،" من التصفير إلى التضفير.. 9 نقاط ترصد تحول السياسة التركية"، في:

http://www.elbadil.com/2015/08

52. أوغلو أحمد داود"، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم،" ترجمة فاطمة ابراهيم المنوفي، في:

http://rouyaturkiyyah.com/%D9%85%D8% .

53. أمال رسلان،"مصر تتجاهل دعوة تركيا لحضور القمة العربية بشرم الشيخ"، في:

http://www.raialyoum.com/?p=180401.

54. حسين عباس ،" القمة الافريقية التركية .. ملتقى لتحقيق التكامل ووضع استراتيجية "، في:

http://www.youm7.com/story/2015/3/24/2116508.Vr_k9lV.

55. جلال معوض علي،" قراءة في فكر داود أوغلو"، في:

.http://www.digital.aham.org.eg/articles.aspx?Srial=96266&eid=22

56. تركماني عبد الله "، محددات السياسة الخارجية التركية،" في:

. http://www.mokarabat.com/s7334htm

57. جو حمورة ،" السكان في تركيا"، في:

. http://www.hakedbana2.wordpress.com/tag/k43

58. موقع ترادين إيكونوميك ، " تركيا عدد السكان"، في:

.http://www.ar.tradingeconomic.com/turkey/popilation

59. كراكول إردال تناس،"التقرير الاقتصادي التركي لسنة 2015،" في:

. http://www.turkey-post.net/p-100484/

60. علي عبد الفتاح ،" صناع القرار في السياسة الخارجية التركية"، في :

. http://www.shorouknews.com/cl umns/view.aspx

61. موقع قناة تركيا بالعربية، " داود أوغلو: تعاوننا مع إيران يمنع دخول الأجانب إلى المنطقة "، في:

https://www.arabic.rt.com/news/813678%D8%AF%D8%A7%D9%8

62. موقع البينة، "العلاقات التركية الإسرائيلية"، في:

.http://www.albainan.com/relation/23m

63. سباطة عبد المجيد ، "خفايا العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل"، في:

.http://www.sasapost.com/author/abdemajid-sebbata

64. معهد العربية للدراسات، "بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا. إلى أين تتجه العلاقات"، في:
http://www.alarabia.net/ariarabic-studies/04/04/2013.

65. موقع الجزيرة الإخباري،" توقعات باستئناف العلاقات التركية الإسرائيلية قريبا"، في :http://www.aljazeera.net/news/reportsanteview.

66. موقع السلة الإلكتروني، "حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل يحقق رقما قياسيا رغم العدوان على غزة"، في:
http://www.almasalah.com/or/newsDatait.aspy?newsid.

67. وديع عواودة، "العلاقات التجارية بين إسرائيل وتركيا تتعاظم رغم القطيعة السياسية"، في: http://www.alquds.uk/?188824p.

68. سامح عياش، "في ظل ثورات الربيع العربي، العلاقات التركية الإيرانية من الاستراتيجية إلى التنافسية"، في:
http://www.rouyatunkiyyah.com/prit-arab340.

69. موقع فلسطين أونلاين،" الأبعاد الاستراتيجية في علاقات إسرائيل بكردستان العراق "، في:
http://www.felesteen.ps/print/news/145591.

70. صلاح عبد اللطيف، " القصة الكاملة لعلاقات إسرائيل بالأكراد"، في:
http://www.alnoha.com/read/a/89ah.htm.

أولا/المراجع باللغات الأجنبية:

1)التقارير والدراسات:

1. The Washington Institute for Near East Policy. Soner Cagapty and Tyler Evans.**TURKY'S CHANGING RELATIONS WITH IRAQ : Kurdistan up Baghdad Dawn**, october2012.
2. Commission Justice et Paix Belge avec La Fédération Wallonie-Bruxelles, **POURQUOI LA TURQUIE N'EST PLUS ALLIE D'ISRAËL**, 2012.
3. Soli Özel, Institut du Bosphore, **EVALUATION DE LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TURQUIE**, 26/11/2010.
4. Efraim IMBAR, **ISRAELI TURKISH TANSIONS AND BEYOND**, Turkish policy quarterly , (april 2010).

2)المواقع الإلكترونية:

5. Ncolas Hautmanière," La stratégie gazière et pétrolière de la Turquie au moyen-orient", sur :
http://www.lesclédumoyenorient.com/la-stratégie-gazière-et-pétrolière.html .
6. "Erdogan says Turkey to hold snap election on November 1", at :
http://www.aljazeera.com/news/2015/08/turkey-election-body-proposes-november-1-snap-polls-150820080553216.html .
7. Berk Esen and Sinan Siddi ," Turquy 's 2011 election dominant party system ? ", at :
http://www.rabincenter.org/2011 .
8. Rabia KANAKAYA , " The 2007 parlimentary election in turquie : betwen securitisation and desecuritisation " at :
http://www.pa.oxfordjournals.org .
9. Marie VERDIER, Israël et la Turquie renouent après des années de brouille, sur :

http://www.lacroix.com/article/imprimer/Monde/IsraeletlaTurquieren ouentapresdesanneesdebrouille

10. Elise MASSICARD, L'organisation des rapports entre Etat et religion en Turquie, sur : https://www.unicaen.fr/puc/images/crdf0410massicard.pdf